

جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،
تخصص: اقتصاد مالي

درجة مصداقية المعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د بشوندة رفيق

من إعداد الطالب:

شرفي إبراهيم

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د داني الكبير أمعاشو
مشرفا و مقررا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د بشوندة رفيق
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر - أ -	د جميل عبد الجليل
مناقشا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د بوزيان عثمان
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ -	د لحر عباس
مناقشا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر - أ -	د غريسي العربي

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والديَّ برًّا وإحساناً.

الطالب شرفي إبراهيم

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذه الأطروحة و الصلاة و السلام على رسول الله محمد و على آله و صحبه أجمعين،

أما بعد؛

أتقدم بجزيل الشكر إلى والديّ على تشجيعهما و تحفيزهما لي و على كل ما قدماه لي من مساعدات لإنجاز هذه الأطروحة في أحسن الظروف؛

أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور بشوندة رفيق لإشرافه على هذه الأطروحة و على كل ما قدمه لي من نصائح و إرشادات؛

كما أتوجه بالشكر و الاحترام إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم و مناقشة هذا البحث العلمي؛

كما أتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة رايس جميلة محافظة حسابات على ما قدمته لي من تسهيلات و مساعدات أثناء إجراء دراسة الحالة على مستوى مؤسسة خنتر لمركبات السيارات، كما أشكر كافة عمالها على حسن الاستقبال و توفير جو ملائم لدراسة الحالة؛

الشكر موصول أيضا إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في حُسن إنجاز هذه الأطروحة.

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
46	عناصر الميزانية	(1-1)
129	المقارنة بين SCF و IAS\IFRS من حيث عرض الكشوف المالية	(1-3)
175	رأس المال العامل	(1-4)
177	الاحتياج إلى رأس المال	(2-4)
182	تغير الخزينة	(3-4)
183	تحليل نشاط المؤسسة	(4-4)
190	تطور المردودية الاقتصادية	(5-4)
192	تطور المردودية المالية	(6-4)
195	مؤشرات الرافعة المالية	(7-4)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
11	المسار الاقتصادي و المالي للمؤسسة	01
16	بيئة المؤسسة	02
17	المؤسسة و البيئة	03
18	آلية خلق القيمة المضافة من طرف المؤسسة الاقتصادية	04
19	توزيع القيمة المضافة	05
24	نظام المعلومات المحاسبي	06
25	أجزاء نظام المعلومات المحاسبي	07
28	المسار المحاسبي	08
31	مسار نشر الكشوف المالية	09
48	التمييز بين العناصر الجارية و غير الجارية	10
82	هرم COSO	11
84	مكعب COSO II	12
94	إجراءات الرقابة الداخلية	13
95	توضيح العلاقة بين الخطر و تكلفة الأساليب الرقابية	14
100	تقييم الرقابة الداخلية	15
116	مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	16
119	المحددات الخارجية و الداخلية لحوكمة الشركات	17
128	عرض الكشوف المالية	18
147	تدفق رؤوس الأموال من خلال النظام المالي	19
158	شعار مؤسسة KCA	20

159	الهيكل التنظيمي لمؤسسة KCA	21
169	خطوات تحقيق مصداقية المعلومة المالية المنشورة	22
175	تطور رأس المال العامل	23
178	نمو الاحتياج إلى رأس المال	24
179	التركيبية الوظيفية للخزينة	25
182	تغير الخزينة	26
184	نمو رقم الأعمال	27
185	نمو انتاج السنة المالية	28
186	تغير استهلاك السنة المالية	29
187	تغير القيمة المضافة	30
188	توزيع القيمة المضافة لسنة $n+2$	31
190	تطور المردودية الاقتصادية	32
192	تطور المردودية المالية	33
196	تركيبية الهيكل المالي للمؤسسة	34
197	السياسة المالية لمؤسسة KCA	35

الفهرس

الصفحة	العنوان
III	الإهداء.....
IV	شكر و تقدير.....
V	قائمة الجداول.....
VI	قائمة الأشكال البيانية.....
VIII	الفهرس.....
1	مقدمة عامة.....
6	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية.....
6	مقدمة.....
7	المبحث الأول: القراءة المالية للمعلومة في المؤسسة الاقتصادية.....
7	المطلب الأول: السياق الحديث للمؤسسة الاقتصادية.....
7	I. تقديم المؤسسة الاقتصادية.....
10	II. المسار الاقتصادي و المالي للمؤسسة.....
11	III. النموذج الجديد للمؤسسة.....
12	المطلب الثاني: تأثر المؤسسة الاقتصادية بمعايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS).....
12	I. أسبقية دور المساهمين.....
12	II. القيمة العادلة و تطور المعايير المحاسبية.....
13	III. اهتمام المستثمرين بمعايير المحاسبة الدولية.....
14	المطلب الثالث: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالعالم المالي.....
15	I. بيئة المؤسسة الاقتصادية و أبعادها الرئيسية.....
17	II. توليد القيمة المضافة.....
20	المبحث الثاني: المؤسسة الاقتصادية مصدر المعلومة المالية.....
21	المطلب الأول: معالجة المعلومة المالية.....
21	I. التمييز بين المعلومات و البيانات.....
22	II. المعالجة من خلال نظام المعلومات المحاسبي.....

27المقصود بالمعلومة المالية.....III
29المطلب الثاني: خلفية المعلومة المالية.....
29I خصائص المعلومة المالية.....
31II دور المؤسسة الاقتصادية في نشر المعلومة المالية.....
32III النظرة الحديثة للمعلومة المالية.....
35المطلب الثالث: سياق المعلومة المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.....
35I الانتقال إلى المعايير الدولية لحماية المعلومة المالية.....
37II تأثير المعايير الدولية على المعلومة المالية.....
41III ارتفاع تحليل المعلومة المالية.....
44المبحث الثالث: تقديم محتوى المعلومة المالية.....
45المطلب الأول: الصورة الصادقة للوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة.....
45I مفهوم الميزانية.....
46II التمييز بين العناصر الجارية و غير الجارية.....
48المطلب الثاني: الصورة الصادقة لنجاعة المؤسسة و وضعية خزيتها.....
49I حساب النتائج.....
52II جدول سيولة الخزينة.....
53المطلب الثالث: الصورة الصادقة لوضعية الأموال الخاصة و المعلومات المُكَمَّلة.....
53I جدول تغير الأموال الخاصة.....
54II ملحق الكشوف.....
56خلاصة الفصل.....
57الفصل الثاني: دور محافظة الحسابات و الرقابة الداخلية في تحقيق جودة المعلومة المالية.....
57مقدمة.....
58المبحث الأول: تدقيق المعلومة المالية وفق المعايير الدولية.....
58المطلب الأول: الإطار العام لمحافظة الحسابات.....
58I لمحة تاريخية عن التدقيق.....
60II مفهوم محافظة الحسابات و أهدافها.....
62III أنواع التدقيق.....

64المطلب الثاني: ممارسة محافظة الحسابات في البيئة الدولية.
64	I. المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية.....
65	II. المعايير الدولية للتدقيق.....
69	III. الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتدقيق.....
70المطلب الثالث: حقوق و مسؤولية محافظ الحسابات.
71	I. التعريف بمحافظ الحسابات.....
72	II. حقوق و واجبات محافظ الحسابات.....
73	III. تقرير محافظ الحسابات و مسؤوليته.....
79المبحث الثاني: الرقابة الداخلية على المعلومة المالية.
79المطلب الأول: الرقابة الداخلية و أهدافها.
80	I. مفهوم الرقابة الداخلية.....
81	II. المرجع الدولي للرقابة الداخلية.....
86	III. أهداف الرقابة الداخلية.....
88المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للرقابة الداخلية.
88	I. المبادئ العامة للرقابة الداخلية.....
89	II. مقومات الرقابة الداخلية.....
90	III. ممثلو الرقابة الداخلية.....
92المطلب الثالث: الرقابة الداخلية مجال متعدد الأبعاد.....
92	I. إجراءات الرقابة الداخلية.....
94	II. القيمة المضافة للرقابة الداخلية.....
95	III. حدود الرقابة الداخلية.....
96المبحث الثالث: آثار محافظ الحسابات على جودة و مصداقية المعلومة المالية.
97المطلب الأول: خطة محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية.
97	I. مكانة الرقابة الداخلية في مهمة محافظ الحسابات.....
98	II. تقييم الوجود الفعلي للرقابة الداخلية.....
99	III. التأكد من ديمومة الرقابة الداخلية.....
101المطلب الثاني: محافظة الحسابات معيار لجودة المعلومة المالية.

101	I. المعايير القانونية و الرقابية.....
101	II. المعايير المهنية و الفنية.....
102	المطلب الثالث: الضغوط التي يتعرض لها محافظ الحسابات و مصداقية المعلومة المالية.....
102	I. ضغوط مكتب التدقيق.....
104	II. الضغوط السلوكية و الادراكية لمحافظ الحسابات.....
105	III. ضغوط عملاء التدقيق.....
107 خلاصة الفصل.
108	الفصل الثالث: الحوكمة لتعزيز مصداقية المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي.....
108 مقدمة.
109	المبحث الأول: الرقابة على المعلومة المالية ضمن حوكمة الشركات.....
109	المطلب الأول: أساسيات حوكمة الشركات.....
109	I. الحوكمة و أهميتها.....
114	II. مبادئ حوكمة الشركات.....
118	III. محددات الحوكمة.....
120	المطلب الثاني: الآليات الرقابية لحوكمة الشركات.....
120	I. الآليات الرقابية الداخلية لحوكمة الشركات.....
122	II. الآليات الرقابية الخارجية لحوكمة الشركات.....
122	III. العلاقة بين الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات.....
124	المطلب الثالث: الرقابة على مصداقية المعلومة المالية لحوكمة الشركات.....
124	I. الرقابة الخارجية للمعلومة المالية في إطار حوكمة الشركات.....
125	II. خصوصيات رقابة هيآت البورصة و الهيآت القانونية.....
126	المبحث الثاني: واقع المعلومة المالية في إطار النظام المحاسبي المالي.....
126	المطلب الأول: المعلومة المالية بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية.....
126	I. المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي.....
131	II. الإطار المفاهيمي، المبادئ و المعايير المحاسبية.....
133	III. مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية.....
135	المطلب الثاني: القواعد العامة للتقييم و الإدراج في الحسابات.....

135	I	إدراج الأصول، الخصوم، الأعباء و المنتجات في الحسابات.....
136	II	القواعد العامة للتقييم.....
137	III	القواعد الخاصة للتقييم.....
140		المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بشفافية و جودة المعلومة المالية.....
140	I	آلية الإفصاح و الشفافية لحوكمة الشركات.....
141	II	أهمية الحوكمة في تحقيق جودة المعلومة المالية.....
144		المبحث الثالث: حساسية السوق المالي بدرجة مصداقية المعلومة المالية في إطار الحوكمة.....
144		المطلب الأول: السوق المالي مصدر لتمويل المؤسسة الاقتصادية.....
145	I	السوق المالي و أقسامه.....
146	II	التمويل من خلال السوق المالي.....
148		المطلب الثاني: نماذج الرقابة على المعلومة المالية للشركات المدرجة في البورصة.....
148	I	النموذج الأمريكي (SEC).....
149	II	النموذج البريطاني (FRRP).....
150	III	النموذج الفرنسي (AMF).....
151		المطلب الثالث: حوكمة الشركات لتعزيز ثقة المتعاملين في السوق المالي.....
151	I	نحو عصر جديد للمعلومة المالية و حوكمة الشركات.....
152	II	السوق المالي كأداة لدعم حوكمة الشركات وفقا لقواعد الأخلاق.....
154	III	أثر المعلومة المالية على السوق المالي في إطار الحوكمة.....
155		خلاصة الفصل.....
156		الفصل الرابع: دراسة حالة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات.....
156		مقدمة.....
157		المبحث الأول: سياق مؤسسة خنتر لمركبات السيارات.....
157		المطلب الأول: تقديم مؤسسة خنتر لمركبات السيارات.....
159		المطلب الثاني: تنظيم مؤسسة خنتر لمركبات السيارات.....
161		المطلب الثالث: مجلس إدارة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات.....
161		المبحث الثاني: رقابة محافظ الحسابات و إجراءات تحقيق المصداقية.....
162		المطلب الأول: دراسة حسابات الميزانية (جانبا الأصول).....

162	I	الأصول غير الجارية.....
163	II	الأصول الجارية.....
166		المطلب الثاني: دراسة حسابات الميزانية (جانب الخصوم).....
166	I	رؤوس الأموال الخاصة.....
167	II	الخصوم غير الجارية.....
167	III	الخصوم الجارية.....
169		المطلب الثالث: إجراءات تحقيق مصداقية المعلومة المالية المنشورة.....
172		المبحث الثالث: التحليل المالي لمؤسسة خنتر لمركبات السيارات.....
172		المطلب الأول: تحليل الهيكل المالي.....
173	I	رأس المال العامل (FR).....
176	II	الاحتياج إلى رأس المال (BFR).....
179	III	الخبزينة (Tr).....
183		المطلب الثاني: تحليل نشاط المؤسسة.....
184	I	تحليل رقم الأعمال.....
185	II	تحليل انتاج و استهلاك السنة المالية.....
187	III	تحليل القيمة المضافة.....
189		المطلب الثالث: دراسة المردودية و تقييم الخطر.....
189	I	دراسة المردودية الاقتصادية و المالية.....
192	II	تقييم خطر الاستغلال و الخطر المالي.....
198		خلاصة الفصل.....
199		الخاتمة.....
203		قائمة المصادر و المراجع.....
212		الملاحق.....

مقدمة عامة

كشفت الانهيارات التي تعرضت لها الكثير من المؤسسات الاقتصادية العالمية، خاصة الأمريكية منها و على رأسها مؤسسة Enron للطاقة و مؤسسة Worldcom للاتصالات، عن تواطؤ أكبر المكاتب العالمية الخاصة بالحاسبة و التدقيق نتيجة لتصرفات غير أخلاقية، شيوع الفساد المالي و الإداري و ما رافق ذلك من تعرض سمعة مهنة المحاسبة و التدقيق إلى المساءلة، بسبب مصادقة محافظي حسابات على كشوف مالية لم تكن تعبر عن حقيقة ما كان يجري في تلك المؤسسات آنذاك، مما أثار الشكوك حول إمكانية الاعتماد على الكشوف المالية و مكاتب محافظة الحسابات في إعداد التقارير بشأن ذلك، مما أدى إلى إحداث فجوة ثقة بالمعلومات المالية المنشورة في معظم الأسواق المالية، فنشأت الحاجة إلى خلق مناخ استثماري يتسم بالمصداقية و الشفافية في المعلومات المالية المقدمة، لاعتبارها من بين المعلومات التي لا غنى عنها من جانب متخذي القرارات المختلفة، نظرا لحاجتهم المتزايدة إلى ما تحويه من معطيات باعتبارها معبرة عن سنة مالية محددة، بالتالي فهي تعمل على إعلام المستعملين لها بأحدث المعلومات، ليتمكنوا من تقدير درجة المخاطرة و عدم التأكد بدقة أكبر.

لذلك و من أجل الوصول إلى قرارات عالية الكفاءة ينبغي تزويد متخذ القرار الاقتصادي بمعلومة مالية ذات جودة و ملائمة لحاجاته في صنع القرار، بالتالي يجب تقديم معلومة مالية موثوقة و موحدة إلى جميع الأطراف التي تحتاجها، فالادعاء بأن المعلومة المالية تخص البيئة الداخلية للمؤسسة فقط غير صحيح، بل المنطق الصحيح و المعقول أن المعلومة المالية تخص أيضا الأطراف الخارجية من مستثمرين، مقرضين و دائنين كما تخص البيئة الداخلية للمؤسسة لما في ذلك من ضمانات لهذه الأطراف في المحافظة على حقوقهم، فمستعملي الكشوف المالية كانوا في السابق يبحثون عن مدققين لتأكيد مصداقية هذه الكشوف لاتخاذ قراراتهم، وجدوا أنفسهم يبحثون عن آليات تسمح لهم بمراجعة جودة عمل المدققين أنفسهم، للرفع من مستوى الشفافية و الإفصاح بهدف تعزيز قابلية كافة أصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بشأن مستقبل استثماراتهم و استمرار أنشطتهم في المؤسسات، بالتالي أصبح من الضروري على المستثمرين البحث عن المؤسسات التي يوجد فيها هياكل سليمة لممارسة الحوكمة، التي تستخدم لإدارة المؤسسة من الداخل، الاشراف عليها و على مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، لحماية المصالح و الحقوق المالية للمساهمين و كافة أصحاب المصالح، فالتعارض القائم بين مصالح أطراف عديدة من داخل و خارج المؤسسة في إطار الحوكمة يؤدي إلى وصف أنظمة الرقابة الداخلية و الخارجية كآليات تهدف إلى انضباط سلوك المسيرين و تدنية الجزء الأكبر من عدم تماثل المعلومة بين المسيرين، المساهمين و بقية الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

في ذات السياق و من المنظور الاقتصادي للمؤسسة، يعتبر كل من العمال، الدولة، البنوك، المساهمون و المؤسسة ذاتها أطرافا رئيسية في خلق القيمة المضافة، فالعمال يشاركون بجهدهم و مهاراتهم المختلفة في أداء العمل المناسب، توفر الدولة الظروف المناسبة للعمل و ممارسة النشاط الاقتصادي كتحقيق الحماية و الأمن مثلا، تمنح البنوك قروضا قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل، أما المساهمون فيُقدّمون رأس المال لاستعماله في العملية الإنتاجية، بالتالي تختلف حصة كل طرف حسب مقدار مشاركته في خلق الثروة، حيث توزع هذه الأخيرة حسب مساهمة كل طرف في توليدها تطبيقا لمبدأ العدالة الاقتصادية في توزيع الدخل، فالعمال يتقاضون أجورا مقابل عملهم، يتم تجديد الاستثمار من خلال اهتلاك الآلة، أما الدولة فتتقطع ضريبة على أرباح الشركات، تأخذ البنوك فوائد على القروض و يتقاسم المساهمون الأرباح الصافية، أما القيمة المتبقية فتعود للمؤسسة ذاتها باعتبارها المسؤولة الأولى على خلق هذه الثروة في شكل القدرة على التمويل الذاتي، منه تختلف حاجة كل طرف للمعلومة المالية حسب هدفه من استعمالها، و من هنا تبرز أهمية مصداقية المعلومة المالية المنشورة من أجل الحفاظ على حقوق كل طرف.

على ضوء ما تقدم و ما سبق ذكره، ارتأينا طرح الإشكالية الآتية:

كيف يمكن إضفاء عنصر المصداقية للمعلومة المالية المنشورة من طرف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة عن السؤال الرئيسي قمنا بطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف تتم معالجة المعلومة المالية على مستوى المؤسسة الاقتصادية؟
- ما هي الأساليب المتبعة في تحديد مصداقية المعلومة المالية المنشورة؟
- ما هو واقع مصداقية المعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

الفرضيات

1. يمثل تقرير محافظ الحسابات مقياسا لمصداقية المعلومة المالية المنشورة؛
2. تعتمد فعالية الآليات الرقابية على نزاهة أخلاق الأفراد و الهيآت المكلفة بمهام الرقابة و الاشراف.

مبررات اختيار الموضوع

هناك العديد من الأسباب و المبررات الذاتية و الموضوعية التي شجعتنا على اختيار هذا الموضوع، أهمها ما يأتي:

■ الأسباب الذاتية

- حكم تخصصنا في الاقتصاد المالي و قابلية الموضوع للدراسة و البحث؛
- الميل إلى البحوث التي تتناول المواضيع المتعلقة بالاستثمار و الأسواق المالية؛
- الميول الشخصية في محاولة معالجة مختلف الآليات الرقابية المسخرة على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

■ الأسباب الموضوعية

- الأهمية البالغة للموضوع لدى كافة مستعملي الكشوف المالية؛
- حداثة النظام المحاسبي المالي الذي يعتبر نظاما مستوحى من معايير المحاسبة الدولية و مصدرا رئيسيا للمعلومة المالية؛
- التعارض القائم بين مصالح أطراف عديدة من داخل و خارج المؤسسة و الذي يؤدي إلى عدم التماثل في المعلومات.

أهداف الدراسة

- نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها ما يأتي:
- القيام ببحث علمي يربط بين المعلومة المالية و كفاءة الأساليب الرقابية المحددة لدرجة مصداقيتها؛
 - محاولة إيجاد نمط رقابي تسيير عليه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للرفع من مصداقية المعلومة المالية المنشورة.

أهمية الدراسة

- تستمد دراستنا أهميتها من خلال ما يأتي:
- الربط ما بين الوسيلة و الهدف، فمصداقية المعلومة المالية تعتبر هدفا و الأساليب الرقابية المعتمدة هي وسيلة لتحقيق الهدف؛
 - تقديم مختلف مكونات المعلومة المالية و طريقة معالجتها على مستوى المؤسسة الاقتصادية؛
 - إبراز أهم الجهات الرقابية الداخلية و الخارجية المحددة لمصداقية المعلومة المالية من أجل اعتمادها كأساس لاتخاذ القرار الاقتصادي.

منهج البحث

للإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات استعملنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف و تفسير مختلف متغيرات الدراسة، إضافة إلى منهج دراسة الحالة من أجل توضيح و تحليل واقع العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

دراسات سابقة

سايح فايز، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، 2014-2015،

اهتمت هذه الأطروحة بتقييم درجة نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي من وجهة نظر محافظي الحسابات من خلال الوقوف على صعوبات تطبيقه و مقارنتها مع وضعية تحفظات محافظ الحسابات، بالإضافة إلى الارتقاء بدور محافظة الحسابات في الجزائر من دور قانوني إلى دور اقتصادي، أظهرت نتائج الدراسة أن تبني المعايير الدولية للتدقيق في البيئة الجزائرية سيمكن من تحقيق نتائج ايجابية على التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي و على قبول تقارير محافظة الحسابات على المستوى الدولي، كما أوصت الدراسة بإعداد معايير تدقيق محلية لتطبق فقط على تدقيق الحسابات الجمعة بالنسبة للمؤسسات المدرجة في البورصة؛

Wafae Nada NEJJAR, Contribution à l'analyse des mécanismes des gouvernance explicatifs de la qualité de la communication financière : cas des entreprises du SBF 120, thèse de doctorat, Université d'Orléans, 2011,

ركزت هذه الأطروحة على تحديد آليات الحوكمة التي تسمح بإعادة جو الثقة من جديد و ضمان جودة التواصل المالي للمؤسسات، انطلاقا من النظريات المالية المتعلقة بأثر السوق المالي، المنطقة الجغرافية لرأس المال و مجلس الإدارة على جودة التواصل المالي. اهتمت نتائج هذه الدراسة ببناء مؤشر قياس جودة التواصل المالي، وصف جانب نوعي للمؤسسة المنتجة لتواصل مالي ذات جودة و اقتراح نموذج تاريخي لآليات الحوكمة التي توضح جودة التواصل المالي.

خطة البحث

بقصد الامام بجوانب الموضوع و سعيا لتحقيق هدف الدراسة، و محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية للإشكالية و اختبار صحة الفرضيات، قمنا بصياغة الموضوع في أربعة فصول، حيث تناول كل من الفصل الأول، الفصل الثاني

و الفصل الثالث الجانب النظري للموضوع، بينما تناول الفصل الرابع الدراسة الميدانية على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، كالآتي:

- ◀ تعلق الفصل الأول بالإطار المفاهيمي للمعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- ◀ خُصِّص الفصل الثاني لدور محافظة الحسابات و الرقابة الداخلية في تحقيق جودة المعلومة المالية؛
- ◀ تناول الفصل الثالث موضوع الحوكمة لتعزيز مصداقية المعلومة المالية في إطار النظام المحاسبي المالي؛
- ◀ تناول الفصل الرابع دراسة حالة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية

مقدمة

تعتبر المعلومة المالية منتوجا يخضع لعدة عمليات تحويلية ذات تكلفة، بمعنى تكلفة تشغيل نظام المعلومات المحاسبي، الذي يضم مجموعة من الأفراد و الوسائل، مما يجعل المؤسسة تنفق موارد هائلة في سبيل هذه العناصر بغرض الحصول على المعلومة الجيدة في الوقت المناسب قصد استعمالها لأغراض مختلفة، مما يستلزم التوفيق بين التكاليف و المنافع المنتظرة من استعمالها، حيث تتحدد درجة الرضا عنها من طرف مستعمليها بمقدار تأثيرها على متخذ القرار ليأخذ موقفا معينا، إضافة إلى قدرتها على جعل متخذ القرار يصل إلى قرارات أكثر فعالية. عرفت المعلومة المالية خلال السنوات الأخيرة اضطرابات عميقة، لاسيما فيما يخص تطبيق معايير المحاسبة الدولية مع تواجد تطبيق المعايير المحلية، المتطلبات المتزايدة لحاملي رؤوس الأموال من ناحية مصداقية المعلومة المالية المنشورة و التطور المتزايد لاقتصاد الأنشطة التكنولوجية، ما ساهم في ارتقاء التحليل المالي للمؤسسة، إضافة إلى قيمة المعلومة و التفاعل بين المعلومة و عدم التأكد الذي يكمن في صميم تحليل المستندات المحاسبية. لقد تطور النموذج التقليدي للمعلومة المالية الذي يعتمد على الطابع المحاسبي للأداء، خلال النصف الثاني من سنوات التسعينات إلى طابع يضم بوضوح مرجعا إلى القيم السوقية، مما يدل على الأخذ بعين الاعتبار القيم التي تتكون في الأسواق، بمعنى الأسواق المالية التي تسمح بتقييم الأموال الخاصة و الديون المالية أو الأسواق المختلفة للسلع التي تسمح بتقييم مختلف الأصول، حيث اهتم هذا التطور بمعالجة نقائص المحاسبة بالتكلفة التاريخية.

المبحث الأول: القراءة المالية للمعلومة في المؤسسة الاقتصادية

تعتبر المحاسبة نظاما لتنظيم المعلومة المالية، باعتبارها أساس العديد من الاتصالات بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة (الإدارات، الشركاء، المستثمرون، الهيآت المالية، محافظ الحسابات و الجمهور). تشرح الزامية المعلومة التقييس، لأن لغة مُنتج المعلومات المحاسبية (المؤسسة) يجب أن تكون مفهومة من طرف كل المستلمين.¹ ينظر مستعملو المعلومة المالية إلى المؤسسة الاقتصادية من ناحية جد مالية، بهدف قياس أدائها من خلال تحليل المعلومة المالية حسب هدف كل مستعمل في المؤسسة، للتأكد من أمان الموارد و الطاقات الملتزم بها في المؤسسة و مدى قدرتها على البقاء و الاستمرار.

المطلب الأول: السياق الحديث للمؤسسة الاقتصادية

سابقا كانت المؤسسات تتميز بعمليات السوق، حيث عُرفت كمنظمة تسويقية لإنتاج السلع و الخدمات، تتميز بصغر حجمها و بقدرة تكنولوجية صغيرة، علاقات مباشرة بين صاحب المؤسسة و العمال. حيث تطور هذا الوضع إلى اتساع الحجم (كالتحالف الدولي)، كثرة النزاعات الاجتماعية و تعقد أنماط التسيير (أقل تكلفة، تسيير الموارد البشرية...). حتى ظهر السياق الحديث للمؤسسة من خلال الاهتمام بمسارها الاقتصادي و المالي و اتباع النموذج الذي يجعلها أكثر تفاعلا مع بيئتها.

I. تقديم المؤسسة الاقتصادية

ليس من السهل اقتراح تعريف شامل للمؤسسة لسببين على الأقل، لاسيما فيما يخص صعوبة تحديد مفهوم ينتمي إلى لغة مشتركة و تعدد الكيانات تحت هذه التسمية، فمن بين التعاريف التي حظيت بالاهتمام ما يأتي:

التعريف الأول: المؤسسة هي منظمة اقتصادية و اجتماعية مستقلة نوعا ما، تتخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية، الانتاجية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف؛²

¹ : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DCG 10 Comptabilité approfondie, Dunod, Paris, 2015, P 8.

² : عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 28.

التعريف الثاني: المؤسسة عبارة عن كيان مركب يغطي في آن واحد كل من البعد الاقتصادي، البشري و الاجتماعي؛¹

التعريف الثالث: تشكل المؤسسة الخلية الأساسية لتكوين الثروة في الاقتصاد، فهي منظمة مركبة دائمة التحول، تتكون من مجموعة من المشاركين يوجد بينهم اتفاق واضح لاستغلال الوسائل من أجل تحقيق الأهداف المسطرة؛²

التعريف الرابع: تعتبر المؤسسة كواقع متعدد الأشكال و متعدد الأنشطة، حيوي، مركب و متعدد الأبعاد، مفتوح على بيئته الاقتصادية و الاجتماعية.³

تعتبر التعاريف السابقة متكاملة فيما بينها من حيث المفهوم و الغرض، حيث تفتح لنا المجال لإثراء النقاش حول مفهوم المؤسسة، إلا أن كل تعريف انفرد بمجموعة من الخصائص التي تميزه كالآتي:

- يوضح لنا التعريف الأول مفهوم المؤسسة كونها منظمة، بمعنى مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل تحقيق هدف معين، محدودة الاستقلالية لارتباطها بمؤثرات البيئة الداخلية و الخارجية عند اتخاذ القرارات المختلفة و عند التنسيق بين الموارد المتاحة لها (البشرية، المادية، المالية و الإعلامية) من أجل خلق قيمة مضافة مرتبطة بأهدافها؛
- يحدد لنا التعريف الثاني مفهوم المؤسسة على سبيل الحصر في شكل الكيان الذي يُشرف و يجمع في وقت واحد بين مجموعة من الأفراد (العمال) و يسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية (كالإنتاج و التوزيع) و اجتماعية (كتوفير مناصب عمل و حماية البيئة)؛
- يبين لنا التعريف الثالث مفهوم المؤسسة في صورة الخلية الأساسية في الاقتصاد و التي تعتبر مصدرا لتوليد الثروة، حيث تتركب بين الموارد المتاحة لها و مرنة مع بيئتها من أجل التأقلم مع مستجدات العصر، لوجود علاقات متكاملة بين المؤسسة و البيئة من أجل استغلال الموارد المتاحة استغلالا عقلانيا بغية تحقيق الأهداف المحددة مسبقا؛
- أما التعريف الرابع و الأخير فيعطي لنا مفهوما شاملا، إذ يُعرّف المؤسسة كونها واقع حقيقي متعدد الأشكال كشركات الأشخاص و شركات الأفراد، متعدد الأنشطة حيث تمارس المؤسسة عدة أنشطة منها

¹ : Stéphane BALLAND et Anne-Marie BOUVIER, Management des entreprises en 24 fiches, Dunod, Paris, 2008, P 1.

² : Bertrand Blancheton, Maxi fiches de sciences économiques, Dunod, Paris, 2009, P 92.

³ : Cyrille Mandou, Comptabilité générale de l'entreprise, 1^{re} éd, De boeck, Bruxelles, 2003, P 12.

الإنتاجية، التجارية و الخدماتية، حيوي لمروره بمراحل الحياة المتمثلة في الانطلاق، التطور و النضج، يتكون من موارد بشرية، مالية و مادية، يتضمن أبعاد اقتصادية، اجتماعية و ثقافية، يؤثر و يتأثر ببيئته الاقتصادية و الاجتماعية.

من خلال ما سبق يمكننا وضع تعريف للمؤسسة الاقتصادية كالآتي:

المؤسسة الاقتصادية عبارة عن واقع اقتصادي، بشري و اجتماعي مُركَّب، مُتَعَدِّد الأشكال و الأنشطة، حيوي و متعدد الأبعاد، مفتوح على البيئة، ينسق بين الموارد البشرية، المالية و المادية المتاحة من أجل تحقيق أهداف معينة تساهم في خلق قيمة مضافة.

تعتبر المؤسسة كمتعامل اقتصادي، ذلك لما توفره من مناصب عمل (في نفس الوقت غاية اجتماعية) و توليد القيمة المضافة حيث تساهم في تكوين الإنتاج المحلي الخام، كما تعتبر المؤسسة وحدة لما تقوم به من تحويل المدخلات إلى سلع و خدمات، وحدة توزيع من خلال تقسيم القيمة المضافة بين العمال، الدولة، الهيآت الاجتماعية، المقرضين، الشركاء و المؤسسة ذاتها.

المؤسسة كواقع بشري، باعتبارها كتعاوانية، مجموعة بشرية تتكون من أفراد يشاركون في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة، المجموعة البشرية للمؤسسة هي اجتماع الأفراد الذين يتعاونون و يمتلكون الكفاءات الضرورية لاتخاذ القرار بكل استقلالية من التصميم إلى التوزيع، حيث يوجد مُقرِّرين، مستشارين، منفذين و مراقبين، يتحقق التنسيق بين عمل الأفراد من خلال وضع هيكل مناسب و تبني إجراءات الاتصال و الرقابة.

المؤسسة واقع اجتماعي، حيث تؤثر المؤسسة على المجتمع و البيئة من خلال توفير مناصب عمل، المداخيل، المنتجات...، بالإضافة إلى الابتكار و التقدم التكنولوجي، حيث تتفاعل مع بيئتها، فنشاطها لديه انعكاسات على أنشطة أعوان اقتصاديين آخرين، كما لها آثار ايجابية و أخرى سلبية، آثارها الايجابية تتمثل في توفير مناصب عمل و إنتاج السلع و الخدمات، أما السلبية فتتمثل في التلوث و انتشار الأمراض، كما لديها مسؤولية اتجاه البيئة مثل الاقتصاد في الموارد الطبيعية و الاستثمار في المنفعة العامة للمجتمع.¹

¹ : Stéphane BALLAND et Anne-Marie BOUVIER, op.cit, P 1-3.

II. المسار الاقتصادي و المالي للمؤسسة

المؤسسة هي منظمة بشرية ذات طابع اقتصادي، تؤدي وظيفة تحقيق المنتجات من خلال تنفيذ مسار خاص يسمى مسار المؤسسة. يُنتج الطابع الاقتصادي للمؤسسة من الطبيعة التعاملية للمبادلات التي تحققها المؤسسة مع بيئتها في إطار السوق، يتجسد تقييم المبادلات من خلال تحديد سعر الصفقة، الذي يتم إدراكه من خلال الأطراف المعنية بالاستفادة من السلعة أو الخدمة مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية السوق.

هذه المنظمة البشرية مدججة ضمن مسار، مسار المؤسسة الذي يعتبر العملية التي تستعملها المؤسسة للاستجابة لمتطلبات السوق من أجل تحقيق أغراضها الخاصة، حيث يتكون من ثلاثة مسارات مختلفة و متكاملة، تتمثل في المسار التجاري، الإنتاجي و المالي كالآتي:¹

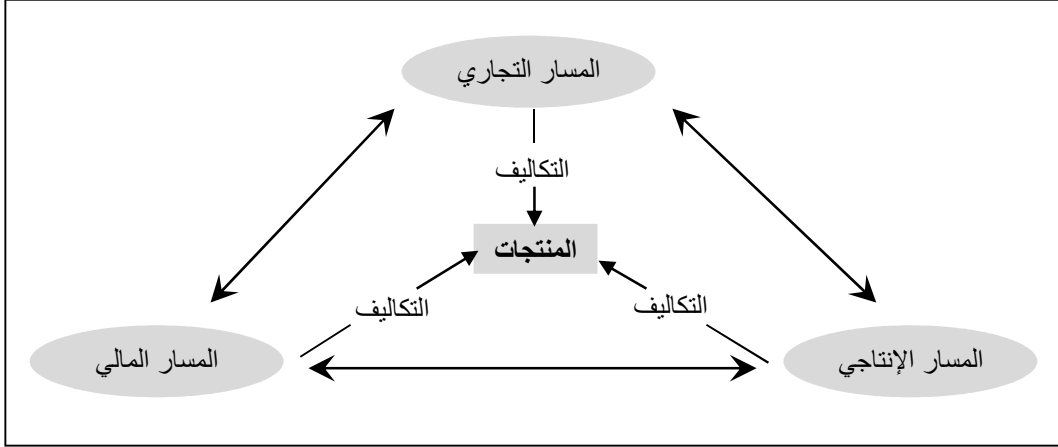
- **المسار التجاري:** يسعى إلى التعرف على متطلبات العملاء و القيام بالإجراءات اللازمة لتحقيقها ثم تقييم درجة رضاهم، تتم ترجمته من خلال استهلاك السلع و الخدمات الذي سُمح للمؤسسة بتوزيع منتجاتها.

- **المسار الإنتاجي:** يؤدي وظيفة تصميم، إعداد و تحقيق المنتجات إلى غاية وضعها في متناول العملاء، يخص هذا المسار معظم المؤسسات مهما كان طبيعة نشاطها (صناعة السلع، أداء الخدمات، بيع البضائع...). يتطلب تسييره استغلال وسائل الإنتاج البشرية (العدد، التأهيل)، المادية (المعدات، التجهيزات) و تجسيدها من خلال استهلاك السلع و الخدمات التي تُترجم بتحقيق المنتجات.

- **المسار المالي:** يولد تطبيق المسار الإنتاجي و التجاري حاجة إلى التمويل (شراء المعدات، مدة صناعة المنتج، مدة تحصيل العملاء...) التي تستلزم اللجوء إلى مصادر التمويل، بدلالة خيارات السياسة المالية للمسيرين و موقع المؤسسة بالنسبة للسوق البنكي، يمكن الحصول على المصادر المالية من طرف الهيآت المالية أو من طرف المساهمون-الملاك.

¹ : Michel Salva, Comprendre l'analyse financière, 4^e éd, Vuibert, Paris, 2014, P 5-7.

الشكل رقم (01): المسار الاقتصادي و المالي للمؤسسة



Source: Michel Salva, op.cit, P 7.

III. النموذج الجديد للمؤسسة

نشأ التغير العميق للأسواق التجارية عن عوامة المبادلات التجارية و المالية، الأمر الذي يستلزم تحديثاً في مفهوم المؤسسة، حيث من الواضح أن المؤسسة مهما كان حجمها، لا يمكن أن تبقى معزولة و تتخذ لوحدها القرارات المتعلقة بتطورها. الأمر الذي يفرض عليها طلب مرافقين أو مساعدين، ما يعني خلق شبكة من المتعاملين انطلاقاً من التحالفات من أجل خلق نموذج جديد للمؤسسة تحت اسم "المؤسسة الممتدة". إدماج الموردين ضمن مسارات القرار، الاستعانة بمؤسسات فرعية، تنويع الأسواق المستهدفة... كلها عبارة عن استراتيجيات خاصة بمفهوم المؤسسة الممتدة.

يمكن تعريف المؤسسة الممتدة، باعتبارها تلك المؤسسة التي تُدمج مع مختلف أطرافها الداخلية و الخارجية، كل متغيرات التسيير، مهما يكن من الأمر السياسي، الاستراتيجي أو التكتيكي. الأمر الذي يستلزم خلق التحالفات، الاستعمال المشترك للموارد مع وجود أشكال جديدة للإدارة، الهياكل، و كل ما هو أساسي للطريقة الجديدة لفكر المؤسسة.¹

¹ : Roger Perrotin et autres, Le manuel des achats, Eyrolles, Paris, 2007, P 8-9.

المطلب الثاني: تأثير المؤسسة الاقتصادية بمعايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)

لقد أثرت معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)* على المؤسسة الاقتصادية من خلال أسبقية دور المساهمين، استعمال القيمة العادلة في التقييم من أجل تقديم معلومة مالية عصرية، مما أدى إلى اهتمام المستثمرين بمعايير المحاسبة الدولية من أجل مواكبة التطورات المالية الحديثة بهدف الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

I. أسبقية دور المساهمين

يمثل الميل إلى أسبقية المساهمين سببا للتحويلات الاقتصادية العميقة التي أثرت على محيط المؤسسات، منذ سنوات الثمانينات. حيث أحدثت عولمة الأسواق الحقيقية نموا في الضغوط التنافسية التي أدت بالمؤسسات إلى تسوية أنشطتها باستمرار حسب حاجات السوق الحقيقي و تركيز كفاءاتها على الميزة التنافسية. أصبحت تسوية الأصول مغذية للسوق المالي الخاص بالحيازات و التنازلات عن المؤسسات أو الأنشطة، أين يؤدي رجال المالية دورا مهما في التقييم. مما أدى إلى إعادة المنطق المالي للاستراتيجية العامة للمؤسسة، حيث وُجد هذا المنطق سابقا في أسهم المسيرين-الملاك، كما يعتبر من أساسيات الرأسمالية، لكنه لم يشغل مكانا متفوقا في المرحلة التي أشرف عليها المسيرون الأجراء، التي أعادت إدراج أهمية تقييم الأصول في الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة، مما أدى إلى تغيير دور المساهم من الجانب المالي إلى الجانب الحقيقي. أنتجت شمولية أسواق رؤوس الأموال و تزايد السيولة المستثمرة فيها، خاصة من خلال التسيير الجماعي الموكل إلى مسيري المحافظ المالية المهنيين ظاهرة ثلاثية تتمثل في تزايد سلطة هؤلاء المسيرين (المسيرين المؤسساتيين)، الاحترافية القوية للمتعاملين في السوق المالي و الدور المسجل في تمويل الاقتصاد بصفة عامة و المؤسسات بصفة خاصة. أصبح تسيير الأصول المالية صناعة جيدة مما منح مسيري رؤوس الأموال المهنيين أهمية معتبرة في الاقتصاد أكثر إدراكا منذ سنوات التسعينات.¹

II. القيمة العادلة و تطور المعايير المحاسبية

أدرجت القيمة العادلة من خلال المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) التي تستلزم استعمال مبدأ تقييم الأصول و الديون حسب قيمتها السوقية، أو في حالة عدم توفر هذه الأخيرة فحسب نماذج التقييم التي تعتمد على تحيين التدفقات المستقبلية المتوقعة، ما جعل المحاسبة تستجيب في المقام الأول لحاجات المستثمرين إلى

* : International Accounting Standards - International Financial Reporting Standards.

¹ : Paul AMADIEU et Véronique BESSIERE, Analyse de l'information financière, 2^e éd, ECONOMICA, Paris, 2010, P 22-23.

المعلومة، لذلك تستعيد بوضوح مبادئ النظرية المالية للتقييم التي تفضل القيمة السوقية، لهذا البعد التنبئي علاقة بصلب نشاط المستثمرين المتمثل في اختياراتهم الاستثمارية الناتجة عن التوقعات. فالقيمة العادلة في الوقت الحالي لا تخص مجمل الأصول و الديون، لكن تعطي نظرة مختلفة لدور المحاسبة المستثمرة ضمنيا لمهمة التقييم الاقتصادي من خلال عدة مظاهر أساسية تتمثل في:¹

- أولاً، معاينة إعادة التقييمات تكون قانونية (عند كل إقفال) ما يجعل تطور القيمة السابقة التي تمت معاينتها محدودة بالضرورة عند انخفاض التقييم (حتى إذا بقي مبدأ الحذر متداولاً)؛
- ثانياً، تطبق هذه التقييمات وفق منطق التنبأ؛
- ثالثاً، تسجل جزئياً ضمن تصميم شامل للمؤسسة من خلال التعريف بوحدات توليد الخزينة التي تطبق نماذج التقييم (و لو إذا كان تقييم أصل بأصل موصى به في إطار التقييم المعتمد من السوق بدلا من التقييم المعتمد من النماذج)؛
- أخيراً التغير في القيم الناتجة عن حساب النتائج، حيث أدرجت المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) تصميمًا للنتيجة يتضمن آثار التغير في الأصول، حيث تسمى هذه النتيجة بالدخل الشامل « *comprehensive income* » و التي تم تقديمها من طرف المؤسسات منذ سنة 2009.

III. اهتمام المستثمرين بمعايير المحاسبة الدولية

لقد ركزت التطورات السابقة على أهمية التحليل باستعمال التكلفة التاريخية مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر القيمة، حيث وضعت القيمة العادلة في مرجع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) مشكلتين كونها تحل محل التكلفة التاريخية لبعض الأصول بدون أي معلومة خاصة بها (مثلا في ملحقات الحسابات)، ضف إلى ذلك كونها تجمع بين طرق التقييم المتمثلة في التكلفة التاريخية و القيمة في السوق الثانوي التي يمكن اعتبارها من اختصاص المحللين لإعطاء قيمة للمؤسسة.

مع العلم أن القيمة العادلة غالبا ما تُعرف بزيادة أخطار التلاعبات المحاسبية، حيث يترك المعيار المحاسبي للمؤسسات اختيارا مهما بسبب تعدد الخيارات المتاحة، خاصة عند تشكيل الوحدات المولدة للخزينة و تطبيق نماذج التقييم. إذا تم اعتبار القيمة المتأتمية من السعر المحدد في السوق كهدف، فهذه ناتجة عن نموذج غير موضوعي خاصة عند إعداد التدفقات المستقبلية. بينما تقدم التكلفة التاريخية بالموازاة عددا من بدائل التلاعبات المحاسبية،

¹ : Paul AMADIEU et Véronique BESSIERE, op.cit, P 23-24.

مثل الفضائح المحاسبية التي حدثت في بداية سنوات 2000 (قضية *Enron* و غيرها) لم تكن بالضرورة بسبب استخدام القيمة العادلة، لكن بسبب عيوب النموذج المحاسبي التقليدي. غالباً ما تعبر خيارات مؤونات انخفاض التقييم المحتملة عن تقييم غير موضوعي للأخطار، إضافة إلى ذلك، يمكن للتكلفة التاريخية أن تقود المؤسسة إلى قرارات التنازل عن التثبيتات ذات الفائض القوي في القيمة المحتملة فقط لهدف تحسين النتائج. إذن تطبيق القيمة العادلة يسمح بالمعينة دون اللجوء إلى التنازل. من هذه الوجهة يشكل تقييم الأصول من طرف السوق بياناً موثقاً عن التكلفة التاريخية، حيث يؤدي التذبذب الذي يحدث في السوق إلى ترجمة حقيقة عدم التأكد التي تؤثر على المؤسسة، بالمقابل يضع التقييم من خلال النماذج حقائق متعلقة بالموثوقية. من هنا تظهر أهمية القيمة العادلة في تحديد مساهمة المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، حيث تستجيب إلى حقيقة اندماج الاقتصاديات العالمية، بالتالي يستحسن أن تكون المعايير المحاسبية للمؤسسات متجانسة.

يستعمل المستثمرون المعلومة المحاسبية لأهداف تنبئية، بحيث يوجد تفاوت زمني في الأهداف التقليدية للمحاسبة و أهداف المستثمرين، لكن هذا الاختلاف في الأهداف لا يؤثر في جوهره على استعمال البيانات المحاسبية من طرف المستثمرين، من الملاحظ أن هذه البيانات تشكل المصدر الأول للمعلومة بالنسبة للمحللين الماليين. فالتنبآت تركز على الماضي الذي يسمح بتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الأداء، في هذا الإطار، يشكل الأداء الماضي إحدى الخصائص المهمة للمعلومة المالية، بالتالي الجودة الرئيسية المطلوبة لهذه المعلومة هي موثوقيتها. حيث يجب أن تكون دقتها مضمونة باعتبارها مهمة محافظي الحسابات، فهم يخضعون إلى تنظيم صارم و عقوبات صارمة في حالة المخالفة، مع العلم أن الموثوقية تعتبر واحدة من المبادئ المحاسبية الأساسية الخاصة بالمرجع المحاسبي المتمثل في المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).¹

المطلب الثالث: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالعالم المالي

بيئة المؤسسة عبارة عن مجموعة من العناصر المؤثرة و غير متحكم فيها من قبل المؤسسة، فهي تؤثر على خدمات هذه الأخيرة إما إيجابياً بمعنى فرص نجاح أو سلبياً كتهديد مباشر،² بالمقابل تؤثر المؤسسة في البيئة باعتبارها الكيان الذي يقوم بخلق القيمة المضافة التي تعبر عن القيمة الاقتصادية التي تنتجها المؤسسة من جراء نشاطها.

¹ : Paul AMADIEU et Véronique BESSIERE, op.cit, P 30-32.

²: عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سبق ذكره، ص 37.

I. بيئة المؤسسة الاقتصادية و أبعادها الرئيسية

المؤسسة كمنظمة، لديها أربعة أبعاد رئيسية تتمثل فيما يأتي:

- البعد الاقتصادي (المنتجات، التكنولوجيا، السوق...)
- البعد المالي (الموارد و المصاريف المالية، النتيجة...)
- البعد القانوني (قانون المؤسسة، الملكية...)
- البعد البشري (تسيير المستخدمين...).

يعتبر تطور المؤسسة في المحيط الاقتصادي، المالي و القانوني غير محدود، بالتالي يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار عددا من التفاعلات البشرية المتولدة بالاتفاق بين الأطراف الداخلية (الأجراء، الشركاء) و الخارجية (العملاء، الموردون...)، بما فيها التظاهرات المؤثرة على النتيجة.¹ كما يجدر الإشارة إلى وجود مصطلحات مفتاحية للمؤسسة تتمثل في المورد الذي يوفر السلع أو الخدمات، السوق الذي يشمل المشترين و البائعين، العميل الذي يشتري المنتج، المستهلك الذي يستعمل المنتجات أو الخدمات، الأغراض و هي أهداف محددة من طرف المسيرين.²

تتكون البيئة من مجموعة العناصر الخارجية التي قد تتغير من طرف نشاط المؤسسة،³ بالتالي تبدو المؤسسة كنظام (مجموعة من العناصر في تفاعل ديناميكي بدلالة هدف معين) مفتوح على مختلف البيئات:⁴

- التقنية (العملاء، الموردون، المتعاملون الثانويون)؛
- المؤسساتية (الدولة، الإدارات، الاتحادات العمالية، الشركاء/المرافقون، المساهمون)؛
- المالية (البنوك، المؤسسات المالية)؛
- التنافسية.

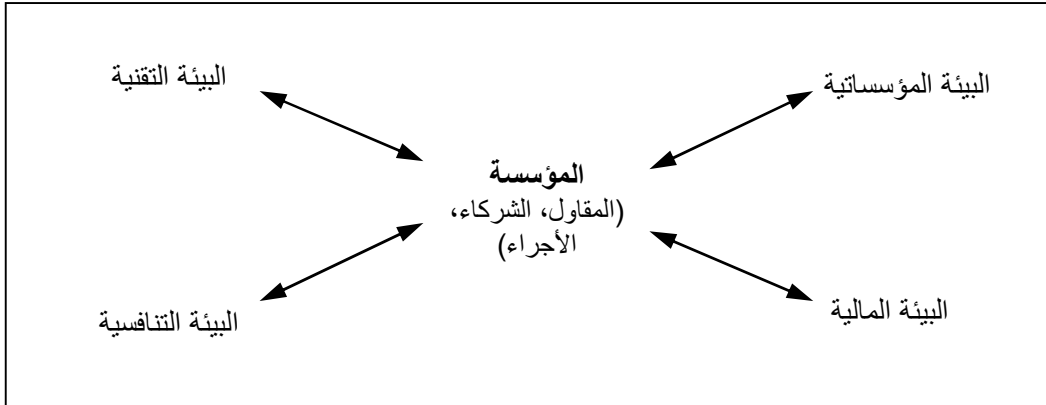
¹ : Cyrille Mandou, op.cit, P 13-14.

² : Andrew Gillespie, Maxi fiches de gestion, Dunod, Paris, 2009, P 2.

³ : Philippe Senaux et Dorothee Soret-Catteau, Economie générale Economie d'entreprise Droit, Hachette éducation, Paris, 2008, F 24.

⁴ : Cyrille Mandou, op.cit, P 14.

الشكل رقم (02): بيئة المؤسسة



Source: Cyrille Mandou, op.cit, P 14.

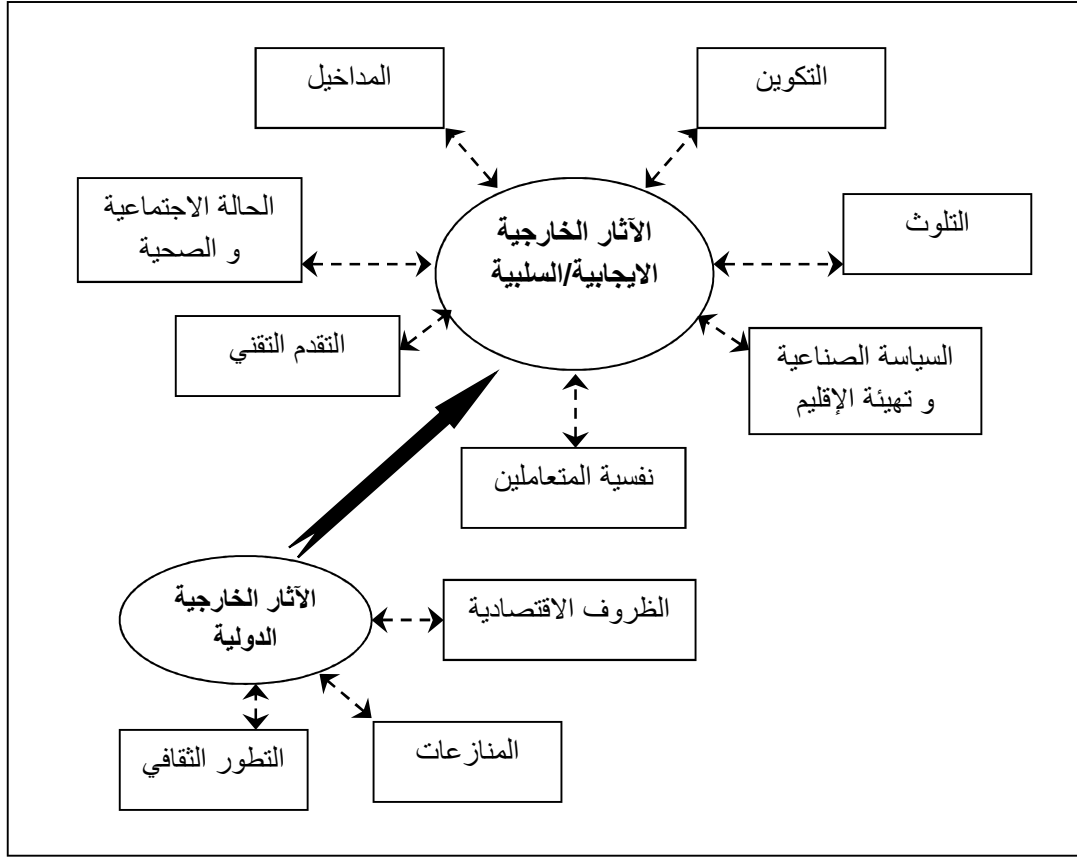
يسمح التحكم الجيد للمؤسسة بالبيئة الاقتصادية، القانونية، التكنولوجية و المالية بالتنبأ حيث ينبغي عليها أن تركز على التطورات المتوقعة من أجل مواجهة المستقبل و ارضاء عملائها، أجراءاتها و مساهميتها.¹ بالتالي بيئة المؤسسة هي بيئة مركبة تسمح لها بالنمو المنتظم، كما تبين تركيبتها و عدم تأكدها مجموعة من الخصائص ذات التأثير المباشر عليها.

تمتاز البيئة الحالية للمؤسسة بتطور ثنائي: سرعة التغيرات و إزالة الحواجز عن الأنشطة. حيث تمس سرعة التغيرات كل المجالات و ليس المجال التكنولوجي فقط، أما إزالة الحواجز عن الأنشطة فيؤثر على المؤسسة التي لا يمكنها اللحاق بالتغيرات، إلا بفضل المسير كطرف أساسي لها.²

¹ : Bruno Bachy et Christine Harache, Toute la fonction management, Dunod, Paris, 2010, P 18.

² : Bruno Bachy et Christine Harache, op.cit, P 47.

الشكل رقم (03): المؤسسة و البيئة



Source: Philippe Senaux et Dorothée Soret-Catteau, op.cit, F 24.

II. توليد القيمة المضافة

عبارة "القيمة المضافة" مأخوذة من المحاسبة القومية (الوطنية)، حيث يمكن قياس الثروة الناجمة عن بلد ما، كما يمكن قياس الثروة الناجمة عن مؤسسة واحدة، تتمثل الثروة الناجمة عن أي نشاط في قيمة المبيعات مطروحا منها تكلفة شراء السلع و الخدمات (لأن هذه الأخيرة تعبر عن ثروة أنشئت من طرف مؤسسة أخرى)¹، تمثل القيمة المضافة على مستوى المؤسسة خلال فترة معينة الفرق بين قيمة الإنتاج و قيمة المواد و الخدمات الوسيطة المستهلكة من قبل المؤسسة نفسها و الآتية من مؤسسات أخرى. مجموع القيم المضافة على المستوى الوطني يمثل الإنتاج المحلي الإجمالي، لهذا السبب يعتبرها الأخصائيون أول رصيد مهم تقوم المؤسسة بحسابه، كما تعبر عن

¹ : Graham Mott, Accounting for Non-Accountants a manual for managers and students, 6th edition, Kogan page, London, 2005, P 86.

القيمة الاقتصادية التي تنتجها المؤسسة من جراء نشاطها. ترتفع أهميتها عند المحللين لأن استعمالها يعطي أكثر تفصيلا من قيمة رقم الأعمال لمعرفة القيمة الاقتصادية للمؤسسة.¹

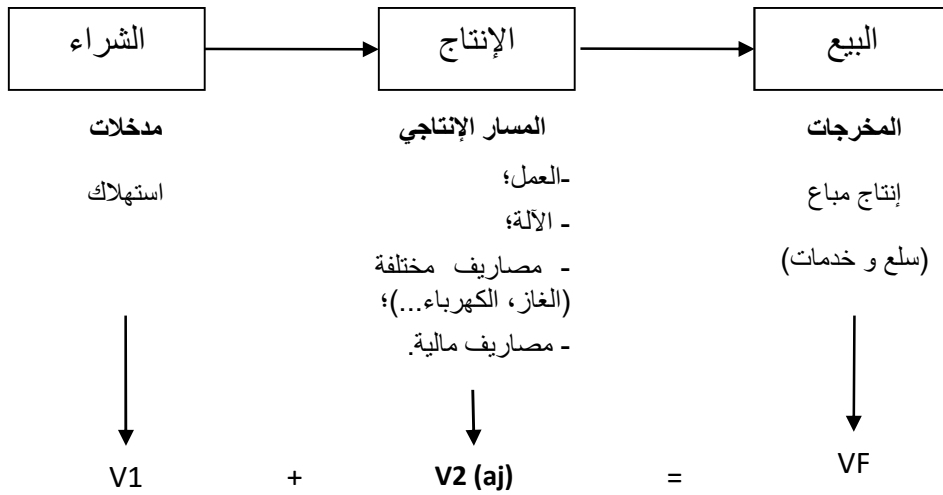
تُترجم القيمة المضافة فائض القيمة المقدمة من طرف المؤسسة من خلال نشاطها، فهي تساوي إذن مجموع الهامش التجاري و الهامش على المواد المستهلكة، مطروحا منه استهلاك السلع و الخدمات المتأتية من الغير.²

محاسبا باستعمال حساب النتائج، يمكن حساب القيمة المضافة كآليتي:

القيمة المضافة = (إنتاج السنة المالية - المشتريات المستهلكة - الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى).

بالتالي تبين القيمة المضافة مشاركة المؤسسة في الإنتاج الوطني و نمو الثروة التي أنشأتها المؤسسة من خلال نشاطها انطلاقا من السلع و الخدمات التي اشترتها من مؤسسات أخرى.³ الشكل الآتي يوضح لنا آلية خلق القيمة المضافة من طرف المؤسسة الاقتصادية:

الشكل رقم (04): آلية خلق القيمة المضافة من طرف المؤسسة الاقتصادية



المرجع: من إعداد الطالب.

¹: شوام بوشامة، تقييم و اختيار الاستثمارات، ط1، دار الغرب، وهران، 2003، ص 149-150.

²: Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, 10^e édition, Dalloz, Paris, 2012, P 208.

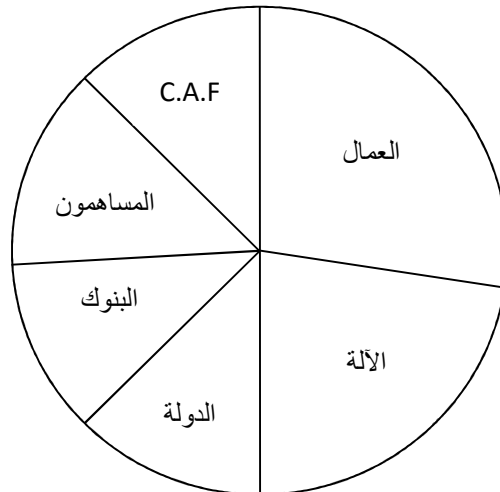
³: Laurent Vilanova, Diagnostic financier [en ligne], P 41, Format PDF, disponible sur : <<http://masterman.ish-lyon.cnrs.fr/IMG/pdf/DiagFinEcoMgt.pdf>>, (consulté le 29/01/2013 à 19:54).

تقوم المؤسسة بشراء المواد الأولية التي تعبر عن المدخلات (input) و يرمز لها بـ V1، توجه هذه المدخلات إلى الاستهلاك عبر المسار الإنتاجي الذي يساهم في تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة بمساعدة عوامل الإنتاج من أجل تحقيق القيمة النهائية VF التي تمثل المخرجات (output)، تساعد عوامل الإنتاج في تحويل المواد الأولية إلى منتج نهائي، فبمساهمة تسيير الموارد البشرية (العمل) و تسيير الإنتاج (الآلة) و التسيير المالي (المصاريف المالية) نحصل على منتج تام لنحصل في الأخير على المردودية و المتمثلة في النتيجة الصافية للسنة المالية بعد طرح جميع الأعباء، نطرح القيمة الأولية V1 من القيمة النهائية VF لنحصل في الأخير على القيمة المضافة Va المتولدة عن نشاط المؤسسة.

ينبغي على المؤسسة القيام بدراسة أنشطتها من أجل الرفع من قيمتها المضافة، عن طريق الفصل بين الأنشطة ذات القيمة المضافة و الأنشطة التي لا تساهم في خلق القيمة، حيث تسعى المؤسسة من خلال ذلك إلى تخفيض التكاليف عن طريق التقليل من الأنشطة التي لا تخلق قيمة مضافة أو إلغائها، من أجل دعم و تحسين فعالية الأنشطة ذات القيمة المضافة و هذا ما يعرف بطريقة الإدارة على أساس الأنشطة.¹

في نهاية المطاف توزع القيمة المضافة المتولدة من طرف المؤسسة على الأطراف التي ساهمت في خلقها، كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (05): توزيع القيمة المضافة



Source : Laurent Vilanova, op.cit, P 42.

¹ : Michael W.Maher and others, Managerial accounting, 10th edition, Thomson south-western, United States of America, 2008, P 15.

انطلاقاً من الشكل نستنتج حصة كل مشارك في خلق هذه الثروة، حيث توزع هذه الأخيرة حسب مساهمة كل طرف، هذه الأطراف تتمثل في: العمال (الأجور)، الآلة (الاهتلاك)، الدولة (الضرائب)، البنوك (الفوائد)، المساهمين (الأرباح)، الحصة المتبقية تعود للمؤسسة ذاتها لاعتبارها المسؤولة الأولى عن خلق هذه الثروة و تتمثل هذه الحصة في القدرة على التمويل الذاتي (C.A.F)*.

يعتبر العمال، الدولة، المساهمون و المؤسسة ذاتها، الأطراف الرئيسيون في خلق القيمة المضافة، لأن العمال يشاركون بجهدهم، مهاراتهم و كفاءاتهم المختلفة أما الدولة فتوفر الظروف المناسبة للعمل لتحقيق الحماية و الأمن، المساهمون يقدمون رأس المال لاستعماله في العملية الإنتاجية، تختلف حصة كل طرف حسب مقدار مساهمته في خلق الثروة.¹

يمكن حساب حصة كل طرف في قسمة القيمة المضافة عن طريق العلاقات الآتية:

$$\checkmark \text{ العمال: } \frac{\text{Charges personnel}}{Va}$$

$$\checkmark \text{ الآلة: } \frac{\text{Dotations amortissements}}{Va}$$

$$\checkmark \text{ الدولة: } \frac{I.B.S}{Va}$$

$$\checkmark \text{ البنوك: } \frac{\text{Charges financières}}{Va}$$

$$\checkmark \text{ المساهمون: } \frac{\text{Résultat net}}{Va}$$

✓ المؤسسة: تتمثل في الحصة المتبقية بعد توزيع جميع الحصص على أصحابها و التي تعبر عن القدرة على التمويل الذاتي.

المبحث الثاني: المؤسسة الاقتصادية مصدر المعلومة المالية

تقوم كل مؤسسة بإعداد، معالجة و إنتاج المعلومات و المعارف، نسمي عادة نظام المعلومات مجموعة الأدوات و الدعائم الرسمية التي تسمح بتسيير المعلومة. هذه الأدوات و الدعائم متنوعة في المؤسسة الحديثة: قائمة بسيطة، برنامج تسيير مدمج، قاعدة تسيير المعارف، أنظمة تسيير المسارات.² لذلك تعتبر المؤسسة الاقتصادية المصدر الأول الذي يقوم بإنتاج و معالجة المعلومة المالية وفق مبادئ و معايير متعارف عليها، من أجل عرض

* : Capacité d'Autofinancement.

¹ : Graham Mott, op.cit, P 86.

² : ALBERT David, MBA l'essentiel du management par les meilleurs professeurs, 2^e éd, Eyrolles, Paris, 2008, P 393.

كشوف مالية تعكس صورة صادقة عن وضعيتها المالية و ممتلكاتها، نجاعتها و وضعية خزيرتها في نهاية السنة المالية، ثم تقديمها إلى الجهات المستعملة لها.

المطلب الأول: معالجة المعلومة المالية

تعتبر المعلومات من أهم الموارد الضرورية للمؤسسة، كونها المحور و الركيزة الأساسية في جميع العمليات الإدارية، فالتخطيط يحتاج إلى معلومات كافية و دقيقة حتى يتمكن المخطط من إعداد الخطة الناجحة، كذلك التنظيم، التوجيه و الرقابة، حيث لا يمكن للوظائف الإدارية أن تتم بدون معلومات دقيقة و محددة لكل وظيفة، فالتسويق مثلا يحتاج إلى معلومات شاملة و دقيقة عن السوق و عناصر المزيج التسويقي حتى يمكن إعداد البرامج التسويقية بنجاح، كذلك التمويل و الإنتاج، لذلك لا بد من الاهتمام بعملية تجميع، تصنيف، تبويب و تحليل المعلومات الضرورية في الشكل المناسب و معالجتها بشكل يؤدي إلى عرضها و استعمال نتائجها لمساعدة الإدارة و متخذي القرارات على كافة المستويات باتخاذ القرار المناسب.

I. التمييز بين المعلومات و البيانات

يستعمل البعض لفظ البيانات و المعلومات للدلالة على نفس المفهوم، بينما في الواقع كلا المفهومين مختلفين و يمكن توضيح مفهوم كلا منهما على حدة.

1- البيانات

عبارة عن الحروف، الجمل، العبارات، الأرقام و الرموز غير المنظمة و غير المرتبطة بموضوع واحد، التي قد لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل و الشرح، التي إذا ما فُزرت، صُنِّقت، بُوت و نُظِّمت تتحول هذه البيانات إلى معلومات،¹ تعتبر البيانات المادة الخام التي تتكون منها المعلومات مثل البيانات التي تتضمنها العمليات المالية التي تحدث داخل الكيان، أو نتيجة للتعامل مع جهات مختلفة خارج الكيان مثل العمليات مع العملاء كالمبيعات، التحصيلات من المدينين، تقديم الخدمات و غيرها، العمليات مع الموردين مثل المشتريات، المدفوعات للدائنين و غيرها، العمليات مع الموظفين مثل تعيينهم، صرف رواتبهم، الضمان الاجتماعي و غيرها.²

1 : إيمان فاضل السامرائي و هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار صفاء، عمان، 2004، ص 24.

2 : خالد جمال جعارات و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية، ج1، ط1، إثراء، عمان، 2009، ص 26.

2- المعلومات

عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة و المرتبطة بموضوع معين، التي تشكل الحقائق، الآراء و الاستنتاجات التي تشكل خبرة و معرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستعمال الحالي أو المتوقع، نحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب، التصنيف، التحليل و التنظيم بطريقة متخصصة تخدم هدف معين،¹ بعبارة أخرى المعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها و التي تصدر عن الكيان كنتيجة لمعالجة البيانات، مثل الكشوف المالية، كالميزانية التي تتضمن معلومات حول الأصول و الخصوم و تمثل المركز المالي للكيان، حساب النتائج الذي يتضمن معلومات حول المنتوجات و الأعباء و يحدد صافي نتيجة السنة المالية للكيان.²

إذن البيانات تمثل المدخلات أو الخامات التي تم تشغيلها من خلال تصنيفها و تحليلها من صورة غير قابلة للاستعمال إلى صورة نافعة تحقق قيمة مضافة لمستعملها.³

يشمل مفهوم البيانات و المعلومات على البيانات و المعلومات الكمية و البيانات و المعلومات الوصفية كالاتي:⁴

- **البيانات و المعلومات الكمية:** سواء المعبر عنها بالوحدات النقدية أو بوحدات قياس أخرى، مثل عدد الوحدات المنتجة، المواد المركبة للسلعة أو الخدمة معبرة عن أحداث الماضي، الحاضر و المستقبل؛
- **البيانات و المعلومات الوصفية:** مثل العلامة التجارية، نوع المنتج، رد فعل الزبائن... إلخ، حيث تعتبر مكملة لسابقتها في الإجراءات الممهدة لاتخاذ القرار.

II. المعالجة من خلال نظام المعلومات المحاسبي

نظرا للظروف الاقتصادية، الاجتماعية و التقدم الفني بالإضافة إلى اتساع دور الإدارة و ما يتبعه من ضرورة توافر المعلومات المساعدة في اتخاذ القرارات، ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود نظام المعلومات المحاسبي، حيث تشكل المعلومات المحاسبية في الوقت المعاصر ثروة هامة، إذ يحقق الاستغلال الأمثل لها نجاحا و ضمانا لاستمرار المؤسسة، يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزءا من نظام المعلومات الكلي، حيث يؤدي هذا النظام دورا مهما و فعالا من خلال تزويد متخذ القرار بمعلومات دقيقة في الوقت المناسب، و يتم توفير هذه المعلومات من خلال الكشوف المالية.

¹ : إيمان فاضل السامرائي و هيثم محمد الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² : خالد جمال جعارات و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ : محمد اسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 21-22.

⁴ : حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 172.

1- مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

تقوم المحاسبة بوظائف هامة و نافعة في المجتمع من خلال تقديم خدماتها للمهتمين بالأنشطة الاقتصادية سواء على مستوى الكيان الاقتصادي أو على مستوى المجتمع، حيث تتمثل خدمة المحاسبة في توفير معلومات كمية ذات طبيعة مالية تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.¹ كما تلتزم المحاسبة أيضا بإعلام الأطراف الخارجية للمؤسسة (مثل: الإدارات، المساهمين، البنوك... إلخ)، الأمر الذي يجبرها على القيام بإثبات دقيق جدا في التقديم من أجل احترام المعايير المفروضة عليها.² يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات و الذي يسمح بتحقيق كل هذه الأهداف. يتكون نظام المعلومات المحاسبي من:³

- ✓ **المدخلات:** تشمل البيانات، التي تمثل المادة الخام للنظام، حيث يجب أن ترتبط البيانات بنشاط الكيان الاقتصادي دون غيره من الكيانات الأخرى، أن تكون قابلة للقياس الكمي في صورة نقدية و أن تكون قابلة للتحقيق.⁴
- ✓ **المعالجة:** تتمثل في العملية التحويلية للمدخلات (البيانات) من خلال التسجيل، التبويب، التلخيص و التحليل.
- ✓ **المخرجات:** المخرجات هي ناتج عملية المعالجة، تتمثل في المعلومات التي تزود للأطراف الداخلية و الخارجية للمؤسسة، التي تساهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية و تجسد هذه المعلومات في الكشف المالية.

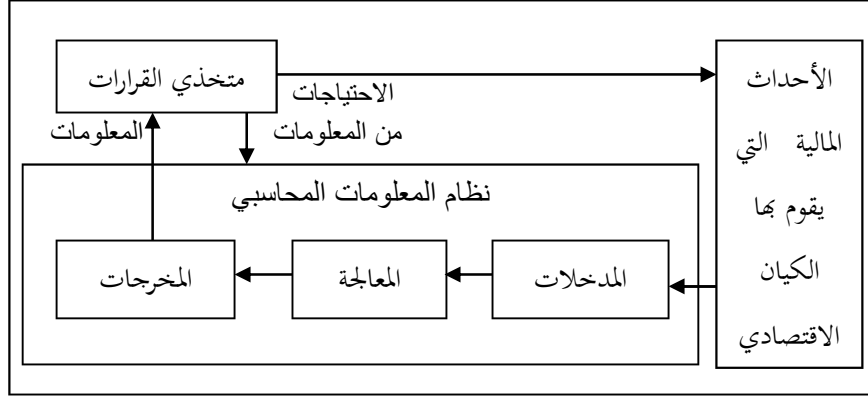
¹: محمد عباس بدوي، المحاسبة و تحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 11.

²: Brigitte Doriathe et autres, Comptabilité et gestion des organisations, 7^e édition, Dunod, Paris, 2010, P 3.

³: اسماعيل يحيى التكريتي و آخرون، أسس و مبادئ المحاسبة المالية، ج1، ط1، دار الحامد، الأردن، 2010، ص 32.

⁴: محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الشكل رقم (06): نظام المعلومات المحاسبي



المرجع: محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

تعد البيانات التي تتولد عن الأحداث المالية التي يقوم بها الكيان الاقتصادي بمثابة مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي، بمعنى المادة الخام التي تجرى عليها عملية المعالجة و هي أحداث و عمليات ذات طبيعة مالية، حيث تشكل الجزء الأول.

أما الجزء الثاني يتضمن مجموعة من العمليات، تتمثل في المعالجة التي تضم الوسائل و الإجراءات التي يستخدمها النظام لمعالجة البيانات الأولية (المدخلات)، المعبرة عن الأحداث الاقتصادية، لتحويلها إلى معلومات مفيدة في نهاية المطاف (المخرجات). هذه الوسائل تلخص بإجراءات: التسجيل، التبويب، التلخيص و التحليل، حيث يتم تنفيذ هذه الإجراءات بالدفاتر و السجلات المحاسبية المختلفة كدفتر اليومية ودفتر الأستاذ¹، يمكن توضيح عملية المعالجة على النحو الآتي:²

- **التحليل:** يقصد بعملية التحليل التعرف على طرفي العملية التي قام بها الكيان الاقتصادي، حيث أن كل عملية ذات طرفين أحدهما يطلق عليه الطرف المدين و الآخر يطلق عليه الطرف الدائن. تعتبر عملية التحليل من أهم العمليات التي تعتمد عليها عمليات المعالجة الفرعية الأخرى، حيث يترتب على الخطأ فيها العديد من الأخطاء في المراحل التالية لعملية المعالجة؛
- **التسجيل:** تعد الخطوة التالية لعملية التحليل حيث يتم إثبات العمليات التي تم تحليلها في السجلات المحاسبية؛

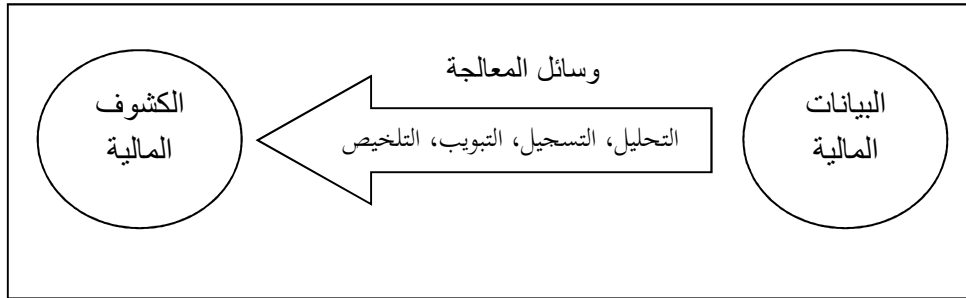
¹: مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط 1، دار المسيرة، الأردن، 2006، ص 16.
²: محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

■ **التبويب:** تعتبر عملية التبويب العملية التي تلي عملية التسجيل، حيث يتم تجميع الأحداث التي تشترك في التأثير على أحد الموارد الاقتصادية أو استخدامها مع بعضها البعض، فعلى سبيل المثال يتم تجميع كل الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالخزينة مع بعضها البعض سواء كانت تتعلق بعمليات تسديد أو تحصيل للنقود، بنفس الفكرة يتم تجميع جميع العمليات الخاصة بشراء البضاعة سواء كانت ترتبط بعملية شراء نقدي أو على الحساب كما يتم تجميع العمليات الخاصة ببيع البضاعة سواء كانت نقداً أو على الحساب؛

■ **التلخيص:** يقوم المحاسب بعد عملية ترصيد الحسابات الموجودة في دفتر الأستاذ بتلخيص الأحداث من خلال وضع أرصدة تلك الحسابات في ميزان المراجعة، الذي ينبغي أن يتعادل فيه مجموع الأرصدة المدينة مع مجموع الأرصدة الدائنة؛

أما الجزء الثالث من نظام المعلومات المحاسبي يتمثل في المخرجات التي تضم الكشوف المالية، حيث ترتبط دقة المخرجات بدقة عمليتي المدخلات و المخرجات، لذا ينبغي على المحاسب التأكد من دقة المدخلات و عملية المعالجة، حتى يمكن الاعتماد على هذه المعلومات (المخرجات) في عملية اتخاذ القرار.

الشكل رقم (07): أجزاء نظام المعلومات المحاسبي



المرجع: مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2- أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال توفير معلومات ذات دلالة اقتصادية،

تفيد المستعملين لها في صنع و اتخاذ القرارات الاقتصادية، تتمثل أهم هذه الأهداف فيما يأتي:¹

¹ : محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- توفير معلومات تفيدي في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة، بالإضافة إلى استغلالها.
- توفير معلومات تفيدي في توجيه الموارد البشرية و الموارد المالية بصورة فعالة، إضافة إلى الرقابة على كفاءة استخدامها في المجالات المختلفة.
- توفير معلومات تساعد الإدارة في أداء مهامها باعتبارها وكيلا لملاك الموارد المتاحة و التقرير عنها لمن يهمله الأمر، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم للاستمرار أو عدم الاستمرار في النشاط.

3- عناصر نظام المعلومات المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من عنصرين هامين هما المستندات و الدفاتر المحاسبية التي تستعمل كمادة خام لأجل جمع المعلومات الضرورية.

أ- **المستندات:** تشكل المستندات القاعدة الأساسية و المصدر الأول لكافة البيانات المحاسبية التي تعكس طبيعة الأحداث الاقتصادية و المعاملات المالية،¹ المستند عبارة عن ورقة مصممة تعكس أنشطة المؤسسة كالبيع، الشراء، الدفع، القبض، الاستلام و التسليم، تنقسم المستندات إلى مستندات داخلية و أخرى خارجية كالآتي:

◀ **المستندات الداخلية:** هذا النوع من المستندات يتم إصداره داخل المؤسسة و من الأمثلة على ذلك مستند طلبية الشراء، مستند إخراج المواد من المخازن...؛

◀ **المستندات الخارجية:** هي مستندات يتم إصدارها خارج المؤسسة حيث تكون المؤسسة طرفا فيها و توجه إليها أو تستخدم داخل المؤسسة لكنها موجهة للغير، مثل فواتير الشراء، سندات القبض، فواتير البيع و الأوراق التجارية الصادرة عن العملاء.

ب- **الدفاتر المحاسبية:** تعتبر الدفاتر المحاسبية واحدة من المقومات الأساسية التي يستند عليها نظام المعلومات المحاسبي حيث تعتبر أداة لتسجيل و إثبات الأحداث الاقتصادية و المعاملات المالية من واقع المستندات المحاسبية التي تشكل المصدر الأساسي للبيانات كمدخلات. تتكون الدفاتر المحاسبية عموما من ثلاثة دفاتر رئيسية هي: دفتر اليومية، دفتر الأستاذ و دفتر الجرد.

◀ **دفتر اليومية:** يعد دفتر اليومية الدفتر الرئيسي بين الدفاتر المحاسبية، حيث يشكل الأساس المحاسبي الذي تقوم عليه أعمال المؤسسة باعتباره المحضر اليومي المفصل الذي يتضمن جميع

¹: كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، ط 1، دار وائل، عمان، 2004، ص 94.

الأعمال التي تقوم بها المؤسسة أثناء يومها التجاري¹، حيث تُقَيّد فيه جميع أنشطة المؤسسة من واقع المستندات المؤيدة و حسب ترتيبها الزمني لذا يعتبر سجلا دائما لعمليات المؤسسة بحيث يمكن الرجوع إليه كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

◀ **دفتر الأستاذ:** يستخدم هذا دفتر لتبويب البيانات التي تم تسجيلها في اليومية في مجموعة متجانسة تمهيدا لتلخيص نتائجها و استخدام هذه النتائج في إعداد الكشوف المالية، كما يجب فتح حساب خاص بكل عنصر من عناصر الأصول و الخصوم إضافة إلى كل بند من بنود الإيرادات و المصاريف، لذا يعتبر دفتر الأستاذ وسيلة لتسجيل أي زيادة أو نقص في كل عنصر من عناصر الميزانية و في تحديد رصيده.²

◀ **دفتر الجرد:** نصت المادة (10) من القانون التجاري الجزائري على أنه "يجب أيضا أن يجري سنويا جردا لعناصر أصول و خصوم مقاولته و أن يقفل كافة حساباته بقصد إعداد الميزانية و حساب النتائج و تنسخ بعد ذلك هذه الميزانية و حساب النتائج في دفتر الجرد." يستفاد من هذا النص أنه على التاجر أن يذكر في هذا الدفتر نوعين من البيانات:³

النوع الأول: يتعلق بتفصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر كل سنة مالية و هذه العملية هي التي يطلق عليها الجرد السنوي بحيث يحدد بداية السنة المالية و نهايتها.

النوع الثاني: يتعلق بقيد صورة من الميزانية السنوية للتاجر و كذا حساب النتائج، عند مواجهة الأصول بالخصوم يتضح للتاجر إذا كان قد حقق ربحا أو مُني بخسارة، أو بذلك يكون على البينة من أمره.

.III المقصود بالمعلومة المالية

عبر زمن طويل، لم يتم اعتماد المعلومة المالية إلا بعد الالتزام بالاستجابة للواجبات القانونية و التنظيمية، حيث عُيّر عن هذه المعلومة في الوقت الحالي بالتواصل المالي. للمعلومة المالية عدة مفاهيم ترجع للعلاقات بين المؤسسات و مختلف الأسواق المالية، يقصد بالمعلومة المالية، المعلومة المتعلقة بالوضعية و الأبعاد المالية لمُصدرٍ في الأسواق المالية، حيث يجب أن تكون مضبوطة، دقيقة و صادقة.⁴

¹: أكمون عبد الحليم، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، قصر الكتاب، البلدة، 2006، ص 85-86.

²: اسماعيل يحيى التكريتي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 33.

³: أكمون عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 86.

⁴: Pascal BARNETO et Georges GREGORIO, DSCG 2 Finance, 2^e éd, Dunod, Paris 2009, P 81-82.

يشمل تعبير المعلومة المالية مجموع الكشوف المالية المكونة من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة و الملحق، التي تصدرها المؤسسة بحيث يجب أن تكون واضحة، مفهومة و مقدمة حسب المعايير الدولية المتعارف عليها.

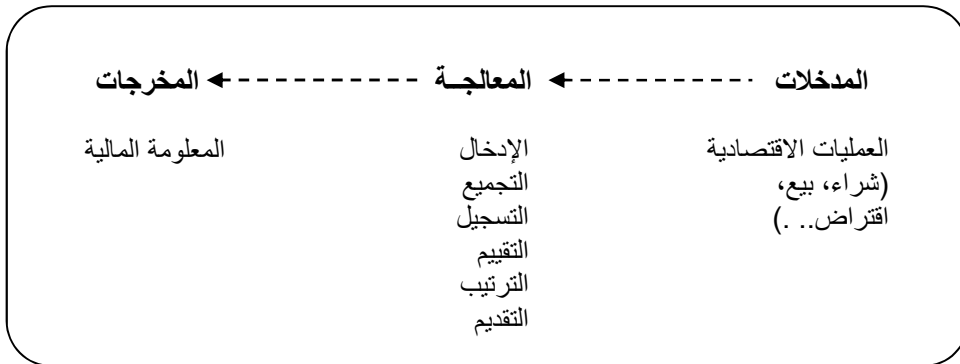
تُعَالَج المعلومة المالية بصفة خاصة بواسطة المعايير الآتية:¹

- المعايير الخاصة بالقوائم المالية التي تجمع الكشوف، جدول سيولة الخزينة، التغير في الطرق المحاسبية و الأحداث بعد تاريخ الإقفال التي تؤثر على القوائم المالية (IAS 1, 7, 8, 10).

- المعايير الخاصة بالمعلومات الإضافية، التي توفر لمستعملي القوائم المالية معلومات حسب القطاع، الأطراف ذوي العلاقة، ربحية السهم و معلومات التقارير المالية المرحلية (IAS 14, 24, 33, 34).

يتضمن أي مسار للتحويل على الأقل ثلاثة مراحل، لاسيما المدخلات (إدخال البيانات)، المعالجة (الإجراءات و القواعد المتبعة لتحويل هذه البيانات) و المخرجات (البيانات في شكلها النهائي)، يمكن أن تأخذ المعلومة المنتجة بمساعدة المسار المحاسبي عدة أشكال، حسب طريقة استعمالها من طرف المستعملين، فالاستعمال الداخلي يشمل استعمال المعلومة المالية من طرف مسيري المؤسسة لأجل اتخاذ القرارات الإدارية. أما الاستعمال الخارجي للمعلومة المالية فيتم من طرف الأطراف الخارجية لغرض تقييم المردودية، درجة الوفاء و الملاءة، النمو و الخصائص الأخرى المتعلقة بالمؤسسة.² الشكل الآتي يبين لنا مراحل معالجة المعلومة المالية (السابق شرحها) وصولاً إلى شكلها النهائي عبر ثلاثة مراحل:

الشكل رقم (08): المسار المحاسبي



Source : D-Claude Laroche et autres, op.cit, P 4.

¹ : Stéphan BRUN, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, Gualino, Paris, 2006, P 81.

² : D-Claude Laroche et autres, Le gestionnaire et les états financiers, 4^e éd, ERPI, Québec, 2004, P 4.

المطلب الثاني: خلفية المعلومة المالية

تؤكد المحاسبة المالية على خصائص رئيسية في المعلومات التي توفرها، الأمر الذي يزيد من فائدة الاعتماد عليها بثقة، فلمعلومات المحاسبة المالية لمسات واضحة الدلالة في اتخاذ القرار، فهي تمثل أداة أدق للمقارنة، الحكم، تقييم الأداء و التنبأ، لأن هذه المعلومات قد رُوِيَ فيها كافة الظروف العامة المحيطة بالمؤسسة خلال السنة المالية و الظروف الداخلية التي أحاطت بعملياتها فيها، كما قد راعت الاعتبارات التي سادت الفترة بصفة خاصة و رسمت أحداث العمل فيها، قررت طرقه، حددت أهدافه و نتائجه التي يجب أن تسير عليها إدارة المؤسسة.¹

I. خصائص المعلومة المالية

يتمثل الغرض من خصائص المعلومة المالية في إرجاع أهمية محتواها المعلوماتي، حيث تصف هذه الخصائص عددا من السمات التي يجب أن تحتوي عليها الكشوف المالية. هذه الخصائص تتمثل في الدلالة، الوضوح، القابلية للمقارنة و الموثوقية، كالآتي:²

1- الدلالة

المعلومة ذات الدلالة هي المعلومة التي تؤثر على اتخاذ القرار لمستخدمي الكشوف المالية. كما يجب أن تساعد المستخدمين على فهم و تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة و المستقبلية المرتبطة بالمؤسسة، هذه السمة (الدلالة) هي بدلالة الأهمية النسبية، بمعنى توفرها أو غيابها في الكشوف المالية يؤثر على اتخاذ قرار المستثمرين؛

2- الوضوح

يجب أن يفهم المستعملون في الحال المعلومة المقدمة في الكشوف المالية، ما يستلزم ثلاثة شروط، أن يكون لدى المستعملون معرفة معقولة للأنشطة الاقتصادية للمؤسسة، المحاسبة و لديهم الإرادة لدراسة الكشوف المالية بطريقة مجتهدة؛

¹: جبرائيل جوزيف كحالة، تحسين جودة القرارات الاستثمارية باستخدام معلومات المحاسبة الإدارية [عبر الخط]، ص 11، صيغة DOC، متاح على: <<http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/11.doc>>، (أطلع عليه يوم 2013/01/05 على (11:48).

² : Wolfgang Dick et Franc Missonier-Piera, Comptabilité financière en IFRS, 2^e éd, Pearson, Paris, 2009, P 21-23.

3- القابلية للمقارنة

يجب أن تكون الكشوف المالية قابلة للمقارنة في الزمن و المكان. تدل المقارنة عبر الزمن على إمكانية متابعة تطور الوضعية المالية للمؤسسة، أداءها أو تطور خزينتها من مدة زمنية إلى أخرى، إضافة إلى ذلك تضم الكشوف المالية مبالغ السنة الحالية و السنة الماضية، ينبغي أن تستخدم المؤسسة نفس الطرق المحاسبية لكي يكون للمقارنة معنى، حيث يمكنها تغيير طريقة محاسبية بشرط أن تكون مبررة. المقارنة في المكان هي بمثابة مرجع هام للمستثمرين لتمكينهم من مقارنة الكشوف المالية بين مختلف المؤسسات في نفس القطاع مثلاً؛

4- الموثوقية

كي تكون مهمة، يجب أن تكون المعلومة الموجودة في الكشوف المالية موثوقة، بمعنى لا تحوي أي خطأ، تتطلب الموثوقية خمسة خصائص و هي كالاتي:

أ- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: تقود إلى تفضيل الطبيعة الاقتصادية للمعاملة (أو الحدث) عند تسويتها المحاسبية و تقديمها في الكشوف المالية. الطبيعة القانونية للمعاملة لا يتم تجاهلها، لكن يتم وضعها في المرتبة الثانية، مثل الأصول المستأجرة بالتمويل التجاري تُقدّم في ميزانية المؤسسة بين التثبيات الأخرى، بينما المؤسسة ليست مالكة لها قانونياً؛

ب- الحياد: تشترط تقديم معلومة ليس لها غرض توجيه قرار المستعملين في اتجاه محدد مسبقاً؛

ج- الشمولية: تستلزم توفير كل المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لكل هذه المعلومات؛

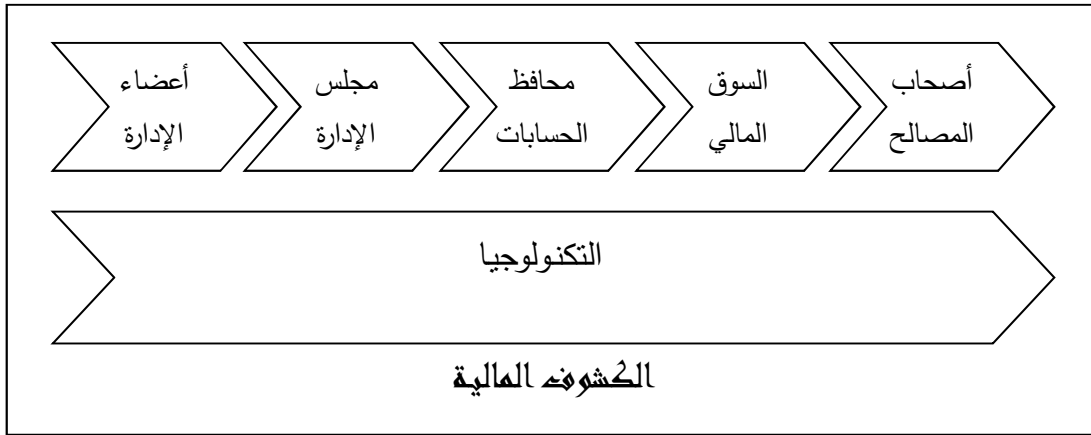
د- الحذر: تقوم على الأخذ بعين الاعتبار درجة معينة من الحيطة عند ممارسة الأحكام الضرورية في التحضير للتقديرات، الأمر الذي يستبعد المبالغة في تقييم الأصول أو المنتوجات و عدم تقييم الخصوم أو الأعباء بأقل من قيمتها؛

هـ- الصورة الوافية: يجب أن تقدم الكشوف المالية صورة وافية عن الوضعية المالية و أداء المؤسسة، حيث يؤدي احترام كل المبادئ المحاسبية إلى تحقيق هذا الغرض.

II. دور المؤسسة الاقتصادية في نشر المعلومة المالية

لكي تنشر المؤسسة الكشوف المالية، يجب عليها أولاً تحضيرها، لأنها تعتبر فاكهة المسار، هذا المسار يتجهز داخل إدارة المؤسسة التي تعتبر المسؤولة على إعداد الكشوف المالية لوضعها بين يدي مجلس الإدارة الذي يتكون من المساهمين أو الأعضاء، يمنح مجلس الإدارة ثقته بعد ذلك لمحافظ الحسابات و يتعاون معه¹، عملاً بنص المادة 828 من القانون التجاري الجزائري فإنه يُعاقب مدير المؤسسة أو القائمين على إدارتها و الذين لم يعملوا على تعيين محافظي الحسابات أو على استدعائهم لجمعية المساهمين بالحسب لستة أشهر إلى سنتين و بغرامة مالية من 20.000,00 دج إلى 200.000,00 دج. تعتبر التكنولوجيا كحامل لعملية النشر، لأنها وسيلة التواصل المستعملة لتسهيل مسار بث و إشهار المعلومة، حيث تسمح بانتقال المعلومة بأقصى سرعة ممكنة إلى عدد كبير من الأشخاص المهتمين و هذا ما يسمى "بالمعلومة المستمرة"².

الشكل رقم (09): مسار نشر الكشوف المالية



Source : D-Claude Laroche et autres, op.cit, P 7.

لإدارة المؤسسة دور هام في نشر المعلومة المالية، يتمثل فيما يأتي:³

- **المسؤولية:** تقع مسؤولية التواصل و جودة المعلومة المالية على مسيري المؤسسات، بمعنى الوكلاء الاجتماعيين. يجد هذا الواجب أساسه في الحق في اتصال الغير و بالتحديد المساهمين.

¹ : D-Claude Laroche et autres, op.cit, P 7.

² : D-Claude Laroche et autres, ibid, P 10.

³ : Pascal BARNETO et Georges GREGORIO, op.cit, P 87.

- **حق المساهمين:** يعتبر هذا الارتباط مهماً، لأنه عندما يكون حق المساهمين محددًا فيكون التواصل ضعيفًا بل حتى معدومًا، لذلك يوجد العديد من النصوص القانونية أو التنظيمية التي تحدد واجبات الإعلام مثل القانون التجاري، قانون الإجراءات الجزائية، قانون العمل... إلخ.
- **معلومة الأسواق المالية:** يسمح الدخول إلى الأسواق المالية للمؤسسات بالعثور على رؤوس الأموال التي هي بحاجة إليها من أجل تمويل نموها أو تسوية خزينتها، بسبب ظهور أدوات مالية جديدة بتقنيات تغطية المخاطر المالية إلخ، تمتلك المؤسسات وسائل حديثة وفعالة للتسيير المالي. بمقابل هذا الانفتاح تم دعم سندات المؤسسات من ناحية المعلومة المالية.

.III. النظرة الحديثة للمعلومة المالية

تتعدد الجهات التي تستعمل المعلومة المالية، حيث تنظر كل جهة إلى المعلومة المالية بنظرة تسعى من خلالها إلى تحقيق غرض معين، تتمثل الجهات المتعددة في الأطراف الذين يقومون باستخدام المعلومات التي تعرض في الكشوف المالية لاتخاذ القرارات، أي من لهم علاقة بالكيان سواء كانت هذه العلاقة مباشرة مثل الملاك، الدائنين و العملاء، أو غير مباشرة مثل المحللين الماليين، حيث يكونون إما مستخدمين داخليين مثل الإدارة بمختلف مستوياتها، مجلس الإدارة و الموظفين، أو مستخدمين خارجيين مثل الدائنين، الموردين و المساهمين،¹ لكل جهة من هذه الجهات غرض يسعى إلى تحقيقه عند اطلاعه على المعلومة المالية كالاتي:²

1- إدارة المؤسسة

تحتاج إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها للمعلومة المالية لأغراض متعددة منها: تمكين الإدارة من القيام بوظائفها الرئيسية، القيام بإجراءات الرقابة من خلال التأكد من مدى تحقيق السياسات التي رسمتها، معرفة الانحرافات لاتخاذ الإجراءات اللازمة و معرفة الإدارة لنتائج المؤسسة بصورة مستمرة و فعالة.

¹: خالد جمال جعارات، مرجع سبق ذكره، ص 28.

²: اسماعيل يحيى التكريتي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 21-24.

2- مالكو المؤسسة

يهم مالكو المؤسسة أن يتعرفوا من حين لآخر على نتائج نشاط المؤسسة و مدى تحقيق الأهداف المرسومة لذلك، لهذا يدرسون بيانات الميزانية، حساب النتائج و القوائم الأخرى لتحقيق أغراضهم، بالإضافة إلى معرفة وضعية المؤسسة بالنسبة للمنافسين.¹

3- المقرضون

عادة هم إما البنوك التجارية أو الدائنون الذين يُجهّزون المؤسسة عن طريق البيع بالأجل، فيطلبون من المؤسسة (المقترض) الميزانية لدراستها و تحليلها، فالذي يهمهم هو سيولة المؤسسة و قدرتها على التسديد في الآجال المحددة.

4- العملاء

يحتاج العملاء إلى معلومات حول استمرارية نشاط استغلال المؤسسة، خاصة إذا كان لديهم معها علاقات طويلة الأجل أو إذا كانوا يخضعون لها، يهتم العملاء بالخصوص باستمرارية المؤسسة.²

5- المستثمرون

عند توسع أعمال المؤسسة، تحتاج إلى أموال إضافية لتسيير أعمالها عن طريق إشراك مستثمرين بإصدار أسهم جديدة أو سندات طويلة الأجل. فالمستثمر يهتم الحصول على الربح من ناحية و قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها من ناحية أخرى، فيدرس المستثمر الميزانية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة إضافة إلى الكشوف الأخرى. كما يستعمل المعلومة المالية لمقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الأخرى لاتخاذ قرار الاستمرار في المؤسسة أو بيع أسهمه ليستثمر أمواله في مؤسسة أخرى.³

¹: Jean-Guy DEGOS et Amal ABOU FAYAD, Premier pas en comptabilité financière, e-thèque, Onnaing, 2003, P 5.

² : Hervé Stolowy et autres, Comptabilité et analyse financière, 3^e éd, De boek, Bruxelles, 2014, P 32.

³ : Jean-Guy DEGOS et Amal ABOU FAYAD, op.cit, P 5.

6-الحكومة

تطلع الحكومة على المعلومة المالية لأغراض متعددة منها حساب الضرائب، الرقابة على الأسعار، تقديم إعانات مالية أو إعفاءات من دفع الضرائب.

7-استعمال المعلومة المالية من قبل الآخرين

هناك جهات أخرى تحتاج للاطلاع على المعلومة المالية كالتقانات العمالية لغرض تحديد الأجور و الضمان الاجتماعي، أيضا المحللون الاقتصاديون لمعالجة التضخم و تحديد الأسعار، بالإضافة إلى الغرف التجارية و الصناعية التي تحتاجها لإعداد الدراسات و التحليل الإحصائي.

تخدم المعلومة المالية ثلاثة أهداف اقتصادية مهمة، هي كالاتي:¹

- توفر معلومات للمساهمين و دائنو المؤسسة حول الوضعية الحالية و الأداءات الماضية للمؤسسة؛
- توفر التقارير المالية المنشورة من طرف المؤسسات معلومات ضئيلة جدا من أجل الحكم بالضبط على أدائها، يمكن لهذه التقارير أن توفر مؤشرات مهمة حول أنشطة المؤسسة و تسمح ببداية تحليل أكثر يقظة، أحيانا يسمح التحليل المعمق للوثائق المالية بالعثور على أخطاء التسيير و حتى الغش.
- تقدم المعلومة المالية وسيلة سهلة للمساهمين و الدائنين الماليين لتحديد أهداف الأداء و فرض قيود على مسيري المؤسسة؛

تخدم الوثائق المالية مجلس الإدارة في تحديد أهداف المسيرين، على سبيل المثال يمكن لمجلس الإدارة أن يحدد هدف نسبة نمو النتيجة الصافية، أو بعض مستويات مردودية الأموال الخاصة (المردودية بالنسبة للمساهم). من جانب آخر غالبا ما يحدُّ الدائنون (مثلا البنوك) حرية المسيرين بتحديد بعض الحدود، مثلا مبلغ عال للعلاقة بين الأصول القصيرة الأجل و الخصوم القصيرة الأجل.

- تشكل المعلومة المالية قاعدة للتخطيط المالي؛

¹ : Zvi Bodie et Robert Merton, Finance, 3^e éd, Pearson Education France, Paris, 2011, P 75-76.

إعداد حسابات النتائج، الميزانيات و جداول سيولة الخزينة التنبؤية، يمكن المسيرين من تحديد الاحتياج إلى التمويل الإجمالي للمؤسسة. تسمح هذه النظرة الاجمالية أيضا بالحكم على التناسق بين مختلف المشاريع الاستثمارية التي تم اتخاذ قراراتها منفردة. بالفعل يمكن استعمال نماذج تنبؤية أخرى من أجل انجاز التخطيط المالي، لكن ميزة الميزانية، حساب النتائج و جدول سيولة الخزينة التنبؤية معروفة قبلا بين معظم الأجراء.

المطلب الثالث: سياق المعلومة المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

وفق أهداف الكشوف المالية يحظى المستثمرون بأهمية خاصة، من حيث توفير كافة احتياجاتهم من المعلومات المتعلقة بالمؤسسة لزيادة منفعتهم في ترشيد قراراتهم المتخذة. بالتالي يتحقق هدف المؤسسة من إتباع المعايير المحاسبية و ضبطها بدقة إعداد الكشوف المالية و كيفية عرضها، ما دامت مطالب المستثمرين تدور حول زيادة منفعة المعلومة المالية و رفع مستويات الإفصاح و الشفافية في الكشوف المالية، بالشكل الذي يؤدي إلى تدعيم تقييم البدائل الاستثمارية المتاحة و من ثمة تدعيم قراراتهم و توجيهها نحو البدائل الأكثر كفاءة.

I. الانتقال إلى المعايير الدولية لحماية المعلومة المالية

في إطار انتشار امتداد الفضائح المالية المتكررة، أصبح اليوم إصلاح مصداقية المعلومة المالية في كل وعي، تفترض الشفافية و الحماية المتزايدة للكشوف المالية التي يجب على معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS أن تشارك فيها بتوفير نظرة أكثر اقتصادية لحياة الأعمال و بحث المؤسسات على القيام باتصالها المالي سلعة استهلاكية كغيرها، مدعوة إلى تلبية كامل حاجات مستعمليها، حيث تتحقق حماية المعلومة المالية كالاتي:¹

1- الانتقال إلى معايير المحاسبة الدولية يرفع من جودة التسيير

يستلزم الانتقال إلى معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS التحكم الجيد في نتائج التغيرات في القواعد و الطرق المحاسبية على الأموال الخاصة، النتائج و نقاط الملاحق، الأمر الذي يشرك أصنافا مختلفة من المتدخلين الداخليين و الخارجيين بما فيها مصالح الإعلام الآلي. لهذه التغيرات آثارا متعددة على المحاسبة العامة و التحليلية، أنظمة المعلومات المرتبطة بالتجميع، وسائل التقارير و التسيير المالي.

¹ : Xavier Paper, Le passage aux normes IAS/IFRS au service de la sécurité de l'information financière [en ligne], P 1-4, Format DOC, disponible sur : <http://www.xavierpaper.com/documents/art/p.Magsecurs.18.12.03.ias1.doc>, (consulté le 16.02.2015 à 16 :54).

يعتمد الانتقال إلى معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في جزء كبير على المرحلة التمهيدية للتعريف و التعبير عن حاجات المستعملين و إعداد دفاتر الأعباء، تشرك هذه الورشات عددا كبيرا من الإدارات العملية (التجارية، المشتريات، الإنتاجية...) و الوظيفية (الإدارة، التسيير، الخزينة، التمويل...). صعوبة العملية تقوم على التعميم لدى الإدارات العملية و العامة التغيرات المتأتية من طرف المعايير المحاسبية الجديدة، غالبا ذات المفهوم المجرد و المفاهيمي القوي و ترجمتها على شكل خصائص تقنية مفصلة، تستغل في الحين من طرف أعوان الإعلام الآلي، الذين لديهم دور كبير في حماية القنوات الجديدة لإنتاج المعلومة المالية.

2- الانتقال إلى المعايير IAS/IFRS لديه آثار عملياتية و إدارية ثقيلة

للقرارات الصادرة عن هيآت قيادة هذه المشاريع انعكاسات مهمة على كفاءات المعالجة اليومية و إعداد الكشوف المالية، في هذا الإطار، فالشركات المدجة المدرجة أو غير المدرجة التي تعد حساباتها المجمعة حسب معايير IAS/IFRS لديها إمكانية التسيير اليومي لحساباتها الفردية وفق هذه المعايير، بشرط اقفالها عند نهاية السنة وفق المواصفات المحاسبية و الجبائية المعمول بها، نظير هذا المسار التجانسى يكون في أول المطاف بتكييف الوسائل المحاسبية مع مفهوم المعايير الجديدة، ثم اجبار مستخدمي الشركات الفرعية الإداريين و غيرهم على تطبيقها، فتتحسن جودة مسار إعداد المعلومة المالية يوما بعد يوم.

3- التغير في مدة الاهتلاك: مثال على تحسن الصورة الوفية لخدمة إصلاح مصداقية

المعلومة المالية

غالبا ما تستلزم ملفات التثبيتات تنفيذ تحيينات ثقيلة، فالعديد من المؤسسات تقدم اليوم اهتلاك تثبياتها المادية (المعدات، الآلات، الوسائل...) في مدة قصيرة في إطار التطبيقات المقبولة من طرف الإدارة الجبائية، بمخالفة معايير IAS/IFRS التي تفرض تطبيق طرق الاهتلاك التي تأخذ في الحسبان مدة الاستعمال الأجدر من المدة الجبائية.

حسب هذا المظهر الخاص، يجب أن يقود الانتقال إلى المعايير الجديدة إلى التقليل من تكاليف اهتلاك المؤسسات مما يؤدي إلى تحسين نتائجهم، حيث يمكن التفكير بأنها أفقلت بطريقة أكثر حفظا من احتقار مبدأ الصورة الوفية التي تشكل مع ذلك واحدة من الخصائص الأساسية لجودة المعلومة المالية.

4- البقاء الاقتصادي و المالي للمؤسسات: دور المعلومة المالية المحمية

الانتقال إلى معايير IAS/IFRS لا يخلف تمرينا بسيطا، بل لديه هدف يتمثل في تحسين جودة المعلومة المالية و إرجاعها أكثر مصداقية، أكثر قراءة و أكثر شفافية. في هذا المفهوم، المعايير الدولية الجديدة، محاسبية الأصل ثم أكثر حداثة، في خدمة مباشرة للمعلومة المالية، تساهم بجهد في المصلحة العامة لحماية مصالح خدمات و منتوجات المؤسسة، يشكل تواصل الكشوف المالية بالجمهور في هذا الإطار نشاطا عاديا، لكن في الواقع شبيه بعقود التجارة المعتادة و الجارية للمؤسسة، التي عندما تعطي ارضاء لبيعتها و الأولوية لزيائنها، تضمن بذلك بقاءها الاقتصادي و المالي.

II. تأثير المعايير الدولية على المعلومة المالية

تتمثل الآثار الرئيسية للمعايير الدولية IAS/IFRS على المعلومة المالية فيما يأتي:¹

1- أسبقية الميزانية على حساب النتائج

- يتمثل الهدف من معايير IAS/IFRS في توفير قيمة الملكية للمؤسسة من أجل الاستجابة الحسنة لحاجات المستثمر، مما يؤدي إلى إعطاء أسبقية للميزانية على حساب النتائج، يؤدي هذا الغرض إلى:
- إدراج الالتزامات المالية في الميزانية التي لم تكن سابقا (الأدوات المشتقة للحزينة مثل الخيارات، المشتقات المالية، العمليات في الأسواق الآجلة، التزامات الايجار)؛
 - إلغاء مبدأ التكلفة التاريخية كطريقة وحيدة للمحاسبة و اللجوء إلى طرق تقييم أخرى تسمح بقياس "القيمة العادلة" للأصول و الديون؛
 - استعمال طرق مالية، كتحيين التدفقات المستقبلية؛

في هذا البعد، لا يمكن تسجيل أي أصل محاسبيا إلا إذا أمّد مزايا اقتصادية مستقبلية. الميزة الاقتصادية المرتبطة بأي أصل تخص قدرة الأصل على توليد تدفقات سيولة موجبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

¹ : Bruno BACHY et Michel SION, Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS, 2^e éd, Dunod, Paris, 2009, P 99-103.

في المرجع الدولي IAS/IFRS يتم تقديم النتيجة من خلال الفرق بين الأموال الخاصة للإقفال و الفتح، خارج المعاملات مع المساهمين. في النظام المحاسبي المعتمد على التكلفة التاريخية، النتيجة هي الانعكاس الشبه حصري للنشاط (المنتجات و الأعباء). البحث عن تقييم جد اقتصادي ينتج تذبذب متزايد لقيمة الأصول و الخصوم و بالتالي الأموال الخاصة (مثلا تقييم الأدوات المالية بالقيمة العادلة). حيث نتجه إلى قياس الأداء الواسع متضمنا البعد العملياتي (المنتجات و الأعباء) و تغير قيمة عناصر الملكية.

2- إدراج القيمة العادلة

تطمح القيمة العادلة إلى قياس قيمة الملكية للمؤسسة، في حين أن المرجع الدولي IAS/IFRS يحوي تهجيناً لأن التكلفة التاريخية تتواجد مع القيمة العادلة. يوجد حالات تكون فيها القيمة العادلة اجبارية، في حالات أخرى تكون اختيارية و وضعيات تكون فيها ممنوعة، حيث نكون في النهاية بعيدين عن مبدأ « full fair value » التي يسمح بالوصول إلى قيمة واقعية للملكية.

القيمة العادلة "هي المبلغ الذي من خلاله يمكن لأصل أن يُعَيَّر أو خصم أن ينطفئ، بين أطراف على علم و رضا في إطار صفقة مبرمة تحت شروط المنافسة العادية". يخص هذا التعريف سعر السوق. تحديد سعر السوق يكون مستحيلاً في حالة عدم وجود السوق أو أقل موثوقية عند عدم كفاية نشاطه، عند غياب السوق فالقيمة العادلة تخص قيمة الانتفاع (تعتمد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية) و لبعض الأدوات المالية (مثل الخيارات) نستعمل نماذج التقييم الرياضية.

إذا وفرت القيمة العادلة نظرة جد اقتصادية، فيكون لديها آثاراً سلبية على قراءة الكشوف المالية كالاتي:

- تقديم الميزانية بالقيمة العادلة يزيد انفصال المعلومة المالية عن تسيير المؤسسة، لأن الميزانية مقدمة في بعد قصير الأجل غير مكيف مع حاجات التسيير؛
- يصبح حساب النتائج أقل قراءة لأن تسويات القيمة في حساب النتائج تختلط مع عناصر الأداء العملياتي؛
- ارتفاع تذبذب النتيجة و الأموال الخاصة؛
- بالتالي، المقارنة التاريخية لبعض النسب تصبح أكثر صعوبة.

3- انخفاض قيمة الأصول

القيمة المحاسبية للأصل (أو مجموعة من الأصول) لا يجب أن تفوق قيمته الحالية، فالقيمة الحالية تكون إما تراكم تدفقات الخزينة المستقبلية المتولدة من طرف هذا الأصل أو قيمة التنازل عن هذا الأصل. يستلزم هذا المبدأ وضع إجراء للإشراف و تخفيض القيمة للأصول المحدد من طرف المعيار IAS 36، حيث تؤدي طريقة حساب قيمة التخفيض إلى إدراج تنبآت النشاط في المحاسبة.

4- مناطق خطر جديدة في المعلومة المالية

يؤدي ظهور المعايير IAS/IFRS إلى ظهور مناطق خطر جديدة لمن يقوم بتحضير الحسابات، المدقق و المحلل. عند قراءة العناصر السابقة، يظهر لنا العديد من مناطق الخطر و التي تتمثل في: غياب تقييس للكشوف المالية، تطبيق مبدأ أسبقية الجوهر على المظهر، ضعف تطبيق محاسبة القيمة، تقييم جد صعب للأصول.

• غياب تقييس للكشوف المالية

تمتلك المؤسسة بعض الحرية في تقديم الكشوف المالية، تؤدي إلى خيارات ضعيفة. يجب أن تتساءل إدارة المؤسسة عن دلالة الحسابات الوسيطة لحساب النتائج (الهامش الإجمالي، الأعباء الإدارية، الأعباء التجارية على سبيل المثال) و عن طرق توزيع التكاليف غير المباشرة عند تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة.

• تطبيق مبدأ أسبقية الجوهر على المظهر

يمكن لهذا المبدأ الأساسي للمعايير الدولية أن يبدو ضعيف التنفيذ، تحديد محيط الادمج مثال ذلك. في حالة اندماج المؤسسات أين تمارس المؤسسة المندمجة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة رقابة اجبارية من دون أن تكون المؤسسة المندمجة مساهمة في المؤسسة المندمجة.

• ضعف تطبيق محاسبة القيمة

يقود المرجع الدولي إلى تسجيل بعض الأصول أو الخصوم محاسبيا بالقيمة العادلة، حيث يتعلق بحركة عميقة تركز على استبدال التكلفة التاريخية كأساس لتقييم النتيجة و الملكية. لا يعتبر هذا التغيير محايدا من ناحية الخطر لأن المحاسبة التقليدية بالتكلفة التاريخية تعتبر سهلة الإعداد و الرقابة.

• تقييم جد صعب للأصول

تتمثل الصعوبة في التقييم كل سنة و لكل أصل المزايا الاقتصادية المستقبلية المتولدة عن هذا الأصل. يعتمد تطبيق قياس خسائر القيمة على ترميز يعتمد على توقعات رقم الأعمال، المردودية، تقييم معدل المردودية المنتظر من طرف المستثمرين...، بالتالي يمكننا بسهولة تصور الجدل بين الإدارة المالية، المدققين و المحللين حول تحديد هذه العناصر.

كما ينبغي على المؤسسة الاقتصادية عند نشرها للمعلومة المالية أن تحتزم بعض المبادئ المتمثلة فيما يأتي:¹

◀ مؤشرات الأداء المالي

يتم نشرها في تقرير التسيير و المنشورات المالية التي يجب أن تنتج قراءة مباشرة للكشوف التلخيصية أو يمكن حسابها بسهولة انطلاقا من هذه القوائم و النقاط المنهجية للملحق الذي يقدم محتوى المؤشرات؛

◀ المعلومة القطاعية (IFRS 8)

اجبارية منذ 01 جانفي 2009، تحل محل المعيار IAS 14، عكس هذا الأخير، يجب أن تعكس المعلومة القطاعية نظرة الإدارة و يجب إعدادها اجباريا على أساس المعطيات الداخلية لتسيير المؤسسة، كما يجب أن تعطي أيضا الشفافية لمؤشرات الأداء المفتاحية المستعملة من طرف الإدارة؛

◀ تركيز النماذج المقترحة على تقوية التناسق

- بين المصطلحات و العناوين المستعملة في مختلف الوثائق (مفاهيم الخزينة الصافية و تكلفة الاستدانة المالية تكون متطابقة بين حساب النتائج و جدول سيولة الخزينة، الأصول و الخصوم التي تخصها تكون مُعرّفة بوضوح في الميزانية)؛
- عند ترتيب المعلومات؛

◀ دوام المبادئ، المقارنة و الطابع الدلالي للمعلومة

- خيارات المبادئ، التعاريف و التقديرات الخاصة التي يمكن تنفيذها من طرف المؤسسة يجب أن تكون موضحة و تغطي طابع الديمومة، من أجل ضمان المقارنة عبر الزمن؛

¹ : Pascal BARNETO et Georges GREGORIO, op.cit, P 93.

- العناصر غير المألوفة، غير العادية و أقل تكرارا في منتوجات و أعباء المؤسسة تكون مقدمة بطريقة مختلفة عندما تكون ذات دلالة، لهدف توفير معلومة ذات دلالة من أجل التقييم التنبؤي للأداء؛
- العنصر "أخرى" يجب استعماله مع احترام مبادئ الأهمية النسبية و التجميع؛
- التغيرات في التقديم الممكنة ضروريا يجب ارفاقها بمعالجة المعلومات المنشورة سابقا.

III. ارتقاء تحليل المعلومة المالية

تاريخيا، يستجيب التحليل المالي لثلاثة أنواع من الحاجات التي تخص ثلاثة مراحل لتطوره. في الأصل، يهتم بوجهة نظر الدائن، خصوصا البنوك من نظرة الملكية: قيمة الأصول من نظرة التصفية يجب أن تغطي الديون، تعتبر هذه النظرة ساكنة بما أنها لا تستجيب لاعتبارات تجديد الأصول و الخصوم بالإضافة إلى مسار اشتغال المؤسسة. تسجل المرحلة التالية تطور التحليل الساكن للسيولة إلى التحليل الديناميكي للملاءة، من خلال ادراج الدورات الثلاثة لاشتغال المؤسسة: دورة الاستغلال (بمعنى النشاط الجاري)، دورة الاستثمار و دورة التمويل، هذه المرحلة الثانية تبقى مُسجَّلة بعمق من خلال حاجات نوع من مستعملي المعلومة المحاسبية: الدائن و بالخصوص البنك. الوسائل المجددة لهذا التحليل هي مهداة لدراسة الملاءة، لإتمام سابقتها (المرحلة الأولى) مع الأخذ في الاعتبار وضوح ديناميكية المؤسسة، حيث تفتح المجال لمقاربة جد مركزة على الأبعاد و تستجيب أيضا لحاجات واسعة جدا منها الداخلية، من خلال تكوين على سبيل المثال مفهوم مخطط التمويل الذي يُعتبر مهما لمخطط أعمال المؤسسات. لكنها تتجاهل عنصرا مفتاحيا (ماليا على الأقل): المساهم. بالفعل من خلال فهمه لاشتغال المؤسسة و نظرتة المدرجة و الاجمالية في نفس الوقت (الدورات الثلاثة و تفاعلاتها)، يعتبر نوع التحليل السابق مهما للمساهم لكنه يخفي مفهوم القيمة. في الوقت الراهن يشكل الرجوع إلى القيمة تطورا عظيما للتحليل و النموذج المحاسبي، من خلال إدراج المعايير الدولية IAS/IFRS منذ سنة 2005. القيمة ليست مصورة في نظرة التصفية (السيولة)، لكن تعتمد بالتنبأت. بالتالي لا تُقيّم المعلومة المالية بموثوقيتها فقط بل أيضا بدلالاتها المقصود بها هنا بقدرتها التنبؤية، انقلاب الأهداف هذا (من النظرة الموجهة إلى الماضي إلى النظرة الموجهة إلى المستقبل) لديه ثلاثة نتائج رئيسية تتناول على التوالي تلبية أهداف مستعملي المعلومة المالية، طبيعة المعلومة و معالجتها من طرف المحلل و الخطة العامة للتحليل.¹

¹ : Paul AMADIEU et Véronique BESSIERE, op.cit, P 7-8.

يهتم تحليل المعلومة المالية بإعطاء تشخيصٍ للصحة المالية للمؤسسة، من أجل اتخاذ القرارات. للقيام بأي تشخيص، يستعمل المحلل بعض المبادئ الأساسية التي يجب فهمها قبل بداية دراسة حسابات المؤسسة و هي تتمثل في: المردودية، الخطر، الملاءة و السيولة.¹

◀ **المردودية:** عموما تعتبر الهدف الرئيسي للمسيرين و المساهمين في المؤسسة. فهي تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح. يتم تقييم المردودية من خلال مقارنة نمو الثروة (النتيجة) مع الوسائل المسخرة لتحقيقها. إذن هي علاقة الربح (المنحدر من حساب النتائج: نتيجة الاستغلال، النتيجة الجارية و النتيجة الصافية) و المخزون (المنحدر من الميزانية: الأموال الخاصة، الأموال الدائمة). حيث يجب أن نميز بين المردودية الاقتصادية و المردودية المالية كآآتي:

■ من وجهة النظر الاقتصادية، يعبر عن المردودية الاقتصادية بعلاقة الفائض النقدي المتولد عن رأس المال الاقتصادي (إجمالي الأصول). هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار شروط التمويل (الأموال الذاتية و الأموال المقترضة على المدى الطويل).² تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي و تستبعد النشاطات الثانوية و ذات الطابع الاستثنائي.³ تسمح المردودية الاقتصادية بتثمين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، لهذا الغرض يجب أن تكون مستقلة عن النظام الجبائي و طريقة التمويل.⁴ يعبر عن المردودية الاقتصادية بالعلاقة الآتية:

$$Re = \frac{EBE}{\text{Actif total}} \times 100$$

حيث:

Re : المردودية الاقتصادية؛

EBE : الفائض الخام للاستغلال؛

$Actif total$: إجمالي الأصول.

تقيم هذه النسبة أداء الاستغلال، كل ما كانت مرتفعة كل ما كان نشاط الاستغلال فعالا، كما تبرز هذه النسبة دليلا على الربح المصرح به مقارنة مع الاستثمار داخل المؤسسة.⁵

¹ : Georges Legros, Mini manuel de finance d'entreprise, Dunod, Paris, 2010, P 8.

² : Pierre conso et Farouk Hemici, gestion financiere de l'entreprise, Dunod, paris, 1999, P 281.

³ : إلياس بن ساسي و يوسف قرشي، التسيير المالي، ط1، دار وائل، عمان، 2006، ص 267.

⁴ : Kemissi Chiha, Finance d'entreprise approche stratégique, Houma, Alger, 2009, P 97.

⁵ : John Stittle and Robert Wearing, Financial accounting, Sage publications, London, 2008, P 82.

■ أما المردودية المالية، فتشير إلى تقييم معدل العائد على الاستثمار المنتظر من طرف ملاك المؤسسة من خلال توفير الموارد أو عدم توزيع الأرباح و تركها تحت تصرف المؤسسة. تحسب المردودية المالية بعلاقة النتيجة المالية (بعد خصم المصاريف المالية و الضرائب) بالأموال الذاتية.¹ تهتم المردودية المالية بكافة أنشطة المؤسسة و تُدرج في مكوناتها جل العناصر و الحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من حساب النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية.²

تسمح النتيجة الصافية للسنة المالية بتقييم مردودية الأموال الخاصة المستثمرة من طرف الشركاء عن طريق العلاقة الآتية:

$$Rf = \frac{\text{Résultat net}}{\text{Capitaux propres}} \times 100$$

حيث:

Rf : المردودية المالية؛

Résultat net : النتيجة الصافية للسنة المالية؛

Capitaux propres : الأموال الخاصة.

يشير هذا المعدل إلى النسبة المئوية لكل وحدة نقدية مقدمة في النتيجة. بمعنى آخر تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية التي تُمكن المؤسسة من استعادة و رفع الأموال الخاصة،³ تقيس المردودية المالية إنتاجية أسهم المؤسسة، بالتالي فهي تقدم مؤشرا لقدرتها على جذب شكل من أشكال رأس المال التي يقدمها حاملو السندات.⁴

⬅ **الخطر**: يعتبر متغير مهم لقرارات المستثمرين و المسيرين. الأطراف المالية أو المساهمين المستقبليين يقومون بتحكييم (المردودية\الخطر). إذن يهدف التحليل المالي بعد قياس مردودية المؤسسة إلى تقييم درجة الخطر المتعلق بالموارد المقترضة أو المستثمرة. يمكن قياس الخطر بمقارنة الموارد الخاصة للمؤسسة مع ديونها المالية، بحيث كل ما كانت المؤسسة أكثر استنادة فهي معرضة لخطر أكبر؛

⬅ **الملاءة**: تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المتوسطة أو الطويلة الأجل (الديون المالية المتوسطة و الطويلة الأجل، موردو التثبيتات)؛

¹ : Kemissi Chiha, op.cit, P 97.

²: إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 268.

³: المرجع نفسه، ص 268.

⁴ : Martin Fridson and Fernando Alvarez, Financial statement analysis a practitioner's guide, 3rd edition, John Wiley & Sons, New York, 2002, P 288.

◀ **السيولة:** تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل (الأجور، التكاليف الجبائية...). يتم تقييمها بمقارنة الأصول قصيرة الأجل للمؤسسة (المخزونات، حقوق العملاء، المتاحات...) مع الخصوم قصيرة الأجل (الموردون، الأجور، الديون الجبائية و الاجتماعية، القروض البنكية)، كل ما كانت الأصول قصيرة الأجل أكبر من الخصوم قصيرة الأجل كل ما كانت درجة سيولة المؤسسة مرتفعة.

المبحث الثالث: تقديم محتوى المعلومة المالية

تأخذ المعلومة الصادرة عن النظام المحاسبي شكل جداول تسمى "الكشوف المالية"¹، يُعرّف المعيار IAS 1 عرض الكشوف المالية و يترك للمؤسسة حرية هامة في تحديد هيكل و طريقة التقديم لهذه الكشوف، تنفذ خيارات عرض الكشوف المالية لضمان فهم جيد للوضعية و الأداء المالي للمؤسسة.² لقد تم إصدار حديث للمعيار IAS1، تمت مراجعته في سبتمبر 2007 من طرف IASB*، تم تطبيقه منذ 01 جانفي 2009.³

يقصد بعملية العرض في أي مكان سوف يتم عرض و تقديم المعلومات المالية، مثلا هل يتم العرض في صلب الميزانية أو في الملحق؟ هل يتم عرض البيان المالي ضمن الأصول الجارية أو الأصول غير الجارية؟ كما تمتد وظيفة العرض إلى أي من الأساليب التي يمكن بها عرض البيانات المالية، مثلا على أساس طبيعي أم وظيفي، فضلا عن قواعد أخرى مرتبطة بكيفية العرض.⁴

تتضمن الكشوف المالية ما يأتي:⁵

- ❖ الميزانية؛
- ❖ حساب النتائج؛
- ❖ جدول سيولة الخزينة؛
- ❖ جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ❖ ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج.

¹ : D-Claude Laroche et autres, op.cit, P 5.

² : Bruno BACHY et Michel SION, op.cit, P 73.

* : International Accounting Standards Board.

³ : Pascal BARNETO et Georges GREGORIO, op.cit, P 174.

⁴ : أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011، ص 231.

⁵ : المادة 25، القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، ص 5.

يتمثل الغرض من إعداد و عرض الكشوف المالية حسب المعيار IAS 1، في توفير معلومات حول الوضعية المالية، الأداء المالي و سيولة الخزينة للكيان، التي تعتبر مهمة بالنسبة لعدد كبير من المستخدمين، لأجل اتخاذ القرار الاقتصادي.

المطلب الأول: الصورة الصادقة للوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة

يُعبّر عن الميزانية بالوثيقة المحاسبية التي تعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة.

I. مفهوم الميزانية

الميزانية هي وثيقة محاسبية توضح الوضعية المالية للمؤسسة و ممتلكاتها في تاريخ معين، حيث تعتبر صورة فوتوغرافية للمؤسسة عند هذا التاريخ. تضم الميزانية ما يأتي:¹

❖ **الأصول:** عبارة عن موارد مراقبة من طرف المؤسسة ناتجة عن أحداث اقتصادية ماضية ترتقب منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية.

❖ **الخصوم:** عبارة عن التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، يترتب على انقضائها خروج موارد تمثل منافع اقتصادية.

❖ **الأموال الخاصة:** تمثل الثروة "المحاسبية" للمساهمين، التي جلبها المساهمون أو المكونة من طرف المؤسسة.

تنقسم الميزانية إلى جزأين: الأصول و الخصوم، أصول الميزانية هو ما تمتلكه المؤسسة (تثبيات، مخزونات، ذمم)، حيث تُصنّف عناصر الأصول حسب سيولتها ترتيبا تصاعديا، أما خصوم الميزانية فهي التزامات المؤسسة اتجاه الغير (ديون) و المالكين (رأس المال)، حيث تصنف الخصوم تصاعديا حسب درجة استحقاقها.²

تُبرز الميزانية بصورة منفصلة الفصول الآتية على الأقل، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

¹ : ERIC DUCASSE et autres, Normes comptables internationales IAS/IFRS, de boeck, Bruxelles, 2005, P 17.

² : Nacer Eddine Sadi, Innovations comptable internationales et analyse des états financiers, presses universitaires, Grenoble, 2011, P 184.

الجدول (1-1): عناصر الميزانية.

الأصول	الخصوم
- التثبيتات المعنوية، - التثبيتات العينية، - الإهلاكات، - المساهمات، - الأصول المالية، - المخزونات، - أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، - الزبائن، المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)، - خزينة الأموال الموجبة و معادلات الخزينة الموجبة.	- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر، الاحتياطات، النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى، - الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، - الموردون و الدائنون الآخرون، - خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، - المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)، - خزينة الأموال السالبة و معادلات الخزينة السالبة.

المرجع: من إعداد الطالب بالاستناد إلى النقطة 1.220 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 23.

II. التمييز بين العناصر الجارية و غير الجارية

تُقسَّم الأصول و الخصوم إلى عناصر غير جارية و أخرى جارية.

1- الأصول غير الجارية

يمنح المعيار IAS 38 تعريفا للأصول غير الجارية: يجب أن تكون عناصر مُعرَّفة (identifiable)، مُراقَبة (contrôlés) من طرف المؤسسة و التي تعطي مكانا لمزايا اقتصادية (avantages économiques) مستقبلية.¹

تحتاج هذه الخصائص الثلاثة إلى بعض الشرح كالآتي:

- كلمة مُعرَّف تدل أن الأصل مفصول شخصيا للمؤسسة، يعني المؤسسة يمكنها بيعه أو تأجيره أو استبداله أو يجني حماية قانونية إجبارية أو تعاقدية؛
- الأصل مُراقَب يعني المؤسسة لها إمكانية الحصول على المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بهذا الأصل، كلمة مراقبة تعني حيازة المؤسسة على الحقوق الإجبارية المفروضة على الغير؛

¹ : Bruno BACHY et Michel SION, op.cit, P 105.

- الأصل يجني مزايا اقتصادية على شكل منتوجات أو اقتصاد في النفقات التي تكون عديدة.

2- الأصول الجارية

تُصنّف المؤسسة الأصل كأصل جاري إذا:¹

- ✓ انتظرت تحقيق الأصل أو تنتظر بيعه أو تستهلكه خلال دورة الاستغلال العادية؛
- ✓ حازت على الأصل لهدف التداول؛
- ✓ انتظرت تحقيق هذا الأصل خلال الاثني عشرة شهرا التي تتبع تاريخ إقفال السنة المالية؛
- ✓ تكون الأصل من الخزينة أو شبه الخزينة إلا إذا لا يمكن تحويله أو استعماله لتسوية الالتزام خلال الاثني عشرة شهرا بعد تاريخ الإقفال.

3- الخصوم الجارية

تُدرج المؤسسة الالتزام ضمن الخصوم الجارية إذا:²

- ✓ أمكن تسويته خلال دورة الاستغلال العادية؛
- ✓ وجب تسويته خلال الاثني عشرة شهرا التي تتبع تاريخ إقفال السنة المالية؛
- ✓ المؤسسة ليس لديها حق مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة لا تقل عن اثني عشرة شهرا بعد تاريخ الإقفال.

4- الخصوم غير الجارية

تضع المؤسسة جميع العناصر الأخرى للخصوم ضمن الخصوم غير الجارية. تصبح عناصر الخصوم الجارية في كل مرة غير جارية إذا:³

- ✓ تم تحديد تاريخ الخصم لأكثر من اثني عشرة شهرا؛
- ✓ وتم إعادة النظر في اتفاق أو إعادة التمويل إلى تاريخ الإقفال.

¹ : Hervé Stolowy et autres, Comptabilité et analyse financière, 2^e édition, de boeck, Bruxelles, 2011, P 232.

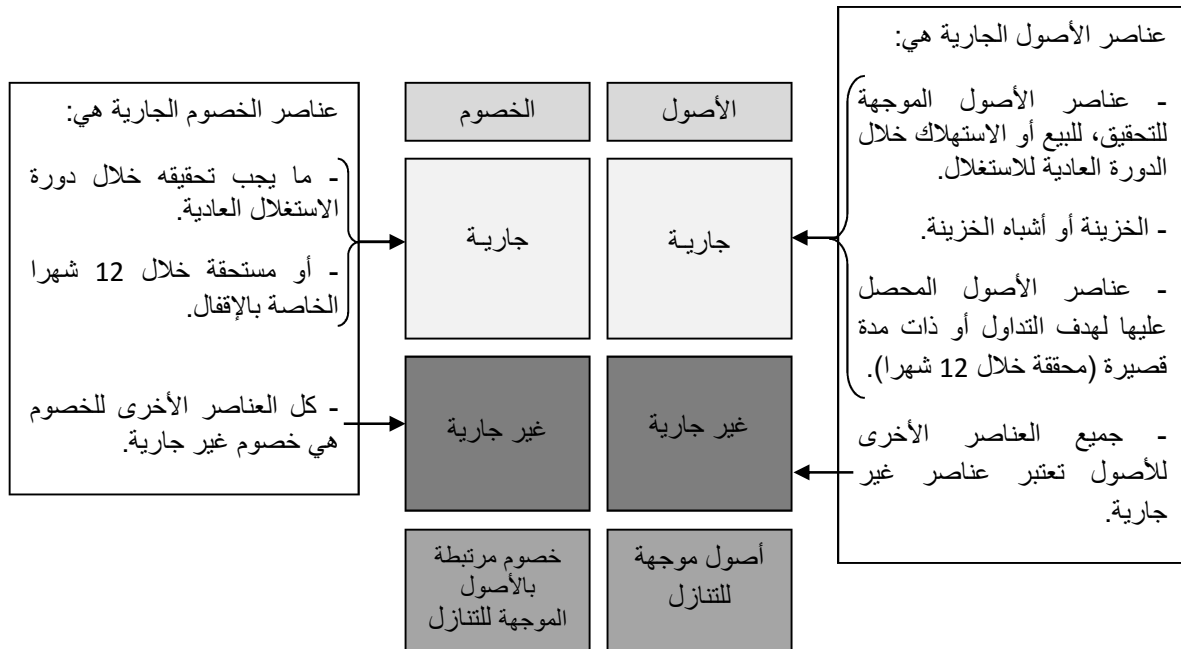
² : Pascal BARNETO et Georges GREGORIO, op.cit, P 177.

³ : Bruno BACHY et Michel SION, op.cit, P 76.

بصفة عامة تعتبر العناصر جارية، كل العناصر التي تتوافق مدة حياتها مع دورة الاستغلال العادية للمؤسسة، أو التي لديها دور أساسي في الاختفاء من الميزانية خلال اثني عشرة شهرا، تضاف إليها أشباه الخزينة و الأصول المتاحة للتداول. هذه العناصر تقدم حسب التصنيف التنازلي للسيولة (من الأكثر سيولة أو قصير الأجل إلى أقل سيولة أو طويل المدة).¹

يسمح لنا الشكل الآتي بفهم واضح للتمييز بين العناصر الجارية و غير الجارية للأصول و الخصوم التي سبق توضيحها:

الشكل رقم (10): التمييز بين العناصر الجارية و غير الجارية



Source : Bruno BACHY et Michel SION, op.cit, P 75.

المطلب الثاني: الصورة الصادقة لنجاعة المؤسسة و وضعية خزينتها

يُعبّر عن حساب النتائج بالوثيقة المحاسبية التي تعطي صورة صادقة عن نجاعة المؤسسة، كما يُعبّر عن جدول سيولة الخزينة بالوثيقة المحاسبية التي تعطي صورة صادقة عن وضعية خزينة المؤسسة.

¹ : ERIC DUCASSE et autres, op.cit, P 18.

I. حساب النتائج

حساب النتائج هو الوثيقة الثانية المكونة للكشوف المالية، حيث يشمل مجموعة من النتائج، التي تبين أداء المؤسسة لتقييم نجاعتها.

1- مفهومه

تصف الميزانية بصفة منفصلة أصول و خصوم المؤسسة عند تاريخ محدد، أما حساب النتائج عبارة عن بيان تلخيصي للأعباء و المنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية. ترفع المنتوجات من ثروة المؤسسة و تخفضها الأعباء، حيث الفرق بين المنتوجات و الأعباء يساوي النتيجة الصافية، التي تترجم تغير ثروة المؤسسة خلال الدورة، إذا كانت موجبة تحقق المؤسسة ربحا خلال الدورة فيكون لديها مقابل في الأصول، أما إذا حققت العكس يعني خسارة فتتخفص الأصول بجزء من وسائلها. تظهر النتيجة الصافية ضمن الأموال الخاصة لأنها تخص ثروة المؤسسة.¹ يبين حساب النتائج أداء المؤسسة و لا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ تحصيل المنتوجات أو تاريخ سحب الأعباء.

يترك المعيار IAS1 للمؤسسات حرية الاختيار بين نوعين في التقديم: حساب النتائج حسب الطبيعة أو حساب النتائج حسب الوظيفة²، تفضل الدول الأنجلوساكسونية التقديم حسب الوظيفة (الأجلوساكسوني الأصل) لما لديه من مزايا، حيث يقدم الأعباء و المنتوجات حسب وظيفتها أثناء دورة الاستغلال و يساعد المحللين في تقديم الأداء و يترك جزء مهما للتحكيم، في هذا التقديم لا تظهر أعباء المستخدمين و مخصصات الاهتلاك بل يجب إظهارها في الملحق³. أما النظام المحاسبي المالي فأخذ بالتقديم حسب الطبيعة الذي يرتب الأعباء و المنتوجات حسب طبيعتها و يبرز الأداء الإنتاجي، أداء التسيير المالي و أداء تسيير الموارد البشرية (أداء المسيرين)، كل على حدة.

2- أهدافه

يسمح حساب النتائج بـ:

¹ : Jonathan Berk et Peter Demarzo, Finance d'entreprise, Pearson éducation France, Paris, 2008, P 48.

²: Nacer Eddine, op.cit, P 221.

³ : Bruno BACHY et Michel SION, op.cit, P 78.

- فهم تكوينة النتيجة الصافية.
- تقييم هذه النتيجة الناجمة عن نشاط المؤسسة.
- يصف توزيع الثروة الناتجة بين المؤسسة و الأطراف الأخرى (الأجراء، الدائنين، الدولة و المالكين...).
- تقديم معلومات عن الأداء الاقتصادي و المالي للمؤسسة.

المعلومات الدنيا الواجب تقديمها في حساب النتائج هي كالاتي:¹

- منتجات الأنشطة العادية،
- المنتوجات المالية و الأعباء المالية،
- أعباء المستخدمين،
- الضرائب، الرسوم و التسديدات المماثلة،
- المخصصات للاهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية،
- المخصصات للاهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية،
- نتيجة الأنشطة العادية،
- العناصر غير العادية (منتجات و أعباء)،
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع،
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

في حالة حساب النتائج المدججة:

- حصة المؤسسات المشاركة و المؤسسات المشتركة المدججة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية،
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حساب النتائج و إما في الملحق المكمل لحساب النتائج، هي كالاتي:²

- تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة و النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

¹:النقطة 2.230 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 24-25.
²: النقطة 3.230 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 25.

3- تحليل حساب النتائج

يساعد تحليل حساب النتائج في توفير معلومات ثمينة تخص استراتيجية المؤسسة، هيكل التكاليف و هوامش المؤسسة.

القيمة المضافة للاستغلال: يُقصد بالقيمة المضافة الفائض في الثروة الناتج عن المؤسسة مقارنة بالسلع و الخدمات الصادرة عن الغير في إطار نشاطها الرئيسي.

القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

القيمة المضافة عبارة عن رصيد أساسي يبيّن مساهمة المؤسسة في خلق الثروة الوطنية، إذ تعتبر مجمع من مجمعات المحاسبة الوطنية.¹

إنتاج السنة المالية: يسمح بتقييم مجموع الأنشطة الإنتاجية للمؤسسات الإنتاجية و الخدماتية خلال السنة المالية، حيث لا نجده عند المؤسسات التجارية.

إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + تغيرات المخزونات، المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى.

إجمالي فائض الاستغلال: يمثل الجزء من القيمة المضافة الذي يعود إلى المؤسسة و مقدمي رأس المال، كما يبين الموارد الناتجة من طرف المؤسسة بغض النظر عن سياسة الاستثمار و السياسة المالية (خارج مخصصات الاهتلاك و الأعباء المالية). كما يعتبر مؤشرا للأداء الصناعي و التجاري، فهو يمثل الفائض النقدي المحتمل و الناجم عن النشاط الرئيسي للمؤسسة.

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - أعباء المستخدمين - الضرائب، الرسوم و المدفوعات المماثلة.

¹ : Nacer Eddine, op.cit, P 193.

النتيجة التشغيلية: تمثل الربح أو الخسارة الناجمة عن نشاط المؤسسة، كما تقيم الأداء الانتاجي و التجاري التي تؤثر عليها سياسة الاهتلاك.

النتيجة التشغيلية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات التشغيلية - الأعباء التشغيلية + مخصصات الاهتلاك،
المؤونات و خسارة القيمة + استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات.

صافي نتيجة السنة المالية: تمثل ما تبقى بحوزة المؤسسة بعد دفع كافة الأعباء السنوية، فهي تقول إما لإثراء أو إفقار المؤسسة.

II. جدول سيولة الخزينة

تم إنشاء جدول سيولة الخزينة سنة 1987 من طرف مركزية الميزانيات لبنك فرنسا، كما طُبِّق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف المؤسسات لتفسير التدفقات النقدية، تبع هذا التطور إجبارا دوليا بالمعيار IAS 7 لأجل تقديم معلومة حول قدرة المؤسسة على خلق السيولة و استعمالها أثناء الدورة.¹

يستعمل جدول سيولة الخزينة المعلومة الموجودة في الميزانية (للسنة n و السنة n-1) و حساب النتائج (للسنة n) من أجل تحديد سيولة الخزينة المتولدة عن المؤسسة بين افتتاح و إقفال الدورة.² يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها:³

- التدفقات المتولدة عن الأنشطة التشغيلية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل)،
- التدفقات المالية المتولدة عن أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء و تحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)،
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض)،
- تدفقات أموال متأتية من فوائد و حصص أسهم، تقدم كلا على حدا و ترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة التشغيلية، للاستثمار أو التمويل.

¹ : Nacer Eddine Sadi, op.cit, P 325.

² : Jonathan Berk et Peter Demarzo, op.cit, P 57.

³: النقطة 2.240 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 26.

تُقدّم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة:¹

◀ فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.
- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.
- ◀ أما الطريقة غير المباشرة فتتمثل في تصحيح النتيجة للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان:
 - آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين)،
 - التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)،
 - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) و هذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

المطلب الثالث: الصورة الصادقة لوضعية الأموال الخاصة و المعلومات المكتملة

يُعبّر عن جدول تغير الأموال الخاصة بالوثيقة المحاسبية التي تعطي صورة صادقة عن وضعية الأموال الخاصة للمؤسسة، أما الملحق فيتضمن توضيح و شرح المعلومات المكتملة لفهم الميزانية و حساب النتائج، لإعطاء صورة وافية للممتلكات، الوضعية المالية و نتيجة السنة المالية.

I. جدول تغير الأموال الخاصة

هدف هذه الوثيقة هو السماح للمستعمل أو بالأحرى المستثمر بتحليل التغير في ثروته أثناء الدورة، يمكن أن يصدر هذا التغير عن مصدرين هما:²

- الصفقات مع المساهمين (زيادة رأس المال)؛
- مجموع النتائج الناجمة، التي تظهر أو لا في حساب النتائج (كالأثر الناجم عن تغيير طريقة محاسبية «IAS 8» أو أثر إعادة تقييم الأصول).

¹: النقطة 3.240 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 26.
²: ERIC DUCASSE et autres, op.cit, P 37.

يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة خلال السنة المالية.

يجب أن يتضمن جدول تغيير الأموال الخاصة المعلومات الدنيا الخاصة بالحركات المرتبطة بما يأتي:¹

- النتيجة الصافية للسنة المالية،
- تغييرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال،
- المتوجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)،
- توزيع النتيجة الصافية و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

II. ملحق الكشوف

ملحق الكشوف هو آخر عنصر للكشوف المالية، يتضمن توضيحا و شرحا لمعلومات عديدة و غير عديدة ضرورية لفهم الميزانية و حساب النتائج، لإعطاء صورة وافية للممتلكات، الوضعية المالية و نتيجة المؤسسة. يجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة، ذات دلالة و مقدمة بوضوح،² مبدئيا يجب أن يكون لكل عنصر في الكشوف المالية ملاحظات موافقة له في الملحق.³ يوفر الملحق معلومات حسب الترتيب الآتي:⁴

- الاقتصادية و المالية: طرق التقييم، طرق حساب الاهتلاك، المؤونات و انخفاض القيمة...؛
- القانونية: مبلغ الالتزامات المالية، هيكل رأس المال، الديون مع الضمانات الحقيقية...؛
- الجبائية: تقسيم الضرائب بين النتيجة الجارية (الصافية) و نتيجة الأنشطة غير العادية...؛
- الاجتماعية: عدد الأجراء، مبلغ الأجور، المبلغ المدفوع لمؤسسات الضمان الاجتماعي... .

يشتمل ملحق الكشوف على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:⁵

¹: النقطة 1.250 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 26-27.

² : Béatrice et Francis GRANDGUILLLOT, Analyse financière, 14^e éd, Gualino, Paris, 2011, P 37.

³ : Bernard RAFFOURNIER, Les normes comptables internationales (IFRS), 4^e éd, Economica, Paris, 2010, P 36.

⁴ : Béatrice et Francis GRANDGUILLLOT, op.cit, P 37-38.

⁵: النقطة 1.260 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 27.

- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحه و كل مخالفة لها مفسرة و مبررة)،
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية و حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة،
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة، الفروع أو الشركة الأم و كذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم و مبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات،
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه.

تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم. كل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة. إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية و لم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم). غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية، حينئذ فإن الإعلام يبين طبيعة الحادث و تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.¹

¹: النقطتين 2.260 و 3.260 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 27.

خلاصة الفصل

تعتبر المؤسسة الكيان الاقتصادي المسؤول عن توليد القيمة المضافة التي تعبر عن القيمة الاقتصادية التي انتجتها المؤسسة من جراء نشاطها مرورا بالمسار الاقتصادي و المالي، بمشاركة العمال، الآلة، الدولة، البنوك و المساهمين، ليتم تقسيمها بين هذه الأطراف التي شاركت في خلقها حسب مقدار المشاركة، حيث تكمن هذه التفاصيل في ما يسمى بالمعلومة المالية المعبر عنها بالكشوف المالية التي تتكون من الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة و ملحق الكشوف، أين يتم معالجتها على مستوى المؤسسة الاقتصادية عبر تشغيل نظام المعلومات المحاسبي بمختلف مراحله بغرض توفير معلومة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، نجاحته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية، التي تستند إليها المؤسسة في أداء مهامها باعتبارها وكيلا لملاك الموارد المتاحة و التقرير عنها لمن يهمه الأمر، من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال تحليلها بهدف قياس المردودية، درجة الخطر، الملاءة و السيولة، لذلك يشترط فيها توافر مجموعة من الخصائص تتمثل في الدلالة، الوضوح، القابلية للمقارنة و الموثوقية، التي تركز عليها معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، لذلك وجب الاهتمام بجودة المعلومة المالية المقدمة التي لديها ارتباط بالموثوقية و الدلالة من خلال قدرتها التنبئية و التي تؤدي إلى تلبية أغراض مستعملي المعلومة المالية، طبيعة المعلومة و معالجتها من طرف المحلل و الخطة العامة للتحليل، حيث خصصنا الفصل الثاني لدراسة كيفية تحقيقها.

الفصل الثاني

دور محافظة الحسابات و الرقابة الداخلية في تحقيق جودة المعلومة المالية

مقدمة

يؤدي التدقيق دورا مهما في الحياة الاقتصادية، باعتباره من المواضيع التي تعبرها الهيآت المهنية أهمية خاصة، حيث تعتبر دراسته من المواضيع المتقدمة أكاديميا، فهو عملية انتقادية للكشوف المالية من خلال فحص جميع الدفاتر، السجلات المحاسبية و الأدلة المدعمة للتسجيلات المحاسبية المرتبطة بالعمليات التي قامت بها المؤسسة، بالإضافة إلى التحقق من مدى مطابقة عناصر هذه الكشوف للواقع الفعلي لها من أجل بيان الرأي المستقل و المحايد حولها، لإضافة قيمة إلى ما تحويه من بيانات مالية و إعطائها الثقة خدمة لمستخدميها، الذين يعتمدون عليها في اتخاذ القرارات و رسم السياسات، حيث تعتمد إدارة المؤسسة اعتمادا كليا على المعلومة المالية في وضع الخطط و مراقبة الأداء، أما المستثمرون فيعتمدون على الكشوف المالية المدققة عند اتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات و الاستثمارات لتحقيق أكبر عائد ممكن، تعتمد البنوك التجارية على الكشوف المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند تحليلها للوضعيات المالية الخاصة بالمؤسسات التي تتقدم بطلب قروض و تسهيلات ائتمانية، كما يعتمد رجال الاقتصاد هذه الكشوف في تقريرهم للدخل القومي و التخطيط الاقتصادي، أما الهيآت الحكومية و أجهزة الدولة المختلفة فتستعمل الكشوف المالية المدققة لأغراض متعددة كالتخطيط، الرقابة، فرض الضرائب، تحديد الأسعار و تقديم إعانات الاستثمار. كلما اتسع مجال نشاط المؤسسة و تعقدت أعمالها، كلما ازدادت الحاجة إلى وجود نظام سليم متكامل للرقابة الداخلية، يساعد إدارة المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة و فعالية و يخفف في نفس الوقت من عبء و مهمة محافظ الحسابات عند قيامه بدراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية، بغية اكتشاف مواطن القوة و الضعف، حيث يعبر نظام الرقابة الداخلية عن الخطة التنظيمية و جل الإجراءات و المقاييس المنفذة من طرف المؤسسة من أجل ضمان السير الحسن لجميع الوظائف و ضمان صحة و مصداقية المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة.

المبحث الأول: تدقيق المعلومة المالية وفق المعايير الدولية

يتمثل الهدف من تدقيق الكشوف المالية في إضفاء الشفافية لتسيير هذه الكشوف، فالدخول إلى السوق المالي، الاندماج، الحيازة و الاستثمار في المؤسسة لا يتعلق فقط بالمعلومة التي توفرها الكشوف المالية، بل أيضا بدرجة التأكد من خلو هذه الكشوف المالية من الأخطاء و الغش، حيث يعتبر المسير مسؤولا عن محتواها،¹ تهدف معايير التدقيق إلى وضع مستويات للأداء المهني لمحافظ الحسابات، حيث يترتب التزام المدقق بهذه المعايير و مستويات الأداء التي تتضمنها الارتقاء بجودة الأداء المهني.²

المطلب الأول: الإطار العام لمحافظة الحسابات

أدت زيادة المنافسة التي تواجهها مهنة محافظة الحسابات بالتحديد إلى زيادة تخفيض أتعاب محافضي الحسابات، في الوقت ذاته أدى التعقيد المتزايد في منظمات الأعمال و الخوف من الملاحقات القضائية إلى زيادة درجة الجودة المطلوبة من مهنة التدقيق،³ حيث يتمثل هدف محافظ الحسابات المكلف بفحص الكشوف المالية للمؤسسة إنتاجية أو تجارية في ضمان مصداقية و قانونية حسابات و نتائج المؤسسة، بالتطابق مع معايير التدقيق و المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.⁴

I. لمحة تاريخية عن التدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية، التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته و التأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع. ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء مصر و اليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، حيث كان المدقق و قتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى صحتها و هكذا نجد كلمة تدقيق « Audit » مشتقة من الكلمة اللاتينية « Audire » و معناها " يستمع"،⁵ كان الفراعنة في مصر و الامبراطوريات القديمة في بابل، روما و اليونان يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في

¹ : The role and function of external auditors [in line], The Institute of Chartered Accountants in Australia, P 3, Format PDF, available on : <<http://www.charteredaccountants.com.au/audit>>, (consulted in 09.02.2015 at 23:50).

² : أحمد محمد نور و آخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 7.

³ : صبري ماهر مشتفي، العلاقة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي وجهة نظر المدققين الخارجيين -دراسة حالة قطاع غزة-، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 2، غزة، 2013، ص 410.

⁴ : Mokhtar BELAIBOUD, Pratique de l'audit, BERTI, Alger, 2005, P 7.

⁵ : خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، ط6، دار وائل، عمان، 2012، ص 17-18.

الساحات العامة حول الإيرادات و المصاريف.¹ ثم اتسع نطاق التدقيق فشمّل وحدات القطاع الاقتصادي الخاص، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة باتباع نظام القيد المزدوج الذي ساعد في تطور المحاسبة و التدقيق، فقد نشأت حاجة صاحب المؤسسة إلى التأكد من الدقة الحسابية للسجلات و مطابقة ذلك لواقع المؤسسة، حيث زادت تلك الحاجة نتيجة لاتساع حجم المؤسسات و ظهور شركات الأموال و ما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المؤسسة و إدارتها، مما دعا المساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء عنهم بأجر للقيام بمراقبة عمل الإدارة.

ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في فينسيا بإيطاليا عام 1581 م حيث تأسست كلية Roxonati و كانت تتطلب ست سنوات تمرينية بجانب النجاح في الامتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة، أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669 م شرطا من شروط موازلة مهنة التدقيق. ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة، حيث أصبحت عملية تدقيق الحسابات مهنة مستقلة في بريطانيا عندما أنشأت "جمعية المحاسبين القانونيين" بأدنبرة عام 1845 م. أما الدول التالية في هذا السياق فكانت فرنسا عام 1881 م، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882 م (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين 1916 م)، ألمانيا عام 1902 م، أستراليا عام 1904 م، فنلندا عام 1911 م و هكذا حتى انتشرت في بلدان عالمنا الحاضر. تطورت المهنة في البلدان الآنف الذكر مع تطور السياسات المالية و الضريبية فيها، لأن تطور السياسة المالية للدولة و أخذها بأسلوب فرض الضرائب على الدخل قد أظهر نوعا جديدا من الرقابة هي الرقابة الضريبية، التي من أدواتها التدقيق الضريبي الذي خلق الحاجة إلى خدمات مدققي الحسابات، بالإضافة إلى التوسع في ملكية الأسهم و السندات و ما تطلبه من إنشاء الأسواق المالية، انتشار استعمال خدمات التدقيق و المدققين لإظهار تقييم نتيجة المؤسسة و مركزها المالي بحياد و استقلال.² في الوطن العربي تمت موازلة مهنة التدقيق في سوريا و لبنان من خلال تطبيق القانون العثماني منذ عام 1850 م، في مصر منذ عام 1909 م، فلسطين و العراق منذ عام 1919 م و هي تشريعات مستمدة من قانون الشركات البريطاني،³ في منطقة الخليج العربي تم تطبيق قانون الشركات الهندي المستمد من القانون الإنجليزي، أما في المغرب العربي نشأت المهنة و تطورت على الأسس المطبقة في فرنسا و التي لم تكن متطورة كما في بريطانيا.⁴

1: هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق، ط3، دار وائل، عمان، 2006، ص 13.

2: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

3: سامي محمد الوقاد و لؤي وديان، تدقيق الحسابات (1)، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010، ص 19.

4: هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

II. مفهوم محافظة الحسابات و أهدافها

وردت عدة تعاريف للتدقيق، من بين التعاريف التي حظيت بالاهتمام ما يأتي:

التعريف الأول: هو فحص القوائم المالية، يشتمل على بحث و تقييم تحليلي، انتقاد للسجلات، الإجراءات و نواحي الرقابة، مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة للخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي و نتائج العمليات خلال فترة معينة؛¹

التعريف الثاني: التدقيق و بصورة رئيسية هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل و محايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها و حجمها أو شكلها القانوني؛²

التعريف الثالث: هو عملية منظمة و منهجية، تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة و المخططة، يقوم بها المدقق استنادا إلى الأهداف و المعايير المتفق عليها؛³

التعريف الرابع: هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات و الدفاتر الخاصة بالمؤسسة تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، و مدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.⁴

عند قراءة التعاريف السابقة للتدقيق، نجد أنها تتشابه و تتقارب من بعضها في العديد من النقاط و التي تعتبر مفتاحية، إلا أن كل تعريف قد انفرد بمجموعة من الخصائص التي تميزه كالاتي:

- ◀ يحدد التعريف الأول مفهوم التدقيق في شكل التأكد من صحة قياس العمليات المدونة في السجلات و الدفاتر المحاسبية، إضافة إلى التأكد من الوثائق الثبوتية لهذه العمليات و طرق الرقابة عليها، من أجل إعطاء رأي فني محايد عن مدى دلالة الكشوف المالية لنتيجة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة؛
- ◀ يحدد التعريف الثاني مفهوم التدقيق بصورة رئيسية في فحص المعلومات المدونة في المستندات المحاسبية، من طرف شخص يشترط أن يكون مستقل و محايد لأي مؤسسة مهما كان هدفها ربحي أو غير ربحي، كبيرة أو صغيرة الحجم و مهما كان شكلها القانوني؛

1: سامي محمد الوقاد و لؤي وديان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2: هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

3: إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة و تطور، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009، ص 17.

4: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 13.

◀ يوضح التعريف الثالث التدقيق كونه عملية منظمة تشمل اتباع منهجية تتضمن عددا من الإجراءات المتتالية، يؤديها شخص يسمى المدقق وفق الأهداف المنتظرة من هذه العملية و باحترام المعايير التي تحكمها؛

◀ أما التعريف الرابع و الأخير فيعطي لنا تعريفا شاملا للتدقيق، يتمثل في فحص المستندات المحاسبية و أنظمة الرقابة الداخلية، بهدف تقديم رأي فني محايد عن مدى دلالة الكشوف المالية عن واقع الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية فترة زمنية محددة و حقيقة نتيجتها خلال هذه الفترة.

من خلال ما سبق يمكن وضع تعريف للتدقيق كالاتي:

هو عملية تشمل فحص سلامة نظام المعلومات المحاسبي و أنظمة الرقابة الداخلية، بهدف التأكد من مدى دلالة الكشوف المالية على إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة، نجاعتها و وضعية خزينتها عند نهاية السنة المالية، بهدف إبداء رأي فني محايد مكتوب في تقرير، بالاستناد إلى مجموعة من المعايير المتعارف عليها، من أجل تقديمه إلى من يهمه الأمر من داخل أو خارج المؤسسة.

تتضمن محافظة الحسابات عملية الفحص، التحقيق و التقرير، فحص الشيء في اللغة يعني النظر إليه بإمعان و تفكير، بمعنى التأكد من صحة قياس و سلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها و تبويبها، أما التحقيق فيقصد به التأكد من إعطاء الكشوف المالية لصورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة، نجاعتها و وضعية خزينتها عند نهاية السنة المالية، مما يعني فحص سلامة نظام المعلومات المحاسبي، حتى يتمكن محافظ الحسابات المكلف بمهمة التدقيق من إبداء رأيه الفني في تقرير مكتوب عن ما إذا كانت عمليات القياس للعمليات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة المؤسسة و نجاعتها، ليتم تقديمه إلى من يهمه الأمر من داخل أو خارج المؤسسة.

تختلف الأهداف المرجوة من عملية محافظة الحسابات باختلاف التغيرات التي مرت بها الظروف الداخلية و الخارجية للمؤسسة، إذ كانت عملية التدقيق سابقا وسيلة لاكتشاف ما قد تحتويه الدفاتر و السجلات من أخطاء، غش، تلاعب و تزوير إضافة إلى التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر و السجلات، فأصبح من واجبات محافظ الحسابات في الوقت الحالي القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر، السجلات و إصدار رأي فني محايد في

التقرير و تقديمه إلى الجهة التي قامت بتوكيله مهمة التدقيق، يمكن تلخيص الأهداف العامة لمحافظة الحسابات فيما يأتي:¹

- إبداء رأي في محاييد حول تمثيل الكشوف المالية لنتيجة المؤسسة و مدى توافقها مع القواعد و الأعراف المحاسبية المتعارف عليها؛
- بيان مدى مصداقية المعلومات التي تحتويها هذه الكشوف لكافة الأطراف المعنية، عن طريق التأكد من دقة و صحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر و سجلات المؤسسة؛
- اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر و السجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة؛
- تقليل فرص ارتكاب الخطأ و الغش، لشعور مُنقذ العمليات بأن ما يقوم به سيخضع للرقابة و التدقيق؛
- المساعدة في إعداد الخطط و مراقبة تنفيذها، بالإضافة إلى تقييم نتائج المؤسسة في ضوء الخطط الموضوعة؛
- المساعدة في القضاء على مظاهر الإسراف في استخدام الموارد الإنتاجية عن طريق تحليل البيانات المالية؛
- خدمة الأطراف التي تستعمل الكشوف المالية و تعتمد عليها في اتخاذ القرارات و رسم السياسات، تتمثل هذه الأطراف عموماً في الإدارة، المستثمرين، رجال الأعمال، المحللين الماليين، الاقتصاديين و الجهات الحكومية؛
- المساعدة على التوفيق بين هدف تحقيق أقصى ربح ممكن للمؤسسة و هدف تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تنشط فيه.

.III أنواع التدقيق

هناك أنواع عديدة للتدقيق، حيث يمكن تقسيمه من حيث نطاق العمل إلى تدقيق كلي و تدقيق جزئي، أو من حيث الجهة التي تقوم بهذه المهمة إلى تدقيق حكومي، تدقيق خارجي و تدقيق داخلي، أو من حيث زمن إجراء التدقيق إلى تدقيق مستمر و تدقيق نهائي، أو من حيث الالتزام إلى تدقيق إلزامي و تدقيق غير إلزامي،² لكن التدقيق الحديث يشمل أربعة أنواع تتمثل في: التدقيق المالي، تدقيق الالتزام، التدقيق العملياتي و التدقيق الإداري.³

¹: إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

²: هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

³: إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

1- التدقيق المالي

يتمثل في جمع و تقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية التي تتضمنها الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة و غيرها من الكشوف المالية، لأجل التمكن من إعطاء رأي حول عدالة الميزانية للوضع المالية، تمثيل حساب النتائج و جدول سيولة الخزينة لنشاط المؤسسة للسنة المالية أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ و كفاية البيانات المرفقة في ملحق الكشوف، يتم هذا النوع من التدقيق من قبل شخص مستقل، محايد، مؤهل علميا، عمليا و مجاز للممارسة في مهنته، حيث تستفيد إدارة المؤسسة، المساهمون، المستثمرون، الدائنون، المحللون الماليون، الدولة، و الأسواق المالية من هذا النوع من التدقيق؛

2- تدقيق الالتزام (تدقيق الرقابة)

يهدف هذا النوع من التدقيق إلى التأكد من تطبيق السياسات، التعليمات و القوانين الموضوعية بصورة أصولية مثل التدقيق الذي يقوم به البنك المركزي للتأكد من تطبيق البنوك التجارية للتعليمات و القوانين بشكل صحيح أو التدقيق الذي تقوم به السلطات الضريبية للتأكد من دقة الدخل الخاضع للضريبة، توجه تقارير هذا النوع من التدقيق إلى الجهات التي قامت بوضع السياسات و الإجراءات؛¹

3- التدقيق العملياتي

يقصد به المراجعة الشاملة للوظائف المختلفة داخل المؤسسة، للتأكد من كفاءة، فعالية و ملائمة هذه الوظائف من خلال تقييم كفاءة الأساليب المتبعة للحكم على مدى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال هذه الوظائف؛

4- التدقيق الإداري

يشمل التدقيق الإداري عملية تقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر و الرقابة ضمن نطاق أهداف المؤسسة.²

¹: هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 23-24.

²: إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المطلب الثاني: ممارسة محافظة الحسابات في البيئة الدولية

المعيار عبارة عن نموذج متحقق أو متصور لما ينبغي أن يكون عليه الشيء أو العمل، يكون مقبولاً بالإجماع و موضوع من طرف هيئة رسمية، يمثل مرجع يسترشد به شخص معين للقيام بعمل محدد، كما يعتبر وسيلة للحكم على جودة أداء هذا الشخص من قبل الأطراف المستفيدة من خدماته. تدقيق الحسابات من المهن التي تحتاج إلى ثقة المستفيدين من خدماتها كمهنة منوط بما إضفاء الثقة بالكشوف المالية، فهي تحتاج إلى تنظيم عملها بطريقة تضمن جودة الأداء، لتحقيق ذلك تسترشد المهنة بمجموعة من المعايير التي تصدرها الهيئات المسؤولة عن تنظيم المهنة لتحكم الإجراءات و الطرق المستخدمة في عملية الفحص، التحقيق و إبداء الرأي بالتقرير.¹

I. المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية

المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية (IAASB) * عبارة عن هيئة مستقلة لوضع المعايير التي تخدم المصلحة العامة من خلال إعداد معايير دولية ذات جودة عالية للتدقيق، مراقبة الجودة، المراجعة، التأكيد و الخدمات المتعلقة بها، و من خلال تسهيل تقارب المعايير الدولية و الوطنية، يُحسِّن المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية من جودة توحيد الممارسة عبر العالم و يعزز الثقة العامة في التدقيق الشامل و التأكيد المهني.²

المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية (IAASB) الذي أخذ مكان المجلس الدولي لممارسة التدقيق (IAPC) **، عبارة عن مجلس دائم لمجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ***، تولى مهمة و صلاحية النشر باسم مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبة، توصيات و مشاريع التوصيات في التدقيق و المهام المرتبطة به.

أعضاء المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية (IAASB) معينون من طرف الهيئات الأعضاء للدول التي يختارها مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) للاجتماع في المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية (IAASB).

¹: بوركايب محمد عبد الماجد، متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على ضوء المعايير الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، جامعة خميس مليانة، 2015، ص 269.

* : International Auditing and Assurance Standards Board.

² : About IAASB [in line], Format HTM, available on : <<https://www.iaasb.org/about-iaasb>>, (consulted in 30.05.2016 at 20:45).

** : International Auditing Practice committee.

*** : International Federation of Accountants.

تتوقف طريقة عمل المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية (IAASB) على اختيار بعض المواضيع و تكليف مجلس فرعي يتم إنشاؤه من طرفه بالدراسة المعمقة، إذا تم اعتماد النص المقترح من طرف المجلس الفرعي من خلال ثلاثة أرباع على الأقل من الأعضاء الذين لديهم حق التصويت في المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية (IAASB)، فيتم نشره على نطاق واسع من الهيآت الأعضاء للتعليق و نقله للهيآت الدولية المختارة من طرف المجلس. يتم منح مدة كافية للأشخاص و الهيآت المكلفة بكل مشروع لغرض معرفة تعليقاتهم، التعليقات و الاقتراحات على المشروع يتم اختبارها من طرف المجلس الذي يقوم بإضافة التعديلات الضرورية. إذا تمت مراجعة النص و المصادقة عليه من طرف ثلاثة أرباع من الأعضاء الذين لديهم حق التصويت في المجلس، يتم نشره على شكل معيار دولي يسمى المعيار الدولي للتدقيق (ISA)* و يدخل مجال التطبيق ابتداء من التاريخ المحدد في النص.¹

II. المعايير الدولية للتدقيق

لمهنة تدقيق الحسابات معايير متعارف عليها في معظم بلدان العالم المتقدم محاسبيا، حيث تعتبر المرشد للقضاء في المحاكم و للممارسين للمهنة و للدارسين أو المدرسين لهذا العلم، لقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل جاهدا على وضع معايير أداء معينة صدرت عام 1954 م ضمن كتيب تحت عنوان "معايير التدقيق المتعارف عليها" و قد تضمن هذا الكتيب معايير التدقيق المتعارف عليها مقسمة إلى ثلاثة مجموعات رئيسية تتمثل في: المعايير العامة، معايير العمل الميداني و معايير إبداء الرأي.²

1- المعايير العامة

تتكون المعايير العامة من ثلاثة معايير هي كالاتي:³

- ❖ معيار التأهيل العلمي، العملي و الكفاءة المهنية؛
- ❖ معيار الاستقلال؛
- ❖ معيار العناية المهنية.

* : International Standard of auditing.

¹ : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 2^e éd, Dunod, Paris, 2009, P 404.

²: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 55.

³: طواهر محمد التهامي و صديقي مسعود، المراجعة و تدقيق الحسابات، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 39-43.

أ- معيار التأهيل العلمي، العملي و الكفاءة المهنية

يجب أن يكون المدقق على درجة كبيرة من التحصيل العلمي في مجالي المحاسبة و التدقيق، الذي يتحقق من خلال الدراسة الأكاديمية في المعاهد، الكليات و المراكز المختصة بذلك، إذ يجب أن يتوج بشهادة جامعية عليا معترف بها دوليا، الحصول على هذه الشهادة لا يكفي بل يجب مواصلة التكوين و تجديد المعارف باستمرار، فالمدقق مطالب و بصفة مستمرة بتحديث معلوماته و الإلمام بأحدث التطورات العلمية و التكنولوجية في محيط المهنة.

يبدأ تحقيق الكفاءة المهنية بالشهادة و المستوى الأكاديمي للمدقق و من ثم تمتد إلى الخبرة الميدانية، إذ يجب على كل مهني إجراء التدريب الملائم عن طريق قضاء فترة زمنية محددة لدى أحد مزاوي المهنة أين يحصل على المهارة المهنية من شخص أكثر منه خبرة و دراية.¹

ب- معيار الاستقلال

يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي للحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في اتخاذ قرارات مستقبلية، يتم تحديد مدى الاعتماد على هذه المعلومات على أساس مدى استقلالية المدقق، بحيث يجب على المدقق أن يكون مستقلا في شخصيته و تفكيره في كل ما يتعلق بإجراءات العمل، لذا ينبغي توافر شرطين أساسيين لتحديد مدى استقلالية المدقق:

✓ **عدم وجود مصالح مادية للمدقق:** ينبغي على المدقق أن لا تكون له مصالح مادية مع المؤسسة المعنية بمهمة التدقيق و أن لا تكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع، لأن وجود ذلك قد يؤثر على استقلاليته في إبداء الرأي الفني المحايد حول الكشوف المالية؛

✓ **وجود استقلال ذاتي:** يفترض في هذا الشرط عدم تدخل العميل أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به المدقق بشأن فحص البيانات و السجلات المحاسبية، لكي لا يتعرض لضغوط تحد من تحقيق المبتغى من التدقيق.

¹: أحمد لعماري و حكيمة مناعي، ترشيد أداء المراجعين و المحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر الانحراف في إنتاج و توصيل المعلومات المحاسبية [عبر الخط]، مجلة علوم انسانية، العدد 45، شتاء 2010، ص 7-8، صيغة PDF، متاح على: <www.ulum.nl>، (أطلع عليه يوم 2014/11/04 على 21:11).

ج- معيار العناية المهنية

ينبغي أن يقوم المدقق ببذل العناية المهنية، الجهود الممكنة و المناسبة من بداية عملية التدقيق إلى غاية الانتهاء منها، انطلاقاً من ضرورة التزامه بالمعيارين السابقين المتعلقين بالتأهيل العلمي، العملي و الاستقلال في أداء مهمته. حيث يجب على المدقق أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص و باقي الخطوات الأخرى و كذلك عند إعداد تقرير إبداء الرأي، تقاس درجة العناية المهنية للمدقق بغية تحديد مسؤوليته المهنية اتجاه رأيه الفني المحايد حول المعلومة المالية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي، لذلك يجب على المدقق أن يهتم بما يأتي:

- ✓ محاولة الحصول على أنواع المعرفة المتاحة بغية التنبأ بالأخطاء غير المنتظرة؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار الظروف غير العادية في برنامج التدقيق من أجل الحذر عند فحص العناصر المرتبطة بها؛
- ✓ التقييم العميق لنظام الرقابة الداخلية بغية تحديد مواطن القوة و الضعف؛
- ✓ العمل باستمرار من أجل تطوير مجال خبرته المهنية.

2- معايير العمل الميداني

تتكون معايير العمل الميداني من ثلاثة معايير هي كالاتي:¹

- ❖ التخطيط السليم لعملية التدقيق؛
- ❖ معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- ❖ معيار كفاية الأدلة.

أ- التخطيط السليم لعملية التدقيق

يجب وضع مخطط مناسب لعملية التدقيق كما يجب الاشراف بدقة على المساعدين الذين قد يستعين بهم المدقق،² حيث يحدد التخطيط السليم لعملية التدقيق الأهداف المتوخاة منها و يأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة و الوقت المستغرق لتحقيق ذلك، إذ يقوم المدقق بتوزيع الوقت المتاح على الاختبارات المطلوبة لدراسة نظام المعلومات المحاسبي، الإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة و تقييم درجة الثقة المنبثقة منها، تحديد

¹: طواهر محمد التهامي و صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

²: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 58.

رزمة عملية التدقيق و الإجراءات المطبقة، إضافة إلى تنسيق العمل المراد تنفيذه. يهدف تخطيط برنامج عملية التدقيق إلى:

- ✓ توضيح نطاق الفحص بدقة من خلال اشماله على خطوات الفحص و توقيته؛
- ✓ يستعمل البرنامج كأداة للرقابة من خلال مقارنة الأداء المنجز بالأداء المتوقع و المحدد في البرنامج؛
- ✓ يعتبر البرنامج الموجه الأساسي لعملية التدقيق لاحتوائه على ما يجب القيام به، الفترة الزمنية اللازمة، توقيت البدء في العملية و الانتهاء منها، بالإضافة إلى تحديد المدقق المكلف بالفحص؛
- ✓ تحديد مسؤولية المدقق القائم بالأداء المهني انطلاقاً من تحديد مهام كل مدقق و توقيعه على الخانة المقابلة للعمل القائم به.

ب- معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية

يجب دراسة و تقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل مفصل حتى يمكن تقرير الاعتماد عليه أثناء القيام بمهمة التدقيق و تحديد نوعية الاختبارات اللازمة عند تطبيق إجراءات التدقيق، حيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية التدقيق، اعتماداً على درجة أثره على نوعية و مصداقية المعلومة المالية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي، فاحترام مقوماته و الالتزام بإجراءاته يعطي للمعلومة المالية مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها.

ج- معيار كفاية الأدلة

يجب على المدقق الحصول على أدلة و براهين كافية و مقنعة عن طريق الفحص، الملاحظة الشخصية، الاستفسارات و المصادقات بغرض تكوين أساس مناسب لأداء الرأي على الكشوف المالية الخاضعة لعملية التدقيق، اعتماداً على التأكد من وجود المستندات التي تثبت صحة البيانات المالية المسجلة و سلامة المعالجة المحاسبية لها، من خلال الفحص، الملاحظة، الاستفسارات و المصادقات التي توفر للمدقق أساساً معقولاً و قاعدة متينة يستطيع على ضوئها إبداء رأي في محاييد حول الكشوف المالية موضوع التدقيق. يمكن تقسيم الأدلة إلى داخلية و خارجية كالآتي:

- ✓ **الأدلة الداخلية:** تشمل كل الدفاتر، السجلات المحاسبية، الشيكات، المستندات، طلبات الشراء و كل ما يتم إعداده داخل المؤسسة؛

✓ **الأدلة الخارجية:** تشمل على المصادقات من العملاء، الموردين، الملاحظات و الاستفسارات التي تجري خارج المؤسسة في البنوك، وكالات التأمين، إدارة الضرائب و غير ذلك من الأطراف الخارجية.

3- معايير إبداء الرأي

تعتبر معايير إبداء الرأي من طرف المدقق القائم بعملية التدقيق آخر معيار يجب الالتزام به، إذ ينبغي أن يوضح و يشير في التقرير المقدم و بكل صراحة عن رأي فني محايد حول مدى دلالة الكشوف المالية على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، من خلال العناصر الآتية:¹

- ✓ مدى سلامة مسار المعالجة المحاسبية للبيانات؛
- ✓ مدى احترام المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً؛
- ✓ الالتزام بالاستمرار في تطبيق الطرق المحاسبية المطبقة من سنة إلى أخرى، في حالة العكس يجب على الإدارة تقديم الحسابات و الكشوف الأخرى طبقاً للطرق السالفة التطبيق و الجديدة من جهة، و من جهة أخرى تحديد الفرق الناتج عن هذا التغيير؛
- ✓ تقديم توضيحات كافية من المسيرين حول الكشوف المالية و كافة الوثائق المتضمنة للمعلومات المحاسبية في نهاية كل دورة؛
- ✓ على المدقق أن يبدي رأياً فنياً محايداً حول مسار عملية التدقيق و أن يختار نوع التقرير المناسب له؛
- ✓ على المدقق تقليل الخطر خاصة ما يتعلق منه بعنصر ذو أهمية كبيرة، باستعمال برنامج موجه لكشف مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

III. الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتدقيق

الإطار المفاهيمي (أو الإطار المرجعي للتوصيات الدولية حول التدقيق و المهام المرتبطة به) تم تبنيه من طرف IASB-IAPC في أكتوبر 1987 من أجل النشر في فيفري 1988، تم دمج هذا النص ضمن الإطار المفاهيمي الخاص بمهام التأكيد لـ 2005 و ضمن معايير المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية (IAASB).²

¹: طواهر محمد التهامي و صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 53.

²: Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 2^e éd, op.cit, P 406.

من خلال معاييرها، يميز المجلس الدولي لمعايير التدقيق و التأكيد الدولية (IAASB) بين أربعة أنواع لمهام التأكيد: مهام "التدقيق"، مهام "الاختبار المحدود"، مهام تطبيق "الإجراءات المتفق عليها" و مهام "التجميع"، كالاتي:¹

- تهدف مهمة التدقيق إلى السماح للمدقق بالتعبير عن رأيه حول إعداد الكشوف المالية، في كل مظاهرها المعبرة، وفقا لمرجع محاسبي معرف (حسب المعيار ISA 200)؛
- تهدف مهمة الاختبار المحدود إلى السماح للمدقق بالاستنتاج، على أساس الإجراءات التي لا تستلزم تطبيق كافة الاجتهادات المطلوبة للتدقيق، عدم وجود حدث هام معبر لم يتم رفعه يجعله يظن بأن الكشوف المالية لم يتم إعدادها، في كل مظاهرها المعبرة، وفقا لمرجع محاسبي معرف (حسب المعيار ISRE 2400)*؛
- في مهمة الاختبار على أساس الإجراءات المتفق عليها، يطبق المدقق إجراءات التدقيق المحددة بالاتفاق المشترك بين المدقق، الكيان و الأطراف الأخرى المهتمون بإيصال المعاينات الناتجة عن أعماله، يستخرج المهتمون بالتقرير استنتاجات أعمال المدقق (حسب المعيار ISRE 4400)؛
- في مهمة التجميع، يستعمل المحاسب كفاءاته المحاسبية و ليس فقط الخاصة بالمدقق، من أجل جمع، ترتيب و تلخيص المعلومات المالية، مما يقوده إلى تلخيص المعلومات المفصلة في شكل مفهوم و قابل للاستغلال من دون التقييد بضرورة مراقبة التصريحات التي تركز عليها هذه المعلومات (حسب المعيار ISRE 4410).

المطلب الثالث: حقوق و مسؤولية محافظ الحسابات

يتعين على مجلس الإدارة خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ الحسابات، إعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ الحسابات من طرف الجمعية العامة.² يتحصل محافظ الحسابات المترشح من الكيان على ترخيص مكتوب لتمكينه من القيام بتقييم مهمة محافظة الحسابات، يسمح له بالاطلاع على تنظيم الكيان و فروعها، تقارير محافظي الحسابات للسنوات المالية السابقة و معلومات أخرى محتملة ضرورية لتقييم المهمة³ في عين المكان، دون نقل الوثائق أو نسخها، خلال أجل يحدده دفتر الشروط، كما يلزم محافظ الحسابات و مساعدوه بالسر المهني عند اطلاعهم على الوثائق و على وضعية الكيان.⁴

¹ : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 4^e éd, Dunod, Paris, 2012, P 422.

* : International Standards on Reviews Engagements.

²: المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، ص 23.

³: المادة 5، المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، ص 24.

⁴: المادة 6، المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، ص 24.

I. التعريف بمحافظ الحسابات

التدقيق عبارة عن وظيفة يقوم بها أشخاص أو مؤسسات مهنية مستقلة هدفها مراجعة البيانات الختامية و إبداء الرأي عن عدالة تلك البيانات، يطلق على الشخص الذي يقوم بعملية التدقيق و تقديم تقرير بيدي فيه رأيه حول الكشوف المالية للمؤسسة لفظ "المدقق"، من التسميات المرادفة أيضا لفظ "مراجع"، "مراقب"، "فاحص حسابات"، "محاسب قانوني"،¹ "محافظ الحسابات" و غيرها.

محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية، باسمه الخاص و تحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسة، انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به.²

يمكن تقسيم الأشخاص أو المؤسسات الذين يقومون بتدقيق الأنشطة الاقتصادية إلى: المدقق المستقل (الخارجي)، المدقق الداخلي و مدققي الحكومة، كالاتي:³

1- المدقق المستقل (الخارجي)

هو ذلك الشخص المؤهل، المستقل و المجاز للقيام بتدقيق البيانات المالية و تقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته، على سبيل المثال مدقق حسابات شركات المساهمة يقدم تقريره إلى الهيئة العامة التي عينته أو مجلس الإدارة و المساهمين؛

2- المدقق الداخلي

هو ذلك الشخص الموظف في المؤسسة التي يقوم بتدقيقها، حيث يوجد في جميع المؤسسات قسم للرقابة الداخلية و الذي يشمل فحص أنشطة المؤسسة و تقديم تقرير حولها إلى الإدارة العليا أو إلى لجنة المراجعة لأجل مساعدة الإدارة للوصول إلى أغراضها، يشمل عمل المدقق الداخلي تدقيق النشاط، تدقيق الرقابة و إعطاء الاستشارات الضرورية للمستويات الإدارية المختلفة؛

¹: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 108.

²: المادة 22، القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29 يونيو 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص 4.

³: هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

3- مدقو الحكومة

هم الموظفون في الإدارات العمومية، كإدارة الضرائب للقيام بواجبات التدقيق المحددة من قبل قوانين و لوائح حكومية.

II. حقوق و واجبات محافظ الحسابات

حتى يستطيع محافظ الحسابات أداء عمله بكفاءة و فعالية، ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ما له من حقوق و سلطات، ما عليه من واجبات و مسؤوليات وفقا لما تقضي به القواعد و المبادئ من ناحية و لما جرى عليه العرف من ناحية أخرى.

1- حقوق محافظ الحسابات

تتمثل حقوق محافظ الحسابات في المجالات و النواحي، التي تعتبر الأساس في تحديد ما يجب أن يتمتع به من سلطات تساعده في تطبيق برنامج التدقيق و تحقيق الأهداف بدرجة عالية من الفعالية، فيما يأتي:¹

- طلب أي مستندات، دفاتر أو سجلات و الاطلاع عليها للحصول على بيان معين، معلومة أو تفسير نتيجة معينة، الاطلاع على القوانين و اللوائح التي تنظم طبيعة عمل و نشاط المؤسسة؛
- طلب أي تقرير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول و في أي مستوى إداري في المؤسسة لتوضيح أمر ما؛
- فحص و تدقيق الحسابات المختلفة و السجلات وفقا للتنظيم المعمول به من ناحية و وفقا لما تقضي به القواعد و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- جرد الخزائن المختلفة في المؤسسة عند الحاجة إلى ذلك، للتأكد مثلا من الأوراق المالية المحفوظة فيها (كالأسهم و السندات) أو الأوراق النقدية و فئاتها المختلفة؛
- فحص أصول المؤسسة على اختلاف أنواعها، للتحقق من الالتزامات المستحقة على المؤسسة و الاتصال بدائنها للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات؛
- دعوة الجمعية العامة للمساهمين للانعقاد في الحالات الاستعجالية التي لا تتطلب التأجيل؛

¹: سامي محمد الوقاد و لؤي وديان، مرجع سبق ذكره، ص 105-106.

- حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، من أجل تقديم تقريره و عرضه، مناقشته و الرد على استفسارات الأعضاء.

2- واجبات محافظ الحسابات

حسب المادة 23 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، تخص واجبات محافظ الحسابات مهام فحص قيم و وثائق المؤسسة، إضافة إلى مراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير، يضطلع محافظ الحسابات بالمهام الآتية:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة، صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة و كذا الأمر بالنسبة للوضع المالية و ممتلكات الشركات و الهيآت؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة و مجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها و المؤسسات أو الهيآت التابعة لها أو بين المؤسسات و الهيآت التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين و الجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، و من طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛
- عندما تُعدُّ الشركة أو الهيئة حسابات مدججة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة و انتظام الحسابات المدعمة و المدججة و صورتها الصحيحة، ذلك على أساس الوثائق المحاسبية و تقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.¹

III. تقرير محافظ الحسابات و مسؤوليته

وفقا للمادة 25 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد:

¹: المادة 24، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص 7.

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدججة، عند الاقتضاء؛
- تقرير حول الاتفاقيات المنظمة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة و النتيجة حسب السهم أو حسب الحصص الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

1- تقرير محافظ الحسابات

يعتبر تقرير محافظ الحسابات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المختلفة التي يخدمها المدقق، كإدارة الضرائب، المستثمرين، المقرضين، إدارة المؤسسة، رجال الاقتصاد و غيرهم، كونها تولي تقرير المدقق عناية فائقة حيث تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها و رسم سياساتها الحالية منها و المستقبلية.¹ تقرير محافظ الحسابات عبارة عن وثيقة مكتوبة صادرة من شخص توافرت فيه مقومات علمية، عملية و شخصية معينة، توفرت له ضمانات تجعله أهلاً لإبداء رأي في محاييد يُعتمدُ عليه، يتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل و رأيه في انتظام و دقة ما تحتويه الدفاتر و السجلات من بيانات محاسبية و مدى تعبير² الكشوف المالية عن واقع الوضعية المالية للمؤسسة و حقيقة نتيجتها في نهاية السنة المالية.

يتعين على محافظي الحسابات المتضامنين إعداد تقاريرهم القانونية بصفة مشتركة، حيث يعبرون فيها عن آرائهم حتى في حالة الاختلاف.³ الواقع أن يقوم محافظ الحسابات بإبداء رأيه الفني حول المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي، باستعمال أحد أنواع التقارير الآتية:⁴

¹: خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 89.

²: سامي محمد الوقاد و لؤي وديان، مرجع سبق ذكره، ص 243.

³: المادة 4، المرسوم التنفيذي رقم 11-73 المؤرخ في 16 فبراير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، ص 11.

⁴: طواهر محمد التهامي و صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 54-57.

❖ التقرير النظيف؛

❖ التقرير التحفظي؛

❖ التقرير السالب؛

❖ تقرير عدم إبداء الرأي.

أ- التقرير النظيف

يعتبر التقرير النظيف الموضح لرأي محافظ الحسابات الإيجابي حول المعلومات المحاسبية أحد الأنواع القليلة، كونه يعبر عن تمثيل الكشوف المالية لنتيجة أعمال المؤسسة و مركزها المالي تمثيلا عادلا طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذ يقوم هذا التقرير على أساس تبني نظام سليم للرقابة الداخلية بكل مقوماته و إجراءاته، و على أساس سلامة المعالجة المحاسبية. يدل هذا التقرير على تبني محافظ الحسابات لمعايير التدقيق المتعارف عليها من جهة و من جهة أخرى سلامة الممارسة المحاسبية داخل المؤسسة؛

ب- التقرير التحفظي

يعتبر التقرير التحفظي امتداد معدل للتقرير النظيف، كونه يشير إلى بعض التحفظات التي يراها المدقق ضرورية للوصول إلى معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، في هذا الإطار يشير المدقق إلى هذه التحفظات بكل وضوح و صراحة، كما يحدد تأثيرها على الوضعية الحقيقية، الكشوف المالية للمؤسسة و مركزها المالي؛

ج- التقرير السالب

يصدر محافظ الحسابات هذا التقرير، إذا قام بعملية التدقيق وفقا لمعاييرها و رأى بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي لم يتم إعدادها وفقا لمعالجة سليمة و لم يراعى في معالجتها و عرضها تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كأن يقيم و يسجل جزء كبيراً من الأصول غير الجارية على أساس قيمة مقدرة بدلاً من التكلفة الحقيقية لها؛

د- تقرير عدم إبداء الرأي

يكون تقرير عدم إبداء الرأي عادة عند استحالة تطبيق إجراءات التدقيق التي يرى محافظ الحسابات ضرورة استخدامها، كاستحالة حصوله على الأدلة و البراهين التي تساعد على إبداء رأيه أو عدم كفاية نطاق الفحص

بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عملية التدقيق أو بسبب ظروف خارجة عن إرادة هذه الأخيرة و محافظ الحسابات على حد سواء.

2- مسؤولية محافظ الحسابات

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته و يلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج.¹ تقسم المسؤوليات التي تقع على عاتق محافظ الحسابات إلى ثلاثة أشكال و هي: المسؤولية المدنية، المسؤولية الجزائية و المسؤولية التأديبية.

أ- المسؤولية المدنية

يُشترطُ لقيام المسؤولية المدنية على محافظ الحسابات ثلاثة شروط، تتمثل في:²

- حدوث الخطأ؛
- وقوع الضرر؛
- وجود علاقة سببية بين الخطأ و الضرر.

من حيث المبدأ، يلتزم محافظ الحسابات أثناء تأدية مهامه بتوفير الوسائل دون النتائج، مما يستلزم على عميله أن يثبت ما يأتي:

- إما الخطأ العمدي من محافظ الحسابات؛
- إما التقصير من محافظ الحسابات: من خلال مقارنة ما قام به محافظ الحسابات و ما يجب أن يقوم به أخذًا بعين الاعتبار الاجتهادات العادية ووفقا للمعايير المهنية؛

يعد محافظو الحسابات مسؤولين تجاه الشركة أو الهيئة عن الأخطاء التي يرتكبونها أثناء تأدية مهامهم و يتحملون بالتضامن سواء اتجاه الشركة أو الهيئة أو تجاه الغير الأضرار الناجمة عن مخالفة أحكام القانون و لا يتبرؤون من مسؤوليتهم فيما يخص المخالفات التي لم يشتركوا فيها إلا إذا برهنوا على أنهم قاموا بالمتطلبات العادية لمهمتهم و أنهم أعلنوا و أدانوا هذه المخالفات في مجلس الإدارة و ان لم تتم معالجة ذلك بصفة ملائمة في الجمعية العامة الأقرب

¹: المادة 59، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص 10.
²: شريفي عمر، محافظ الحسابات بين المهام و المسؤوليات: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر-الواقع و الأفاق-، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، يومي 11-12 أكتوبر 2010، ص 6-7.

انعقادا بعد اعلامهم بذلك.¹ يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه. و يعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام القانون.²

من وجهة نظر المؤسسة محل التدقيق، يكون هناك خطأ عندما لا يتولى محافظ الحسابات أداء مهمة معينة على أكمل وجه، أو عندما يتخلى على إحدى التزاماته مثل الغياب، عدم كفاية الرقابة التي مارسها أو عدم كشف بعض الحقائق المتعلقة بأعمال الغش و التلاعبات لمجلس المساهمين.

فيما يخص الضرر، يجب أن يكون أكيد، مباشر و فيه تعدي على حق مكتسب. الضرر في الغالب، عبارة عن خسارة مالية يتعرض لها العميل أو الغير، كأن يستثمر شخص أمواله في شركة قبل تصنيفها على أساس أن محافظ الحسابات صادق على الصورة الوفية لها دون أي ملاحظة عن استمرارية استغلال المؤسسة. يجب على المتضرر أن يثبت العلاقة السببية بين الخطأ و الضرر، التي تنشأ عندما يكون تنفيذ الاجتهادات العادية يمنع حدوث الضرر، فمثلا نقص الرقابة اللازمة لمحافظ الحسابات هي أصل الضرر المحتمل من طرف الموردون الذين لم يجددوا عقودهم مع المؤسسة بسبب وضعيتها المالية.

ب- المسؤولية الجزائية

يمكن أن يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية طبقا لقانون الإجراءات الجزائية تجاه كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.³ كما يمكن لمحافظ الحسابات كغيره من الأشخاص أن يرتكب جريمة جنائية مثل النصب، خيانة الأمانة، مخالفة تشريع العمل بصفته رب عمل، مخالفة التشريع الضريبي بصفته متعامل اقتصادي خاضع للضرائب و الرسوم و هناك مخالفات أخرى تخص مهنة محافظ الحسابات قد تُرتكب و يُعاقب عليها القانون الجنائي كاستعمال غير الشرعي لصفة محافظ الحسابات. لا يمكن الحديث عن المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات إلا بتوفر ثلاث عناصر رئيسية، هي كالآتي:⁴

- العنصر القانوني: حيث لا يمكن لفعل أن يكون مخالفة إلا بوجود نص قانوني؛
- العنصر المادي: يجب أن يكون الفعل قد أنجز فعلا؛

¹: المادة 45، القانون رقم 08-91 المؤرخ في 27 أبريل 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، ص 656.

²: المادة 61، القانون رقم 01-10 المؤرخ في 29 يونيو 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص 10.

³: المادة 52، القانون رقم 08-91 المؤرخ في 27 أبريل 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، ص 656.

⁴: شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 7.

■ العنصر الأخلاقي: حيث يجب أن يحدث الخطأ عمدا و بشكل مفترض.

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني،¹ كما قد يجد نفسه مسؤولا جنائيا عند تقديمه معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة كأن يعتمد تزوير أي بيانات أو كتابة ملاحظات و تفسيرات مضللة على طلب، تقرير أو مستند يجب تقديمه وفقا للقانون... إلخ.²

ج- المسؤولية التأديبية

يمكن أن يترتب على محافظي الحسابات، المسؤولية الانضباطية تجاه المنظمة الوطنية عن كل مخالفة أو تقصير في القواعد المهنية.³ من بين التصرفات التي تعتبر كمخالفات أو تقصير في القواعد المهنية ما يأتي:⁴

- خرق القانون و القواعد المهنية؛
- التقصير المهني الخطير (التهاون)؛
- السلوك غير الملائم و المتعارض مع نزاهة، أمانة و شرف المهنة، حتى و إن لم يتعلق بالمهنة.

الخطأ التأديبي و إن كان منصوص عليه في القوانين إلا أنه ينطوي على مفهوم واسع، يستحيل بذلك حصر جميع الأعمال التي تعتبر انتهاكا للقواعد المهنية، الأمر الذي يجعل الكثير من المشرعين يلجؤون إلى مفهوم عام للخطأ و يعطي بذلك سلطة التقدير إلى الجهاز المنوط به توقيع العقوبة التأديبية.⁵

يتمثل الهدف من العمل الانضباطي (التأديبي) في الدفاع عن المصلحة المهنية العامة و شرف المهنة، هو يختلف عن العمل الجنائي و المدني لأنه:⁶

- يمكن أن يتهم محافظ الحسابات بخطأ تأديبي عن عمل معين على الرغم من أنه لم يدان عليه سواء جزائيا أو مدنيا؛
- يمكن أن يدان على المستوى التأديبي على نفس العمل الذي قد أدين عليه جزائيا أو مدنيا.

¹: المادة 62، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص 10.
²: أحمد لعماري و حكيمة مناعي، مرجع سبق ذكره، ص 11.
³: المادة 54، القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، ص 656.
⁴: شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 11.
⁵: طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، دفاثر السياسة و القانون، العدد 9، جامعة ورقلة، جوان 2013، ص 44.
⁶: شريقي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 7.

يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهمته، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفه، تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها، وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها، في:¹

- الإنذار؛
- التوبيخ؛
- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر؛
- الشطب من الجدول.

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها.

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية على المعلومة المالية

أدى ظهور المؤسسات الكبرى إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية باعتبارها نظاما يساعد الإدارة في تحقيق أهدافها، الرقابة الداخلية هي مرادف للرقابة داخل التنظيم حيث ارتبطت في مراحلها الأولى بحماية الخزينة باعتبارها أكثر الأصول عرضة للتلاعب و الاختلاس، تتحقق هذه الحماية باتباع الوسائل الكفيلة كتحديد واجبات و مسؤوليات أمين الخزينة و الفصل بين الاختصاصات المتعارضة لعميات التحصيل و التسجيل، بعد ذلك امتد اهتمام الرقابة الداخلية إلى رقابة المخزون و غيره من الأصول الأخرى ثم توسعت بعد ذلك لتتضمن الوسائل الكفيلة بضمان صحة البيانات المحاسبية و دقتها.²

المطلب الأول: الرقابة الداخلية و أهدافها

كي تتوفر المعلومة الناتجة عن المحاسبة على الخصائص النوعية المرتقبة من طرف الإطار المفاهيمي، يجب على المؤسسة وضع أنظمة فعالة للرقابة الداخلية،³ شهدت الرقابة الداخلية كوظيفة إدارية تطورا ملموسا خاصة منذ مطلع

¹: المادة 63، القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، ص 10.

²: إيهاب نظمي و هاني العزب، تدقيق الحسابات، ط1، دار وائل، عمان، 2012، ص 131.

³: Contrôle interne et organisation comptable de l'entreprise [en ligne], P 1, Format PDF, disponible sur : http://www.procomptable.com/qualite/Contrôle_interne.pdf, (consulté le 12.04.2015 à 22 :14).

القرن الحادي والعشرين، حيث يعد النموذج الدولي COSO* بمختلف إصداراته قفزة نوعية في مجال الرقابة الداخلية ليمثل مرجعا دوليا مميذا للغاية، جمع بين الثراء الأكاديمي، الحس المهني و خبرة الممارسة المهنية العملية.¹

I. مفهوم الرقابة الداخلية

مصطلح الرقابة الداخلية « Contrôle Interne » بالفرنسية هو الترجمة الأدبية للعبارة الأنجلوساكسونية « Internal Control » أو (Business Control) عند الأمريكيين، حيث يعني الفعل « to control » حفظ التحكم في الوضعية، أما بالفرنسية كلمة « contrôle » تضيف في المفهوم كواقعة ممارسة عملية الاشراف على أي شيء من أجل تقييمه.²

الرقابة الداخلية عبارة عن جهاز للمؤسسة، مُعرّف و يتم تنفيذه تحت مسؤولية المؤسسة. يتضمن مجموع الوسائل، السلوكات، الإجراءات و التصرفات المكيفة مع الخصائص الذاتية لكل مؤسسة التي:³

- تشارك في التحكم في أنشطتها، فعالية عملياتها و الاستعمال العقلاني لمواردها؛
- تسمح لها بالأخذ في الحسبان الطريقة المناسبة للأخطار المعبرة، التي تكون عملياتية، مالية أو تلك المتعلقة بالمطابقة.

يركز الجهاز بالخصوص على ضمان:⁴

- المطابقة للقوانين و التنظيمات؛
- تطبيق التعليمات و التوجيهات المحددة من طرف الإدارة العامة أو مجلس الإدارة؛
- السير الحسن للمسارات الداخلية للمؤسسة، خاصة تلك المتعلقة بالمحافظة على الأصول.
- موثوقية المعلومات المالية.

الرقابة الداخلية إذن ليست محدودة ضمن مجموعة من الإجراءات أو مسارات محاسبية و مالية.

* : Committee Of Sponsoring Organization of the treadway Commission.

¹ : عبد الوهاب نصر علي، معايير الرقابة و المراجعة الداخلية وفقا لأحدث الإصدارات الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016، ص 3.

² : Frédéric Bernard et autres, Contrôle interne, 4^e éd, Maxima, Paris, 2013, P 23.

³ : Jacques Renard, Comprendre et mettre en œuvre le contrôle interne, Eyrolles, Paris, 2012, P 5.

⁴ : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 4^e éd, op.cit, P 534.

تنقسم الرقابة الداخلية إلى صنفين من الرقابة:¹

- الرقابة الإدارية أو العملية، التي تهدف للمؤسسة ضمان تحقيق الأهداف المحددة بمساعدة الممارسات التي تسمح بزيادة الفعالية في كل وظائف المؤسسة. يجب تطبيق هذه الممارسات من طرف عمال مؤهلين بما في ذلك العمليات التي يجب الإشراف و الرقابة عليها؛
- الرقابة المحاسبية و المالية، التي تتميز بتنظيم و إجراءات مباشرة مرتبطة بالمحافظة على الأصول و موثوقية الكشوف المالية.

II. المرجع الدولي للرقابة الداخلية

يقترح المرجع الدولي COSO التعريف الآتي للرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية عبارة عن مسار يتم تنفيذه من طرف مجلس الإدارة، المديرين و عمال المنظمة، مُوجّه لتوفير

ضمان معقول حول تحقيق الأهداف الآتية:²

- تحقيق و أمثلة العمليات؛
- موثوقية المعلومات المالية؛
- المطابقة للقوانين و التنظيمات المعمول بها.

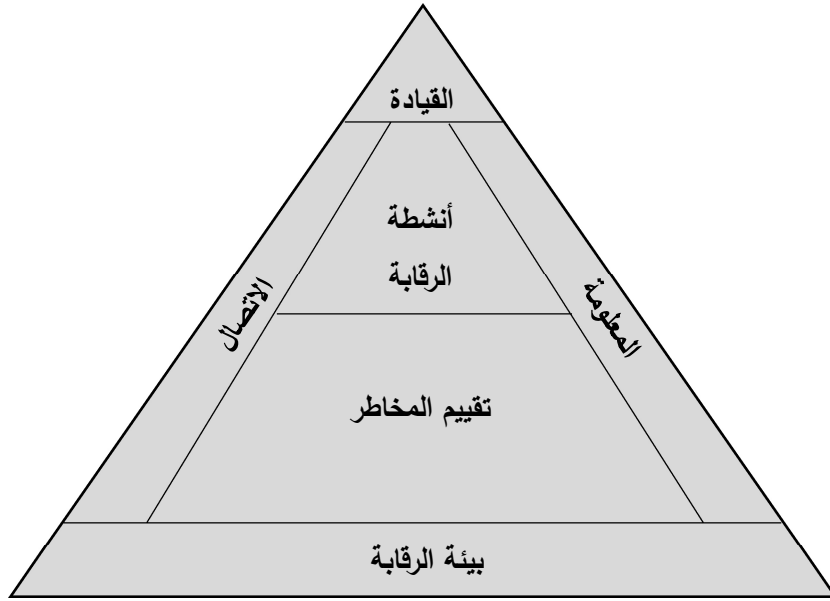
يقسم COSO الرقابة الداخلية إلى خمسة أجزاء، تم تمثيلها على شكل هرم عالمي معروف باسم "هرم COSO"، يستند على قاعدة: بيئة الرقابة. يتضمن ثلاثة طوابق: تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، القيادة. الكل مدعوم بإطار: المعلومة و الاتصال.³

¹ : Frédéric Bernard et autres, op.cit, P 24.

² : Frédéric Bernard et autres, ibid, P 25.

³ : Jacques Renard, op.cit, P 53.

الشكل رقم (11): هرم COSO



Source : Jacques Renard, op.cit, P 54.

تتمثل أجزاء الرقابة الداخلية حسب COSO في ما يأتي:¹

- ❖ **بيئة الرقابة:** تشكل بيئة الرقابة القاعدة الأساسية للرقابة الداخلية حسب COSO. تقتضي فكرة بيئة الرقابة أخلاقاً و سياسة عامة حساسة بالرقابة. تنتشر الأخلاق بفضل مجلس الإدارة و التسيير الواعي بضرورة إثبات الميثال (السلامة) و نشر ثقافة المؤسسة المثمنة لحاجة الرقابة لدى العمال.
- ❖ **تقييم المخاطر:** يكمن تقييم المخاطر في اكتشاف و تحليل العوامل المؤدية للإخلال بتحقيق الأهداف و هو عبارة عن مسار مستمر و متكرر، حيث الأخطار المغطاة أكثرها الداخلية من الخارجية، مع الحذر من المخاطر الخاصة و من التغيرات، من خلال القيام بتسيير المخاطر.
- ❖ **أنشطة الرقابة:** أنشطة الرقابة عبارة عن رقابة تطبيق المعايير و الإجراءات المعرفة من طرف الإدارة و التسيير في ديناميكية التحكم في المخاطر، يمكن تقسيم أنشطة الرقابة إلى عدة أصناف:
 - الرقابة الاستكشافية / الرقابة الوقائية،
 - الرقابة بالإعلام الآلي / الرقابة اليدوية،
 - الرقابة الهيكلية / الرقابة العملية.

¹ : Frédéric Bernard et autres, op.cit, P 26-27.

❖ **المعلومة و الاتصال:** يجب أن تكون المعلومة ذات دلالة، مضبوطة و دقيقة، في الوقت المطلوب و منشورة للمستعمل المناسب، يجب أن يكون سيرها متعدد الاتجاه (هابط، صاعد و عرضي) و يتضمن المعلومات الخارجية، الاتصال هو وسيلة لا غنى عنها لنقل المعلومة -خاصة توجيهات الإدارة العامة- و خصائصها الضرورية المتمثلة في الفعالية و الوضوح.

❖ **القيادة:** يسمح نظام القيادة بتأكيد فعالية الرقابة الداخلية. يجب أن يتضمن معالجة ضعف الرقابة الداخلية المكتشف بهدف تقوية تحقيق الأهداف. تتم من خلال قيادة الجميع من طرف كل مسؤول في حدود مستواه الإداري.

إدارة خطر المؤسسة (Entreprise Risk Management) تسمى بـ COSO II و هي امتداد لـ COSO.¹

تتمثل رسالة COSO II في إثبات أنه من أجل التحكم الجيد في الأنشطة لا يمكن تقييم المخاطر، بل يجب تسييرها بطريقة اجمالية، لهذا سميت بإدارة خطر المؤسسة ERM.*²

لاحظنا من قبل أن مختلف طوابق هرم COSO تم ترتيبها حسب نوعيتها المكونة الضرورية، نجدها أيضا في الشكل البياني لـ COSO II كالاتي:³

- بيئة الرقابة تسمى هنا "البيئة الداخلية"؛
- أنشطة الرقابة؛
- المعلومة و الاتصال؛
- القيادة.

لكن الفرق الأساسي و المشاركة الرئيسية: في مكان التقييم البسيط للمخاطر، نجد أربعة عناصر التي أضيفت إلى عناصر COSO و تضع رمزا اجماليا للخطر، في الواقع تتمثل إدارة المخاطر في:

- تعريف الأهداف؛
- تحديد الأحداث؛

¹ : Frédéric Bernard et autres, op.cit, P 31.

* : Entreprise Risk Management.

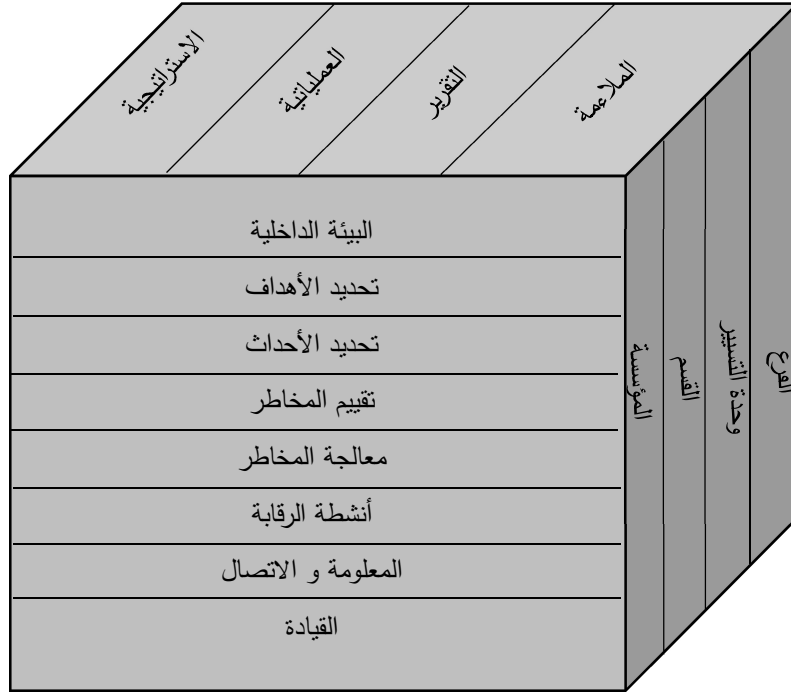
² : Jacques Renard, op.cit, P 71.

³ : Jacques Renard, op.cit, P 73-74.

- تقييم المخاطر؛
- معالجتها.

أي بمجموع ثمانية عناصر عوض خمسة عناصر.

الشكل رقم (12): مكعب COSO II



Source : Jacques Renard, op.cit, P 74.

- ✓ يقدم هذا المكعب في الوجه الأمامي العناصر الثمانية للرقابة الداخلية كآلي: ¹
- ❖ **البيئة الداخلية:** تشكل أساسيات الرقابة الداخلية مثلما في المرجع COSO و تركز تسيير المخاطر على مستوى الإدارة العامة، مجلس الإدارة أو مجلس الاشراف.
- ❖ **تحديد الأهداف:** يجب تحديد أهداف المؤسسة بدلالة تحمل المنظمة للمخاطر، تحدد هذه الأهداف المخاطر المقبولة و نتيجة لوضع جهاز الرقابة الداخلية لتقييم المخاطر.
- ❖ **تحديد الأحداث:** يجب تحديد سياق المخاطر المطبق على جل المنظمة و أنشطتها، تجميعها و ترتيبها حسب الأنواع أو المخاطر:
- حسب الأنواع الكبرى للمخاطر:

¹ : Frédéric Bernard et autres, op.cit, P 31-33.

- الاستراتيجية؛
- المالية؛
- القانونية و التنظيمية؛
- العملياتية (المسار العملي للأنشطة و الحرف)؛
- الصورة؛
- البشرية و السياسة الاجتماعية؛
- البيئة؛
- الصحية.
- حسب طبيعة المخاطر:
 - الداخلية (الذاتية)؛
 - الخارجية (غير الذاتية).
- ❖ **تقييم المخاطر:** يجب تقييمها و عرضها حسب :
 - التأثير (شدة التأثير): كبير، معبر، محدود؛
 - تحديد الكمية: بالنسبة المتوية بالنسبة للنتيجة العملياتية و/أو بثمين العرض؛
 - احتمال الوقوع: نادر جدا، نادر، احتمالي، احتمالي جدا.
- ❖ **معالجة المخاطر:** يجب اقتراح ترتيبا لعالم للمخاطر حسب طبيعة المخاطر الجوهرية و الملازمة للمسار الملائم مع الاستراتيجية للإجابة على المخاطر المختارة:
 - حذف المخاطر؛
 - تحويل المخاطر؛
 - أو التقييد الداخلي للمخاطر.
- ❖ فيما يخص أنشطة الرقابة، المعلومة و الاتصال، القيادة تأخذ نفس المفاهيم لـ COSO.
- ✓ ينسخ في الوجه العلوي مناطق ممارسة الرقابة الداخلية مرتبة حسب الطبيعة و الموافقة لأربعة أصناف من الأهداف كالآتي:¹
 - الاستراتيجية: تخص الرقابة الداخلية للمسيرين و أعضاء الحكومة؛

¹ : Jacques Renard, op.cit, P 75.

- **العملياتية:** للتذكير بأن الرقابة الداخلية تغطي مجمل المجال العملياتي و ليس فقط الطبيعة المالية؛
- **التقرير:** الذي يستحق اهتماما خاصا في حالة وجود لامركزية واسعة، خصوصا في حالة اللامركزية الجغرافية المهمة و المتباعدة.
- **الملاءمة:** اعتبارا لأهميتها في الأنشطة المنتظمة.
- ✓ يستعيد في الوجه الجانبي مناطق ممارسة الرقابة الداخلية مرتبة حسب الوجهة كالآتي:¹
- **المؤسسة:** كل المؤسسات مهما يكن قطاع نشاطها (عام، خاص، تعاوني أو نقابي)
- **القسم:** في كل مؤسسة، جل الأنشطة دون استثناء؛
- **وحدة التسيير:** من أجل توضيح وجوب الهبوط إلى أقل مستوى مسؤولية، كلٌ لديه رقابة داخلية خاصة؛
- **الفرع:** وجود هيكل قانوني مستقل لا يزيل متطلبات التحكم الجيد في الأنشطة من طرف المؤسسة الأم.

.III أهداف الرقابة الداخلية

تهدف الرقابة الداخلية بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها، فمن خلال الرقابة الداخلية تتم مراجعة جميع العمليات المالية في المؤسسة و ذلك لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة،² يمكن تقسيم أهداف الرقابة الداخلية إلى أربعة أصناف: حفظ الأصول، تحقيق أمثلية الموارد، احترام التوجيهات و موثوقية المعلومات، كالآتي:³

1- حفظ الأصول

محمل المسارات العملياتية، الصناعية، التجارية و المالية هي معنية، فالسير الحسن للمسارات يتطلب إعداد المعايير، المبادئ، وضع مؤشرات الأداء و المدرودية، كل الأحكام المأخوذة في التسيير الحالي للأعمال يجب أن تسمح بالحفظ الجيد "للأصول" المسلمة إلى كل فرد في إطار المسؤوليات الممنوحة له. يمكن أن تختفي هذه الأصول بسبب السرقة، الغش، عدم الإنتاجية، الأخطاء أو نتيجة لسوء قرارات تسيير أو لضعف الرقابة الداخلية، مما يستلزم العناية الخاصة بواسطة مسارات خاصة بإعداد و معالجة المعلومة المحاسبية و المالية؛

¹ : Jacques Renard, op.cit, P 75.

²: نعمة كاظم حسين و أحمد محسن حسن، دور الرقابة الداخلية في حماية أصول و أموال المنظمة -دراسة تطبيقية في جامعة بابل-، مجلة جامعة بابل، المجلد 15، العدد 3، 2008، ص 901.

³ : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 4^e éd, op.cit, P 536-537.

2- تحقيق أمثلية الموارد

الإعلان عن هذا الهدف، يدل على عدم حصر الرقابة الداخلية في بُعد واحد المتمثل في احترام المعايير، يجب أن يبدأ من المعيار وتركيز الجميع على الفعالية، من أجل تحقيق ذلك يجب أن نحدد كهدف الطموح إلى التسيير الأمثل؛

3- احترام التوجيهات

في الكيان الصغير، يمكن للمسؤول أن يراقب مباشرة مرؤوسيه بإعطائهم التعليمات الضرورية و متابعتهم شخصيا في التنفيذ، كما يمكنه تفويض سلطاته في حالة الهيكل التنظيمي المهم.¹ يعني احترام التوجيهات احترام القواعد الداخلية و الخارجية، يُدكر هذا الهدف بالقاعدة المهمة التي مفادها أنه لا يمكن للرقابة الداخلية أن تكون وسيلة لتغيير القانون أو التنظيمات. يركز أعضاء COSO بالخصوص على هذا المظهر للتذكير أنه لا يمكن التحايل بالقواعد و تسيير أعمالها بتقليل مخاطرها، بمعنى الحصول على رقابة داخلية كافية. تضبط القوانين و التنظيمات المعمول بها المعايير و السلوكات التي تدرجها المؤسسات ضمن أهدافها المتعلقة بالملاءمة، نظرا لوجود العديد من المجالات (قانون الشركات، القانون التجاري، الحماية، البيئة، المجتمع إلخ) من الضروري على المؤسسة امتلاك منظمة تسمح لها بمعرفة مختلف القواعد المطبقة، أن تكون على علم في الوقت المهم بالتغيرات الحاصلة لها (اليقظة القانونية)، تدوين هذه القوانين في إجراءاتها الداخلية، إضافة إلى إعلام و تكوين الموظفين بالقواعد التي تعينهم.

4- موثوقية المعلومات

يجب أن يسمح النظام بفحص دقة المعلومة² كما يجب أن يعي كل شخص بعدم إصدار إلا المعلومات الموثوقة، التي تم فحصها. نجد هنا قلق المسؤولين الماليين حول التحكم في المعلومات المالية. لا يمكن تصور تحكم مناسب للأنشطة إذا كانت المعلومات التي تم الكشف عنها من طرف كل شخص معرضة للنزاع و لا تستند إلى اليقين. لا يمكن الحصول على موثوقية المعلومة المالية إلا بفضل وضع إجراءات للرقابة الداخلية القابلة للتسجيل بإخلاص كل العمليات التي تحققها المنظمة. من الضروري أيضا على المنظمة أن تضمن التسجيلات المحاسبية، غالبا يتم تنفيذ

¹ : Norbert MUSELIER, Le contrôle interne : un outil pour faire vivre le projet associatif [en ligne], Juris associations, n° 311, Janvier 2005, P 38, Format PDF, disponible sur : <<http://www.pkfaudit.fr/articles/11%20Controle%20interne.pdf>>, (consulté le 12.04.2015 à 22 :18).

² : Norbert MUSELIER, op.cit, P 37.

هذه التسجيلات داخليا لعدد من الدورات: المشتريات-الموردون، المبيعات-العملاء، المخزونات، الأجور-العمال، التثبيتات، الخزينة.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للرقابة الداخلية

تؤدي الرقابة الداخلية دورا ثلاثيا، حيث تسمح بضمان التطبيق الصحيح للقرارات المتخذة مما يشكل مظهرا لانتقال المعلومة، كما تضمن المستوى الأدنى لجودة الخدمة المقدمة أو المنتج المصنع مما يشكل رقابة مباشرة أو غير مباشرة للمنتوج، إضافة إلى كشف العيوب الرئيسية للتسيير، بمعنى المساهمة في الاشتغال المنسجم للنظام.¹

I. المبادئ العامة للرقابة الداخلية

تعتمد الرقابة الداخلية على بعض المبادئ التي تمنح لها جودة مرضية، تم تحديدها منذ زمن طويل من طرف مجلس OEC* سنة 1977، تتمثل في: التنظيم، التكامل، الدوام، العالمية، الاستقلالية، المعلومة، الانسجام، كالآتي:²

1- مبدأ التنظيم

لكي تكون الرقابة الداخلية مُرضية، من الضروري على تنظيم المؤسسة أن تتوفر على بعض المميزات، يجب أن يكون التنظيم: قبلي، مُكيّف و قابل للتكيف، قابل للفحص و رسمي. يتم إعداد التنظيم تحت مسؤولية رئيس المؤسسة، تتمثل هذه المسؤولية في تحديد الأهداف، تحديد مسؤوليات الأفراد (الهيكل التنظيمي)، تحديد اختيار و امتداد الوسائل المستعملة.

2- مبدأ التكامل

يجب أن تسمح الإجراءات المنفذة بسير النظام الآلي للرقابة المنفذ من خلال التقاطعات، الرقابة المتبادلة أو الوسائل التقنية المناسبة. تسمح التقاطعات بضمان موثوقية انتاج المعلومة بواسطة الاستعلامات الصادرة عن مصادر مختلفة. تسمح الرقابة المتبادلة بالمعالجة اللاحقة أو الآنية للمعلومة بنفس الإجراء، لكن من طرف عون آخر من

¹ : Benoît Pigé, Audit et contrôle interne, 3^e éd, EMS, Paris, 2009, P 10.

* : Ordres des Experts-Comptables.

² : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 2^e éd, op.cit, P 514-516.

وجهة فحص هوية النتائج المحصلة. تضم الوسائل التقنية مجمل العمليات التي تتجنب، تصحح أو تخفف التدخل البشري الناتج عن الأخطاء، الإهمال و الاحتيال (المعالجة الآلية بالإعلام الآلي، مفاتيح الرقابة).

3- مبدأ الدوام

يفترض تنفيذ تنظيم المؤسسة و نظام تنظيمه -الرقابة الداخلية- استدامة هذه الأنظمة، حيث تعتمد هذه الاستدامة على الاستغلال.

4- مبدأ العالمية

يعني مبدأ العالمية أن الرقابة الداخلية تخص كافة الأفراد في المنظمة، في كل وقت و في كل مكان.

5- مبدأ الاستقلالية

يقتضي مبدأ الاستقلالية تحقيق أهداف الرقابة الداخلية باستقلالية عن طرق، عمليات و وسائل المؤسسة.

6- مبدأ المعلومة

يجب أن تستجيب المعلومة إلى بعض المعايير كالدلالة، الأهمية، الموضوعية و الفحص. كي تكون المعلومة التي تحويها الكشوف المالية مهمة للمطلعين عليها، يجب أن تتوفر على أربعة خصائص نوعية ضرورية تتمثل في: الوضوح، الدلالة، الموثوقية و القابلية للمقارنة.

7- مبدأ الانسجام

يعني هذا المبدأ ملاءمة الرقابة الداخلية لخصائص المؤسسة و محيطها، حيث يجب أن تكون الرقابة الداخلية مكيّفة مع تسيير المؤسسة.

II. مقومات الرقابة الداخلية

تتمثل المقومات الأساسية للرقابة الداخلية فيما يأتي:¹

- خطة تنظيمية يراعى فيها تسلسل الاختصاصات، تحديد المسؤوليات و الواجبات بدقة و وضوح؛

¹: سامي محمد الوقاد و لؤي وديان، مرجع سبق ذكره، ص 178.

- برنامج مرسوم يضمن حسن اختيار الموظفين، كفاية تدريبهم على طبيعة الأعمال التي يؤديونها و علاقة هذه الأعمال بالمؤسسة ككل؛
- نظام محاسبي سليم يستند على مجموعة متناسقة و متكاملة من الدفاتر، السجلات و المستندات لجمع، تبويب و تلخيص البيانات بدقة و سهولة؛
- مراجعة دقيقة للعمليات قبل و بعد التنفيذ، للتأكد من جدية و قانونية هذه العمليات؛
- نظام دقيق لعرض النتائج في صورة تقارير و جداول إحصائية على المستويات الإدارية المختلفة بالمؤسسة؛
- مجموعة من وسائل و برامج الإعلام الآلي لضبط الحسابات و ضمان توازنها.

.III ممثلو الرقابة الداخلية

في هذا الإطار، جل أعضاء المنظمة معنيون، لكن بالخصوص ما يأتي:¹

1- مجلس الإدارة

يقوم بتقييم الخصائص الضرورية للرقابة الداخلية انطلاقا من تقارير الإدارة العامة؛

2- هيئة المراجعة

تقوم بضمان الاشراف الحذر و المنتظم لجهاز الرقابة الداخلية. يُترجم الاشراف الذي تمارسه الهيئة بالتزام مختلف المسؤولين بتقديم تقرير منتظم إليها، فالتشريع الحديث أكد اهتمامه في هذا المجال منذ جوان 2008، على اجبار المؤسسات المدرجة في البورصة على تضمينها لهيأة المراجعة لتشارك في التقليل من المخاطر المالية، العملية أو عدم المطابقة؛

3- الإدارة العامة

هي المكلفة بتحديد الدافع و الاشراف، كما تعطي مزاجا فيما يخص الأخلاقيات و مثلا للتسيير، بالتالي دورها مهم جدا في بداية و تنفيذ الرقابة الداخلية من خلال تحميس العضوية و توقع الموارد الضرورية؛

¹ : Jacques Renard, op.cit, P 35-40.

4- التدقيق الداخلي

يقوم بتقييم سير الرقابة الداخلية لكل مسؤول و على مستوى المؤسسة عموما، بتحقيق مهام دورية بدلالة الخطر، بعد مهامه، يقدم التدقيق الداخلي توصيات للمسؤولين بهدف تحسين الرقابة الداخلية.

5- العمال

هم الممثلون الأساسيون بما أن كل عامل في منصبه مسؤول على التحكم في أنشطته بالنظر للأهداف المحددة له، حيث يتم ذلك من خلال تحفيزهم في التنفيذ و السير الحسن لنظام الرقابة الداخلية.

6- المراقبون الداخليون

مكافئهم لدى المسؤولين العمليتين في المستوى الأعلى و يتضمن هدفهم خمسة نقاط:

- أن يكونوا لدى المسؤولين، المتخصصون الذين ينصحون، ينبهون و يساعدون.
- السهر على اتساق مجموع الأجهزة المنفذة؛
- المشاركة في وضع توصيات التدقيق الداخلي؛
- العمل على التقييم الدوري للنظام الموضوع؛
- المساهمة في تكوين و تحسيس العمال؛

7- مسير الخطر

تعريف سياسة الخطر و تحديد الأخطار تتعامل مباشرة على الرقابة الداخلية و الخيارات الحاصلة في هذا المجال. حددت AMRAE* ستة أدوار لمسير الخطر:

- تعريف نظام تسيير الأخطار و ضمان التأسيس الجيد للمنهجية؛
- تنشيط نشر ثقافة الخطر عبر مراسلاته؛
- تحسين الكفاءات في تسيير الأخطار؛
- المشاركة في التعريف بسياسة للخطر؛
- مساعدة أصحاب الخطر في عملياتهم في حالة المخاطر المقبولة؛

* : Association pour le Management des Risques et des Assurances de l'Entreprise.

- تقديم تقرير للإدارة العامة و إلى هيئة المراجعة حول معالجة المخاطر الرئيسية و تطور نظام تسيير المخاطر؛

8- الهيآت الرقابية

نجدها في المهن المنظمة (البنوك، التأمينات) و خاصة في الإدارات (الغرفة الجهوية للحسابات، المفتشية العامة للمالية...)

9- الهيآت المهنية

تؤدي دورا مهما في تحسيس و تكوين الممثلين، نذكر منها: IIA*، IFACI**، AMRAE، AFAI***، UFAI****...، بالإضافة إلى غرف التدقيق، المهنة المحاسبية و محافظي الحسابات. كما يمكن أن نجد ممثلين خارجيين يشاركون أحيانا في الرقابة الداخلية كمقدمي الخدمات، المجالس الخارجية، العملاء و الموردين، البنكيين...

المطلب الثالث: الرقابة الداخلية مجال متعدد الأبعاد

تمارس الرقابة الداخلية ضمن مجال متعدد الأبعاد متكون من إجراءات تنظيمية و إدارية، إجراءات محاسبية و إجراءات عامة، كي ينتج جهاز الرقابة الداخلية في الأخير قيمة مضافة تحقق أهداف المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار حدود تنفيذ هذا الجهاز.

I. إجراءات الرقابة الداخلية

لتحقيق المقومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية التي سبق ذكرها لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك المقومات، حيث تنقسم إلى إجراءات تنظيمية و إدارية، إجراءات محاسبية و إجراءات عامة كالآتي:¹

1- إجراءات تنظيمية و إدارية

- تحديد اختصاصات الإدارات و الأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل؛
- توزيع الواجبات بين العمال بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما منذ البداية للنهاية، حيث يخضع عمل كل عامل إلى رقابة عامل آخر؛

* : The Institute of Internal Auditors.

** : Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne.

*** : Association Française des Auditeurs Informaticiens.

**** : Union Francophone de l'Audit Interne.

¹ : إيهاب نظمي و هاني العزب، مرجع سبق ذكره، ص 139-142.

- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد تبعية الخطأ و الإهمال؛
- تقسيم العمل و الفصل بين الوظائف؛
- إجراء حركة التنقلات بين العمال من حين لآخر بحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل.

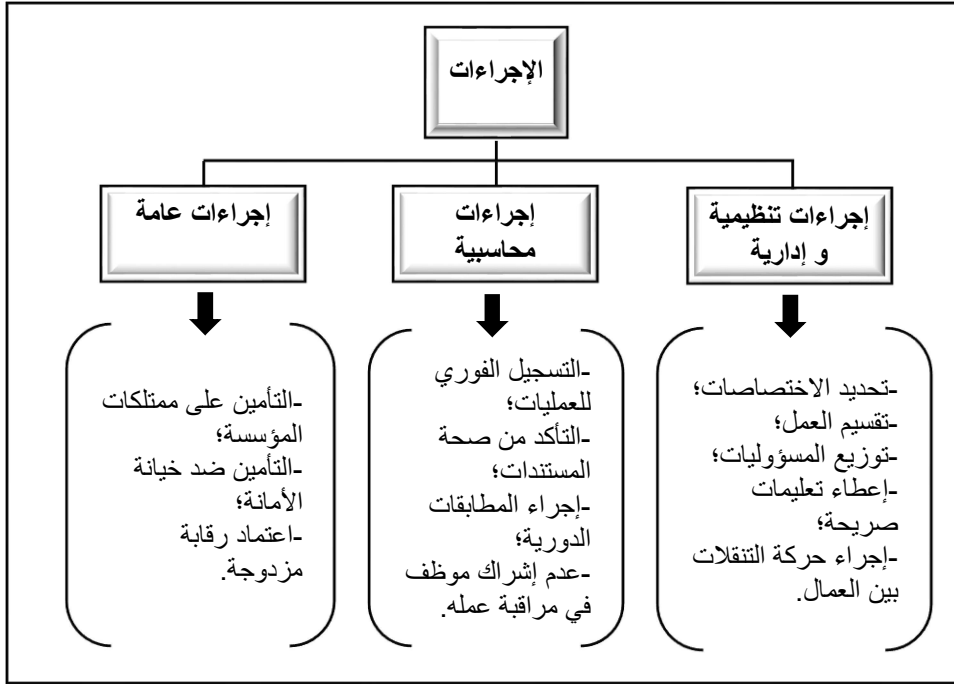
2- إجراءات محاسبية

- التسجيل الفوري للعمليات بالدفاتر فور حدوثها للتقليل من فرص الغش و الاحتيال و لمساعدة الإدارة في الحصول على ما تحتاجه من عمليات بسرعة؛
- التأكد من صحة المستندات مع اعتمادها من طرف المسؤولين مرفقة بالوثائق الثبوتية؛
- عدم إشراك أي عامل في مراقبة عمل قام به، بل يجب أن يراقبه عامل آخر؛
- استخدام وسائل التوازن المحاسبي مثل ميزان المراجعة؛
- إجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج (البنوك، الموردون، العملاء...) و الأرصدة المسجلة في الدفاتر و السجلات؛
- القيام بمجرد مفاجئ دوريا للخبزينة، المخزونات و الاستثمارات مع مطابقة ذلك مع الأرصدة المسجلة في الدفاتر.

3- إجراءات عامة

- التأمين على ممتلكات و موجودات المؤسسة ضد الأخطار؛
- التأمين على العمال الذين يجوزهم عهد الخبزينة، البضائع، الأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة؛
- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد و الصادر؛
- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المؤسسة كتوقيع الشيكات؛
- استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمؤسسة في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة للتلاعب و الاختلاس، غالبا ما تناط هذه السلطة بقسم التدقيق الداخلي.

الشكل رقم (13): إجراءات الرقابة الداخلية



المرجع: طواهر محمد التهامي و صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 123.

II. القيمة المضافة للرقابة الداخلية

في هذا الإطار يتم التعبير عن القيمة المضافة على مستويين متكاملين كالآتي:¹

- على المستوى العملي و لكل ممثل، لا تولد الرقابة الداخلية القيمة، بل تجنب الخسارة من خلال وضع و استعمال الأجهزة المناسبة لتجنب الحوادث، نفاذ المخزون، الأخطاء العملية، التأخر في التسليم و في الصناعة، فقدان العملاء، الغرامات إلخ.
- على مستوى المؤسسة، تضع الرقابة الداخلية الجيدة نهاية لعدم التأكد، حيث تشارك في الاستغلال الفعال للموارد البشرية، المالية و التقنية، تساهم في تحسين جودة محيط الرقابة، كما تسمح بتطوير قيمة الاستعمال التسييري للمؤسسة بالإضافة إلى تحسن الإنتاجية و الجودة.

¹ : Jacques Renard, op.cit, P 42.

III. حدود الرقابة الداخلية

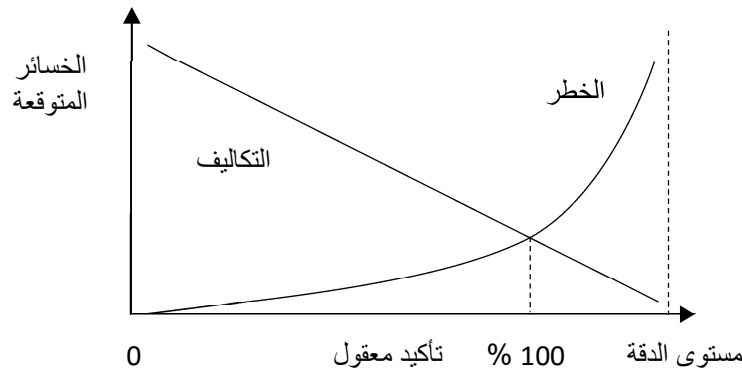
حدود الرقابة الداخلية ناتجة عن عدة عوامل، خاصة عدم التأكد للعالم الخارجي، عدم التوظيف الكافي الذي يمكن أن ينتج عن العنصر البشري أو عن خطأ عادي، عند وضع الرقابة من الضروري الأخذ في الحسبان العلاقة التكلفة/الربح و عدم تطوير أنظمة الرقابة الداخلية غير المجدية المكلفة تفوق قبول مستوى معين من الخطر، على العموم يمكن تقسيم حدود الرقابة الداخلية إلى تكلفة الرقابة و المشكل البشري كالاتي:

1- تكلفة الرقابة

يعاب على الرقابة الداخلية أنها ترفع تكاليف المؤسسة باستخدام عمال جدد و تحقيق استثمارات إضافية، حيث يجب ملاحظة:¹

- الرقابة الداخلية عبارة عن عنصر حماية في المؤسسة، حيث يمكن اعتبار التكلفة كتأمين؛
- الرقابة الداخلية قبل كل شيء عبارة عن تقسيم للأنشطة قبل مضاعفتها؛
- يجب أن تكون الرقابة الداخلية عند مقياس الخطر الذي تغطيه، حيث إذا كان الخطر ضعيفا فوضع الإجراء بما في ذلك التكلفة ستكون أكبر من الخطر، مما يشكل نقطة ضعف في نظر العلاقة التكلفة/الفعالية.

الشكل رقم (14): توضيح العلاقة بين الخطر و تكلفة الأساليب الرقابية



المراجع: محمد حسين علي صواف، أثر الرقابة و التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية [عبر الخط]، ص 8، صيغة PDF، متاح على: <<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=28379>>، (أطلع عليه يوم 2015/04/10 على 11:12).

¹ : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 4^e éd, op.cit, P 548.

يوضح لنا الشكل البياني الهدف الأساسي في تخفيض الخطر الممكن حدوثه إلى المستوى المقبول، حيث يعتمد المستوى المقبول للخطر على احتياجات التنظيم من ناحية و التكلفة التي تستعد الإدارة لتحملها من ناحية أخرى، بمعنى العلاقة بين تكاليف الرقابة الداخلية و الخطر الذي يهددها. كلما زادت درجة التأكد المطلوبة ارتفعت تكلفة الرقابة الداخلية، لذا يجب تبرير هذه التكلفة بمنافع تفوق أو تتعادل معها، حيث تقاس تلك المنافع بمقدار النقص في الخسائر الناشئة عن الأخطاء أو الأعمال غير النظامية المتعمدة. تحاول الإدارة الرشيدة الوصول إلى درجة من التأكد المعقول و التي تتساوى عندها تكاليف الرقابة مع الخسائر المتوقعة، لأن الهدف من الرقابة الداخلية هو تقليل الأخطاء، تقليص حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة و تؤدي بها إلى الخسائر و محاولة منع حدوثها، حيث تتمثل أهداف هيكل الرقابة الداخلية في تقييم المخاطر التي يتم من خلالها إجراء تحليل ملائم للمخاطر المحيطة و أثرها على الأنشطة و العمليات، مما يساعد في تصميم الضوابط الرقابية المناسبة لمواجهة المخاطر، حيث تكون ضمن مجموعة من السياسات و الإجراءات التي يتم تصميمها للتأكد من مقابلة المخاطر.¹

2- المشكل البشري

يمكن تفسير عملية وضع الرقابة الداخلية كتحويل الأسباب من الإدارة إلى العمال، دون تجاهل وجود حالات خاصة، يجب ملاحظة:

- يجب أن يكون العمال على علم واضح بالأهداف الحقيقية للرقابة الداخلية؛
- العراقيل المحتملة المرفوعة من طرف العمال تنتج عن مقاومة التغيرات العامة؛
- تؤيد الرقابة الداخلية العمال لأنها ترفض أن يكونوا مشتبه فيهم.

المبحث الثالث: آثار محافظ الحسابات على جودة و مصداقية المعلومة المالية

يعتمد محافظ الحسابات على البيئة القانونية الناتجة عن وجود الرقابة الداخلية المنفذة من طرف المؤسسة، حيث يجب أن يكون محافظ الحسابات على علم بالتقرير السنوي للرقابة الداخلية للتأكد من مطابقة العمليات المحققة من طرف المؤسسة و الإجراءات الداخلية للتنظيم و أن تكون الأسقف المحددة للمخاطر مقبولة، بالإضافة إلى الاهتمام بجودة المعلومة المالية.² محافظ الحسابات ليس لديه تحكما في مخاطر الرقابة الداخلية، حيث تتحدد بعوامل داخلية

¹: محمد حسين علي صواف، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

² : Dov Ogien, Comptabilité et audit bancaire, 2^e éd, Dunod, Paris, 2008, P 445.

أو خارجية التي تؤثر على هيكل و توظيف التنظيم الإداري و المحاسبي، الذي يؤثر بدوره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على التسجيل الصحيح و الكامل لعمليات المؤسسة.¹

المطلب الأول: خطة محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية

غالبا ما يؤدي وجود تدقيق فعال إلى تعديل في طبيعة و توقيت الإجراءات المنفذة و تخفيض في حجم تلك الإجراءات، خاصة في المراحل المتقدمة من عملية التدقيق عندما يبدو لمحافظ الحسابات ملاءمة وظيفة التدقيق لتدقيق الكشوف المالية في مجالات محددة، حيث يتوجب عليه تقييم الإجراءات المنفذة لتحديد مدى الاستفادة منها في تدقيق تلك المجالات.²

I. مكانة الرقابة الداخلية في مهمة محافظ الحسابات

يقوم محافظ الحسابات بتحليل المنظمة من جانب البحث إذا كانت تُدرج الوسائل الكافية الموجهة لاكتشاف الأخطاء، العيوب، الغش، الخ، إذا كان استنتاجه إيجابياً، فيمنح درجة ثقة عالية للمعلومات المعالجة في النظام. الأخذ بمعرفة عناصر الرقابة الداخلية ذات الدلالة للتدقيق يسمح لمحافظ الحسابات بتحديد أنواع العيوب المتوقعة و الأخذ بعين الاعتبار العوامل التي تنشئ مخاطر العيوب ذات الدلالة في الحسابات، لذلك يحتاج محافظ الحسابات إلى عناصر الرقابة الداخلية التي تشارك في توقع مخاطر العيوب ذات معنى في الحسابات. للقيام بذلك يجب على محافظ الحسابات أن يكون على علم بالعناصر الآتية:³

- ◀ بيئة الرقابة، التي تُترجم من خلال سلوك الأشخاص المشكلون لحوكمة الشركات و للإدارة؛
- ◀ إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعية، خاصة الطريقة التي يأخذ بها الكيان في الحسبان المخاطر الناتجة عن استعمال المعالجة بالإعلام الآلي، تسمح هذه الإجراءات للإدارة بضمان احترام توجيهاتها؛
- ◀ الوسائل الرئيسية المستعملة من طرف الكيان من أجل ضمان السير الحسن للرقابة الداخلية، بالإضافة إلى طريقة تطبيق العمليات التصحيحية؛
- ◀ نظام المعلومات الخاص بإعداد المعلومة المالية، في هذا الصدد يجب أن يهتم محافظ الحسابات بما يأتي:

¹ : Hugues Angot et autres, Audit comptable Audit informatique, 3^e éd, De Boeck, Bruxelles, 2004, P 129-130.
² : علي عبد القادر ذنبيات و باسل خالد شنناق، تقويم مدقق الحسابات الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي في ظل تطبيق معيار التدقيق الدولي ذي الرقم (610): دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين و الداخليين في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 2، جامعة الأردن، 2006، ص 188.

³ : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 4^e éd, op.cit, P 557-558.

- أصناف العمليات التي لديها طابع دلالي للحسابات المأخوذة في مجموعها؛
- الإجراءات، بالإعلام الآلي أو اليدوية، التي تسمح ببداية تسجيل و معالجة هذه العمليات و ترجمتها في الحسابات؛
- التسجيلات المحاسبية الآلية عن اليدوية؛
- طريقة معالجة الأحداث المنتظمة، مختلف العمليات المتكررة، المعرضة لخلق خطر عيوب ذات معنى؛
- مسارات إعداد الحسابات، بما في ذلك التقديرات المحاسبية المهمة و التقديرات المحاسبية المهمة المتوفرة في ملحق الحسابات؛

◀ الطريقة التي يتواصل بها الكيان فيما يخص العناصر المهمة للمعلومة المالية، الأدوار و المسؤوليات الفردية على مستوى الكيان من ناحية المعلومة المالية. في هذا الإطار يجب على محافظ الحسابات أن يهتم بالاتصال بين الإدارة و الأشخاص المكونة لحكومة الشركات أو السلطات الرقابية، بالإضافة إلى نقاط حساسية الإدارة اتجاه العمال بهدف إعلامهم بالأثر الذي يمكن أن يحصل لأنشطة إعداد المعلومة المالية.

.II تقييم الوجود الفعلي للرقابة الداخلية

تخص المرحلة الأولى فهم إجراءات معالجة البيانات و الرقابة الداخلية اليدوية و الآلية الموضوعة في المؤسسة، حيث تتم كالاتي:¹

- المعرفة المفصلة لنظام معالجة البيانات و الرقابة الموضوع من طرف المؤسسة؛
- التأكد من خلال الاختبارات من تطبيق الرقابة وفقا للإجراءات الموصوفة؛
- تقييم مخاطر الأخطاء التي يمكن أن تحصل عند معالجة البيانات بدلالة الأهداف التي يجب أن تحققها الرقابة الداخلية؛
- تقييم الرقابة الداخلية لضمان حماية الأصول عند وجود مخاطر خسارة المادة؛
- تحديد نقاط قوة الرقابة الداخلية حتى يتكمن المراجع من الاعتماد عليها و التي تسمح له بتحديد أعمال المراجعة.

¹ : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 4^e éd, op.cit, P 558-559.

.III التأكد من ديمومة الرقابة الداخلية

تخص المرحلة الثانية فحص سير الرقابة الداخلية التي على أساسها اعتمد المراجع بهدف ضمان انتاجها الجيد للنتائج طيلة فترة الاختبار. حيث تتم كالآتي:¹

- عملية الفحص من خلال اختبارات التطبيق الدائم للإجراءات (اختبارات الديمومة)؛
- الصياغة النهائية للحكم، انطلاقا من تقييم استنتاجات المراحل السابقة.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية التدقيق المطبق، اعتمادا على درجة تأثيره على نوعية و مصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته و الالتزام بإجراءاته يعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها،² حيث يتولى محافظ الحسابات مهمة دراسة الرقابة الداخلية و ذلك باستعراض النظام لاكتساب فهم حول انسياب المعاملات و إجراءات الرقابة على هذه المعاملات ليتمكن من الوصول إلى التقييم الأولي حول تصميم و عمل النظام بالإضافة إلى معرفة نقاط القوة و الضعف،³ يتم ذلك من خلال رسم وصفي للعمليات مرفقة بتوضيحات، حيث يجب وصف سير العمليات (المشتريات-المبيعات) و مسار الوثائق ليتمكن من الوصول إلى فكرة شاملة و وضع حكم حول الرقابة الداخلية.⁴

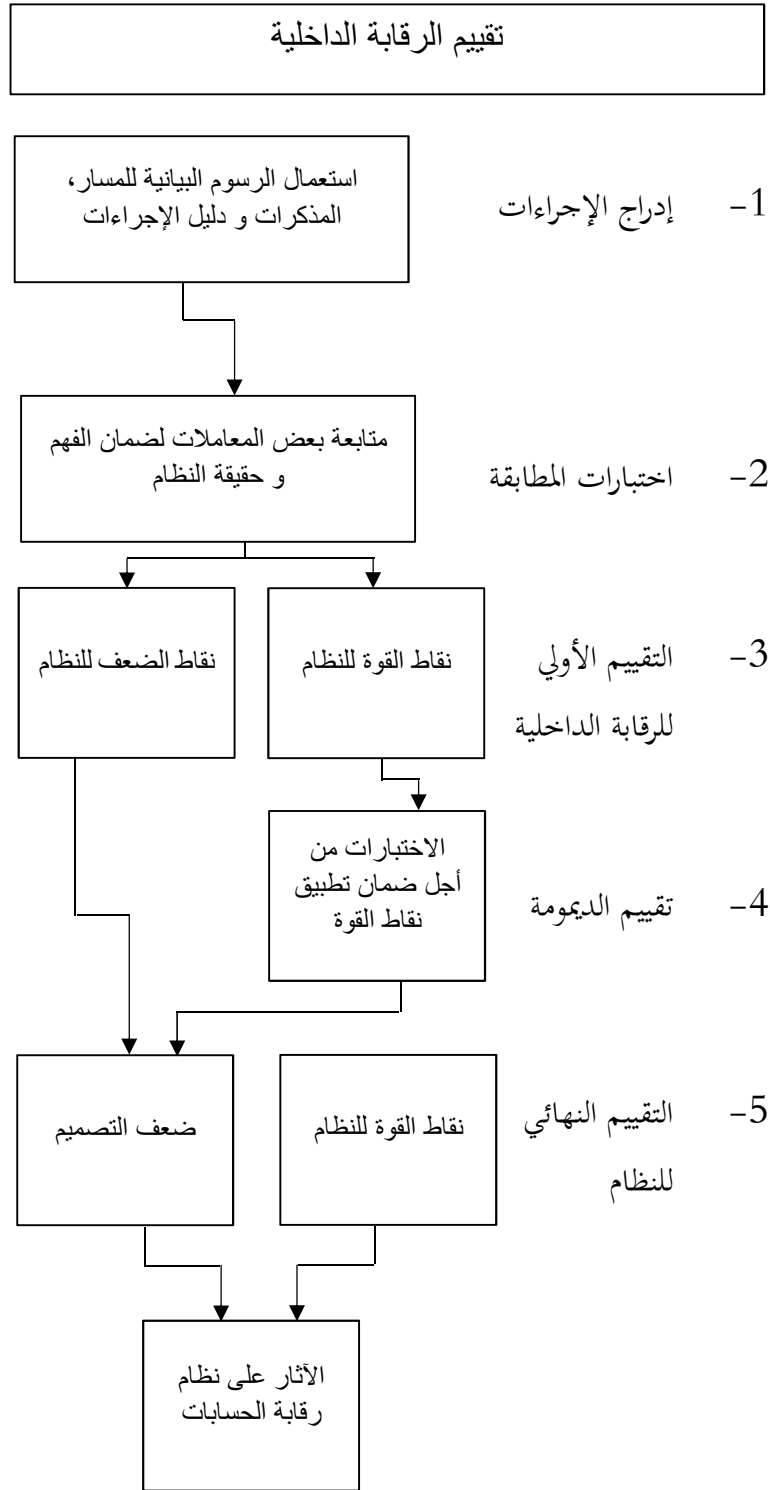
¹ : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 4^e éd, op.cit, P 559.

²: طواهر محمد التهامي و صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 45.

³: هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

⁴ : Mokhtar BELAIBOUD, op.cit, P 18.

الشكل رقم (15): تقييم الرقابة الداخلية



Source : Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 2^e éd, op.cit, P 534.

المطلب الثاني: محافظة الحسابات معيار لجودة المعلومة المالية

مما تقدم يمكن توضيح العلاقة بين محافظة الحسابات و جودة المعلومة المالية باعتبارها علاقة متكاملة و متبادلة، فمن بين العوامل التي تحدد جودة المعلومة المالية ما يأتي:

❖ المعايير القانونية و الرقابية؛

❖ المعايير المهنية و الفنية.

I. المعايير القانونية و الرقابية

هي كالاتي:¹

1- المعايير القانونية

يتم من خلال المعايير القانونية سن و فرض تشريعات تتعلق بكيفية عمل مختلف المؤسسات، مع توفير نظام فعال يقوم بضبط و إحكام الأداء في المؤسسة، ذلك بما يتوافق مع المتطلبات القانونية؛

2- المعايير الرقابية

من خلال وجود معايير خاصة بعملية الرقابة من شأنها تدعيم حوكمة الشركات، ذلك من خلال تحديد أدوار و مسؤوليات كل مصلحة من التدقيق و أجهزة الرقابة المالية و الإدارية.

II. المعايير المهنية و الفنية

هي كالاتي:²

1 : فاطمة الزهراء رقايقية، مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 01، جامعة ورقلة، ديسمبر 2014، ص 55.
2 : المرجع نفسه، ص 55.

1- المعايير المهنية

على اعتبار أغلب المؤسسات المهنية و المجالس المحاسبية قد توجهت إلى إصدار معايير عديدة، بغية ضبط أداء العملية المحاسبية، بالتالي توفير و ضبط الخصائص النوعية للمعلومة المالية، من أجل إبراز مفهوم المساءلة المحاسبية و التي تتفق مع أسلوب حوكمة الشركات؛

2- المعايير الفنية

توافر هذه المعايير لتحقيق جودة المعلومة المالية سيكون له أثر كبير في إحكام و ضبط الجودة، مما يؤدي إلى تطوير و تفعيل دور الجهات التنظيمية للحكومة.

المطلب الثالث: الضغوط التي يتعرض لها محافظ الحسابات و مصداقية المعلومة المالية

يواجه محافظ الحسابات أثناء ممارسة مهامه الرقابية داخل المؤسسة عدة ضغوط من شأنها أن تؤثر على أدائه و تصرفاته تجاه المؤسسة محل التدقيق، الأمر الذي يؤثر على رأيه بخصوص مصداقية المعلومة المالية في تقريره، أهم الضغوط التي يتعرض لها محافظ الحسابات ما يأتي:

➤ ضغوط مكتب التدقيق؛

➤ الضغوط السلوكية و الادراكية لمحافظ الحسابات؛

➤ ضغوط عملاء التدقيق.

I. ضغوط مكتب التدقيق

هناك العديد من الضغوط التي تواجه محافظ الحسابات يكون مصدرها مكتب التدقيق، أهمها ضغط الميزانية التقديرية للوقت، ضغط الإذعان للمشرفين (الرؤساء)، التعارض بين التكلفة و الجودة و ضغط الزملاء في مكاتب التدقيق كالاتي:¹

¹: محمد بشير غوالي، دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية -دراسة حالة عينة من ممارسي مهنة المحاسبة بولايات الجنوب الشرقي الجزائري-، مجلة الباحث، عدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 131-132.

1- ضغط الميزانية التقديرية للوقت

تعتبر الميزانية التقديرية للوقت هامة جدا لشركات التدقيق، حيث لها العديد من الوظائف التي تستخدم كأساس لتحديد الأتعاب، تقدير التكاليف، الرقابة على إنجاز المهام و تقييم الأداء، لقد أدت المنافسة الشديدة بين مكاتب التدقيق للحصول على أكبر عدد ممكن من العملاء إلى ضرورة تقليل المكاتب لأتعابها لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء، إلا أن ضيق الوقت سيؤدي إلى الشك حول مدى فعالية عملية التدقيق؛

2- ضغط الإذعان للمشرفين (الرؤساء)

يشير إلى إمكانية قيام المشرف (الرئيس) بالضغط على المرؤوسين في صورة تعليمات غير ملائمة لاتخاذ قرارات معينة قد تخالف المعايير المهنية و الأخلاقية، حيث يعتبر محافظو الحسابات الذين تعرضوا للضغط من المدير أكثر احتمالا لمخالفة المعايير المهنية عن الذين لم يتعرضوا للضغط؛

3- التعارض بين التكلفة و الجودة

تواجه مكاتب التدقيق مشكلة في التوفيق بين التكلفة و الجودة، حيث يتطلب البقاء و الاستمرار من الناحية الاقتصادية تخفيض تكلفة أداء عملية التدقيق مما ينعكس على أداء محافظ الحسابات، لكي تعمل المكاتب بصورة تنافسية يجب أن تتسم بالكفاءة و الفعالية، أي يجب أن تقوم بجمع الأدلة الكافية لمقابلة المعايير المهنية كما يجب أن تؤدي عملية التدقيق بالكفاءة و الجودة المطلوبة و في نفس الوقت تدني عنصر التكاليف؛

4- ضغط الزملاء في مكاتب التدقيق

يرتبط سلوك الفرد بسلوكيات الأفراد المحيطين به، مما قد يشكل ضغطا على الفرد و يدفعه نحو سلوك معين، حيث تؤثر الاتجاهات الأخلاقية لمجموعة الزملاء على رد فعل محافظ الحسابات لضغوط العميل عليه، مما يؤثر في سلوكه و أدائه شأنه في ذلك شأن المعتقدات و القيم الذاتية للمدقق، الأمر الذي يؤثر في تقرير محافظ الحسابات عن الوقت المنقضي في عملية محافظة الحسابات بأقل من الوقت الفعلي.

II. الضغوط السلوكية و الإدراكية لمحافظ الحسابات

تتمثل الضغوط السلوكية و الإدراكية لمحافظ الحسابات في الضغوط التي يكون مصدرها محافظ الحسابات ذاته، لاسيما فيما يخص التعارض بين مصلحته الذاتية و التزامه بالمعايير المهنية و كذا إدراكه للمسؤولية كآلاتي:¹

1- التعارض بين المصلحة الذاتية لمحافظ الحسابات و التزامه بالمعايير المهنية

يتمثل هذا التعارض في الصراع الداخلي الذي يعاني منه محافظ الحسابات بين مصلحته الذاتية (دالة هدفه الذاتية) و التزامه بالمعايير المهنية، تتمثل دالة هدف محافظ الحسابات (مصلحته الذاتية) في تعظيم عدة عناصر تتمثل في العائد المادي، الاحتفاظ بالعمل، تجنب المسؤولية القانونية و السمعة المهنية، بالتالي قد يجد محافظ الحسابات نفسه في موقف يستطيع أن يستفيد منه ماديا بمخالفة المعايير المهنية. اهتمت الجهات التشريعية و المهنية في معظم دول العالم بهذا التعارض المحتمل و وضعت القواعد التي تؤكد على عدم استقلالية محافظ الحسابات في حالة وجود مصالح شخصية له في المؤسسة محل التدقيق، حيث اعتبر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي و لجنة البورصة و القيم أن محافظ الحسابات غير مستقل إذا كان له منفعة مادية في المؤسسة محل التدقيق؛

2- إدراك محافظ الحسابات للمسؤولية

تناولت العديد من الدراسات تأثير إدراك محافظ الحسابات للمسؤولية على تصرفاته و أحكامه، حيث يؤدي إدراك محافظو الحسابات للمسؤولية إلى زيادة الإجماع و زيادة الرؤية الذاتية مما يؤدي إلى زيادة مقدرتهم على تبرير الأحكام للغير و لأنفسهم، كما تؤدي المسؤولية إلى استخدام عمليات تفكير إدراكي أكثر تعقيدا و الابتعاد عن أساليب التفكير السطحية مما يدل على المعالجة التحليلية المتعمقة للبيانات المتاحة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإجماع (الاتفاق) بين محافظي الحسابات، كما يعتبر محافظو الحسابات المسؤولين عن قراراتهم أكثر احتمالا للتحفظ في آرائهم عن محافظي الحسابات غير المسؤولين عن قراراتهم.

¹: المرجع السابق، ص 132.

III. ضغوط عملاء التدقيق

يوجد العديد من الضغوط التي يواجهها محافظ الحسابات و المرتبطة بالمؤسسة محل التدقيق، أهمها التعارض بين محافظ الحسابات و المؤسسة محل التدقيق (إدارة و ملاك)، التعارض بين محافظ الحسابات و الأطراف الأخرى (الطرف الثالث) التعارض بين الملاك و الإدارة، التعارض بين المستويات الإدارية بعضها البعض، كما يأتي¹:

1- التعارض بين محافظ الحسابات و المؤسسة محل التدقيق (إدارة و ملاك)

تعتبر قضية التعارض بين محافظ الحسابات و العميل تهديدا خطيرا لاستقلال محافظ الحسابات و قد لاقى هذه القضية اهتمام الباحثين و المسؤولين عن تنظيم مهنة محافظة الحسابات، على اعتبار مهمة محافظ الحسابات المستقل غالبا ما تكون إقناع أو إرغام إدارة العميل على تنفيذ ما لا يرغبون في تنفيذه، لقد اهتمت الجهات التشريعية و المهنية في العديد من الدول بتلك المشكلة بأن جعلت عملية تعيين و عزل محافظ الحسابات من مسؤولية الجمعية العامة للمساهمين، إلا أن بالنظر إلى الواقع الفعلي نجد لدى مجلس الإدارة اليد العليا في ذلك من خلال تأثيره على المساهمين؛

2- التعارض بين محافظ الحسابات و الأطراف الأخرى (الطرف الثالث)

تعتبر العلاقة بين محافظ الحسابات و الأطراف الأخرى علاقة وكالة ضمنية، نشأت من خلال العرف المهني و ان كان محافظ الحسابات وكيلا عن الأطراف الأخرى و ممثلا لمصالحهم إلا أن دالة هدفه قد تتعارض مع دالة هدف الأطراف الأخرى، فمحافظ الحسابات يسعى لتعظيم منفعته (دالة هدفه الذاتية)، في حين تسعى الأطراف الأخرى إلى معرفة أكبر توضيح ممكن للأمر غير المؤكدة بالكشوف المالية، بالتالي قد يكون تحقيق مصلحة الأطراف على حساب مصلحة محافظ الحسابات كما قد يكون العكس؛

3- التعارض بين الملاك و الإدارة

تتميز المؤسسات الحديثة بانفصال الملكية عن الإدارة ، على الرغم من سيطرة الإدارة على كافة مصادر البيانات داخل المؤسسة إلا أنها لا تفصح عن الكشوف المالية باستثناء المعلومات التي تتفق مع مصالحها، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث تعارض بين الملاك و الإدارة يكون له تأثير على سلوك محافظ الحسابات و يظهر هذا السلوك

¹: المرجع السابق، ص 132-133.

جليا من رغبة الإدارة في الحصول على تقرير تدقيق يعطي انطباعا جيدا لدى الملاك حتى تستمر في المؤسسة، في حين يرغب الملاك في الحصول على تقرير يوضح مدى صحة و سلامة المعلومات الواردة في الكشوف و التقارير المالية حتى يتسنى لهم تقييم أداء الإدارة بصورة سليمة، لذلك قد يشكل الاختلاف بين دوافع و أهداف كل من الملاك و الإدارة ضغطا كبيرا على عمل محافظ الحسابات و يلقي بضلال الشك حول مدى استقلالية محافظ الحسابات لأن انحيازه إلى فئة سيكون بالضرورة على حساب الفئة الأخرى.

4- التعارض بين المستويات الإدارية بعضها البعض

ينظر هذا النوع من التعارض إلى المستويات الإدارية في المؤسسة كسلسلة من العلاقات الوكالية، يكون فيها كل مستوى إداري وكيلا عن المستوى الأعلى و أصيلا بالنسبة للمستوى الأدنى و من المتوقع وجود تعارض بين تلك المستويات الإدارية للفوز بالمكافآت و الحوافز، بالتالي يؤثر هذا التعارض على عمل محافظ الحسابات على اعتبار هذه المستويات الإدارية هي البيئة التي يمارس فيها محافظ الحسابات فحصه تمهيدا لإصدار تقريره، حيث قد يعتمد مستوى إداري إخفاء بعض البيانات عن محافظ الحسابات حتى لا يظهر بمستوى سيء بالنسبة للمستويات المنافسة.

خلاصة الفصل

يسعى المساهمون في إطار فصل الملكية عن التسيير في المؤسسات إلى ضمان ربحية أسهمهم و من ثمة ضمان استمرارية نشاط المؤسسة، الذي يتحقق من خلال فرض رقابة إجرائية على جميع العمليات من جهة و من جهة أخرى إلزامية تدقيق يلائم طبيعة نشاط المؤسسة، يُمكن من إعطاء الصورة الصادقة عن الوضعية المالية الحقيقية لها، لقد برز دور مهنة التدقيق بسبب تزايد الطلب على خدماته لكبر حجم المؤسسات، ظهور شركات الأموال و أسواق المال الأمر الذي يتطلب مزيدا من الشفافية و الوضوح حول المعلومة المالية، حيث لا يتم توفيره إلا إذا تدخل طرف ثالث محايد لا علاقة له بالفاعلين في المؤسسة لإبداء رأيه حول مصداقية الكشوف المالية بعد تدقيقها. تقوم عملية محافظة الحسابات على فرضية أساسية تتمثل في افتقار البيانات المالية و غير المالية المعدة من قِبَل إدارة المؤسسة للثقة التي تمثل أساسا يُعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، حيث يعود ذلك إلى بحث المستعمل الداخلي أو الخارجي عن درجة الثقة في البيانات التي تحتوي عليها الكشوف المالية. يعتبر محافظ الحسابات مسؤولا عن فحص و تقييم وسائل و أنظمة الرقابة الداخلية، لما لها من تأثير مباشر و ارتباط وثيق بطبيعة عمله، فالرقابة الداخلية تهدف إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر و السجلات بحيث تؤثر دقتها و خلوها من الأخطاء تأثيرا مباشرا و واضحا على درجة الإفصاح عن الكشوف المالية و مدى دلالتها على نتيجة السنة المالية و حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، فالهدف الأساسي لعملية التدقيق هو تمكين محافظ الحسابات من إبداء رأيه الفني المحايد بخصوص عدالة عرض الكشوف المالية و كيفية إعدادها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتحقيق هذا الهدف تطالب معايير التدقيق الدولية محافظ الحسابات بجمع أدلة الإثبات الكافية و بالإفصاح الكافي عن الكشوف المالية و في حالة وجود أي عارض يؤثر على استمرارية المؤسسة فلا بد لمحافظ الحسابات أن يذكر ذلك في تقريره صراحة، بحيث يفترض أساس الاستمرار قدرة المؤسسة على المواصلة في النشاط المستقبلي المتطور، على الرغم من حاجة المدقق لمراعاة الظروف و النظرة المستقبلية، فقد لا يكون هناك حالة تؤكد بالنسبة لنتائج و أحداث المستقبل، الأمر الذي يجعل الكشوف المالية و تقرير محافظ الحسابات يعكس فقط الموقف الذي يمكن تصوره بشكل معقول في وقت إعدادها و اعتمادها، الأمر الذي يولد الحاجة إلى الانسجام في القواعد و الإجراءات التي تنظم العلاقة بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها و أصحاب المصالح، من أجل حماية المساهمين، تدنية تكاليف الوكالة و عدم تماثل المعلومات بين المسيرين و المساهمين، فهي قضايا تشكل جوهر حوكمة الشركات التي خصصنا الفصل الثالث لدراستها.

الفصل الثالث

الحوكمة لتعزيز مصداقية المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي

مقدمة

أدت الأزمات المالية التي حدثت في العديد من دول العالم إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية و انصراف المستثمرين عنها، إضافة إلى افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة و التدقيق نتيجة لافتقاد الثقة في المعلومات التي تتضمنها الكشوف المالية للمؤسسات المختلفة، نتيجة للفساد، سوء الإدارة و عدم القدرة على جذب رؤوس الأموال الكافية بسبب افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة و الإشراف، كما أن عدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية يؤدي إلى افتقاد الشفافية، الوضوح و الدقة في حسابات المؤسسات، بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للمؤسسة يجعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري السليم، لأن كل انحراف للقرار عن مساره الصحيح يصاحبه تكلفة باهظة الثمن يتحملها بالدرجة الأولى المساهمون و أصحاب الحق في رأسمال المؤسسة، الأمر الذي أدى إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات لمواجهة حالات الفساد المالي الذي تعاني منه معظم المؤسسات، لاسيما في ما يتعلق بإعداد الكشوف المالية، بالتالي أصبح لزاما على المستثمرين البحث عن المؤسسات التي يوجد فيها هياكل سليمة لممارسة حوكمة الشركات، التي تستخدم لإدارة المؤسسة من الداخل، الاشراف عليها و على مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، لحماية المصالح و الحقوق المالية للمساهمين. فالجزائر ليست بمنأى عن هذه التغيرات الدولية، حيث كان لزاما عليها الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد الكشوف المالية، من خلال إلزامية تطبيق النظام المحاسبي المالي حتى تتماشى مع متطلبات التجارة الدولية و عولمة الأسواق المالية، حيث يعتبر هذا النظام خطوة مهمة في عملية تطبيق حوكمة الشركات، باستجابة المحاسبة لاحتياجات أطراف عديدة من المعلومات، التي يأتي في مقدمتها المستثمرون سواء المحليون أو الأجانب، من خلال توفيق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى تقديم معلومة مالية بكل شفافية، وضوح و دقة لكل المهتمين و المستعملين لها. كما تعتبر مبادرة الجزائر إلى إلزامية تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية، خطوة مهمة لتعزيز آليات حوكمة الشركات من خلال الاهتمام بالإفصاح، الشفافية و جودة المعلومة المالية.

المبحث الأول: الرقابة على المعلومة المالية ضمن حوكمة الشركات

ولدت حركة حوكمة الشركات بالولايات المتحدة و إنجلترا في بداية سنوات الثمانينات، فهي تيار من الأفكار و الممارسات التي تهتم بإعطاء المساهمين معلومة و مراقبة متزايدة على تسيير المؤسسة، بالإضافة إلى إمكانية تقييم أداء المسيرين، حيث انفتحت هذه الأفكار في هاتين الدولتين من خلال إعداد "مبادئ الحوكمة" « Principles of corporate governance » أو « Codes of best practices »¹.

المطلب الأول: أساسيات حوكمة الشركات

أدى مفهوم الاقتصاد الحر الذي اتبعته معظم دول العالم، ظهور العولمة و تحرير الأسواق المالية إلى تحقيق المؤسسات لأرباح عالية، خلق فرص استثمارية جديدة و فرص عمل في الدول التي تنشط فيها هذه المؤسسات. حتى تحافظ هذه المؤسسات على تميزها فهي تعمل على إيجاد هياكل سليمة لحوكمة الشركات التي تضمن مستوى معين من الشفافية، العدالة و الدقة المالية، على اعتبار حوكمة الشركات من أهم المصطلحات التي انتشرت على المستوى العالمي، حيث ازداد الاهتمام بها في معظم الاقتصاديات الناشئة و المتقدمة نظرا لارتباطها بالجوانب التنظيمية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية.²

I. الحوكمة و أهميتها

يشير مصطلح الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الإنجليزي لكلمة Governance الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب الكلمة حيث تم سابقا إطلاق مصطلحات أخرى مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، التحكم المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، حوكمة الشركات و مصطلحات أخرى، إلا أن الأكثر شيوعا من قبل الكُتَّاب و الباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية. الحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب كالآتي:³

- أ- الحِكْمَةُ: ما تقتضيه من التوجيه و الإرشاد؛
- ب- الحُكْمُ: ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط و القيود التي تتحكم في السلوك؛

¹ : Jean-Michel DO CARMO SILVA et Laurent GROSCLAUDE, DSCG 1 Gestion juridique, fiscale et sociale, 5^e éd, Dunod, Paris, 2011, P 213.

²: مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات و دورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 15-16 أكتوبر 2008، ص 3.

³: علاء فرحان طالب و ايمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، 2011، ص 24.

ت- الاختكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية، ثقافية و خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛

ث- التّحكّم: طلبا للعدالة، خاصة عند انحراف السلطة و تلاعبها بمصالح المساهمين.

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب و الباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات و ذلك بتعدد اهتمامات و تخصصات هؤلاء الكتاب و الباحثين،¹ من بين التعاريف التي حظيت بالاهتمام ما يأتي:

التعريف الأول: هي مجموعة القواعد، الإجراءات، النظم (الإدارية، القانونية، المحاسبية، المالية و الاقتصادية) و التعليمات التي توجه سلوك المؤسسة و تحكم العلاقة بين الأطراف المشاركة في النشاط، بالشكل الذي يحقق التفاعل بين تلك الأطراف و بما يؤدي إلى تحسين الأداء، نزاهة السلوكيات و الحد من الممارسات الخاطئة فضلا عن استغلال الموارد بكفاءة و فعالية من أجل تحقيق أهداف المؤسسة²؛

التعريف الثاني: هي مجموعة أطراف و قواعد القرار، المعلومة، الشفافية و الاشراف التي تسمح للذين لديهم الحق و أطراف المؤسسة، برؤية مصالحهم المحترمة و أصواتهم المسموعة في اشتغال هذه المؤسسة³؛

التعريف الثالث: هي مجموعة من المبادئ، الآليات، المسارات و خاصة المواقف الموضوعية للمساهمة من أجل إدارة المنظمة، في الحاضر و في المستقبل ضمن مخطط الفعالية و الأخلاق⁴؛

التعريف الرابع: عرفت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE* حوكمة الشركات باعتبارها مرجعا للعلاقات بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها و أصحاب المصالح، كما تحدد الهيكل الذي يتم من خلاله تعريف أهداف المؤسسة، بالإضافة إلى وسائل تحقيقها و ضمان الاشراف على النتائج المحققة⁵؛

التعريف الخامس: تخص مجموع المبادئ و آليات التوجيه، التقييم و الرقابة التي تؤثر على الكيفية التي يجب أن تُسيّر، تُدار و تُراقب بها المؤسسة، تتضمن الحوكمة في المفهوم الواسع العلاقات بين أصحاب المصالح و الأهداف

¹: فيحاء عبد الله يعقوب و فرقد فيصل جدعان الغانمي، أثر تطبيق حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية و في تحديد وعاء ضريبة الدخل [عبر الخط]، ص 5، صيغة PDF، متاح على: <<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=717>>، (أطلع عليه يوم 2015/04/09 على 22:29).

²: علاء فرحان طالب و ايمان شبحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³: Frédéric Bernard et autres, op.cit, P 56.

⁴: Ahmed NACIRI, Traité de gouvernance d'entreprise, Presses de l'Université du Québec, Québec, 2011, P 13.

*: Organisation de Coopération et de Développement Économiques.

⁵: Pierre SCHICK et autres, Audit interne et référentiels de risques, Dunod, Paris, 2010, P 7.

التي تحكم المؤسسة، الأطراف الرئيسية تتضمن المساهمون، الإدارة و مجلس الإدارة، أما أصحاب المصالح فتتضمن الأجراء، العملاء و الموردون، البنوك أو المقرضون، البيئة و الرأي العام.¹

عند قراءتنا للتعريف السابقة لحوكمة الشركات، نجدتها تتقارب من حيث المفهوم و المعنى إلا أن كل تعريف قد اتسم بمجموعة من الخصائص التي تميزه كالآتي:

- ◀ يرسم لنا التعريف الأول مخططا لحوكمة الشركات باعتبارها مجموعة من التوجيهات التي تقود سلوك المؤسسة و تنظم العلاقات بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، من أجل التنسيق بين الجهود بهدف تحسين الأداء و الحد من الممارسات غير القانونية لغرض الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها؛
- ◀ يحدد لنا التعريف الثاني مفهوما لحوكمة الشركات باعتبارها مجموعة من الضوابط و القوانين التي تخص اتخاذ القرار، مصداقية المعلومة، شفافية الإجراءات و حماية حقوق الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بكل طرف و تطبيق الاستراتيجيات المقررة في تسيير المؤسسة؛
- ◀ يوضح لنا التعريف الثالث الركائز و المقومات التي تقوم عليها حوكمة الشركات لأجل استعمالها في إدارة المؤسسة أخذا بعين الاعتبار عنصر الزمن في الوقت الحالي و في المستقبل بفعالية مع الالتزام بالأخلاق؛
- ◀ انفرد التعريف الرابع بالتعريف الذي وضعته منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE لحوكمة الشركات، حيث اعتبرتها كمرجع للعلاقات المتبادلة بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها و كافة أصحاب المصالح، بالإضافة إلى الهيكل الذي يحدد أهداف المؤسسة و وسائل تحقيقها، فضلا عن حماية نتائجها من الغش و التلاعب؛
- ◀ يضيف التعريف الخامس و الأخير على العناصر المذكورة في التعريف السابقة عنصري التقييم و الرقابة، اللذان يؤثران على طريقة التسيير، إدارة و مراقبة المؤسسة، بالإضافة إلى الفصل بين الأطراف الرئيسية و أصحاب المصالح من أجل تنظيم العلاقة بينهم و بين أهداف المؤسسة.

انطلاقا مما سبق من التعاريف يمكن وضع تعريف لحوكمة الشركات كالآتي:

حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تنظم العلاقة بين إدارة المؤسسة، مجلس إدارتها، مساهميها و أصحاب المصالح، من أجل تحسين الأداء، الحد من الممارسات الخاطئة و الاستغلال الأمثل للموارد لتحقيق أهداف المؤسسة.

¹ : Olivier MEIER, DICO du manager, Dunod, Paris, 2009, P 96.

تهيمن على الحوكمة في المؤسسات نظريتان، تهتم النظرية الأولى بالمساهمين « Shareholder theory » أما النظرية الثانية فتهتم بكافة أصحاب المصالح « Stakeholder theory ».

يمكن تعريف المساهمين باعتبارهم المنظمين/الشركاء، بمعنى الملاك أو المساهمون، يخص هذا التعريف النظرة الأنجلوساكسونية لحوكمة الشركات « Shareholder theory » التي تهتم بالعلاقات بين المساهمين، مجلس الإدارة و الإدارة. تدافع هذه النظرية على مصالح المساهمين، ما يعني أن الحوكمة الجيدة تهدف إلى إرضاء و حماية ملاك المؤسسة فقط.¹ يتمحور هذا النموذج حول إشكالية فك تعارض المصالح و بالخصوص تدنية تكاليف الوكالة المرتبطة بالزوج "المساهمين/المسيرين". يركز هدف جهاز الحوكمة حسب هذه النظرية على وضع عدد من الآليات التي تسمح بانضباط المسيرين، من أجل حماية الاستثمار المالي للمساهمين، تدنية تكاليف الوكالة التي تنتج عدم تماثل المعلومات بين المسيرين و المساهمين، وجود سلوكيات تبادلية و اتساع المصالح.²

في النموذج الثاني لحوكمة الشركات، المؤسسة عبارة عن كيان اجتماعي، وعاء للمنتظرات، الأهداف و المصالح المتعددة للأطراف بما فيهم المسيرين و المساهمين بالإضافة إلى الأجراء، العملاء، الموردون و كل الأشخاص الآخرين الذين يمكنهم التأثير على قرارات المؤسسة أو يمكن أن يتأثروا بقراراتها.³ هذا الإصدار الممتد يخص البيئة الأوربية و اليابانية، حيث توسع تعريف أصحاب المصالح المتمثلون في: العمال، المقرضون (البنوك...)، الموردون، العملاء و الجماعات (البيئة، الضرائب، الحماية الاجتماعية). تقترح هذه النظرية « Stakeholder theory » نظرة أخرى: "تتكون المؤسسة من مجموعة من أصحاب المصالح الذين يمارس الأنشطة على مستوى نظام واسع جدا، يتمثل في المجتمع الذي يوفر المنشآت القاعدية القانونية و الأسواق الضرورية لإنجاز أنشطة المؤسسة. يتمثل الغرض من وجود المؤسسة في خلق الرفاهية أو القيمة لأصحاب المصالح بتحويل المدخلات إلى سلع و خدمات".

النظرة المتبناة في الحوكمة لديها تأثير على تقديم الكشوف المالية، فالاختيار بين إحدى النظرتين لديه أثر على مهام المهنة المحاسبية، في النظرة الأولى يجب المصادقة على الحسابات، أما الثانية ليس فقط المصادقة التي ليس لها وجهة وحيدة المتمثلة في المساهمين (لكن أيضا الأطراف الأخرى)، لكن مهامها أخرى تُسند إلى المهنيين المحاسبين كالتدقيق

¹ : Karine CERRADA et autres, Comptabilité et analyse des états financiers, 3^e éd, De boeck, Bruxelles, 2013, P 322.

² : Olivier MEIER, op.cit, P 133-134.

³ : Olivier MEIER, ibid, P 134

العملياتي أو النصح.¹ بالموازاة مع هاتين النظريتين، ظهرت حديثا نظرية ثالثة تسمى النظرية المعرفية للحوكمة التي تبين حلول المشاكل بالمفهوم بتدخل السلوكيات و أصولها في نظرية الحوكمة.²

اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبيرة برزت عقب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي شهدتها العالم في الآونة الأخيرة، نتيجة لحالات الفشل الإداري، التلاعب بالكشوف المالية و تعظيم أرباح المؤسسات بنسب مُبالغ فيها، فضلا عن السعي وراء تحقيق الربح السريع و عدم الالتزام بمحددات السلوك المهني و الأخلاقي، مما أدى إلى حدوث العديد من حالات الإفلاس و العسر المالي لشركات كبرى تضرر فيها العديد من المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال، ما استدعى الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات و تأكيد أهميتها التي برزت آثارها من خلال تحقيق ما يأتي:³

- تجنب المؤسسات حالات الفشل الإداري، التعرض للإفلاس و التعثر المالي فضلا عن دورها في تعظيم قيمة المؤسسة في السوق و ضمان استمرارها و نموها في عالم الأعمال على المستوى الدولي أو الإقليمي؛
- تحديد مصير المؤسسات و اقتصاديات الدول في الوقت الراهن المتسم بالعمولة، على اعتبار الالتزام بقواعد الحوكمة أداة قوية لخلق سوق تمتاز بالشفافية و الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، من خلال أدوات رقابية فعالة على مجالس إدارة المؤسسات؛
- تبرز أهمية الحوكمة لشركات القطاع العام و الخاص، من خلال توفير الشفافية، الوضوح و الدقة في الكشوف المالية؛
- الفصل بين ملكية المؤسسة و الإدارة، ثم بين المساهمين و إدارة المؤسسة، إضافة إلى الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة و مسؤوليات المديرين التنفيذيين؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية أو المحلية و الحد من هروب رؤوس الأموال، إضافة إلى ارتفاع فرص التمويل؛
- تكون حوكمة الشركات مؤثرة بشكل مباشر على جمهور المتعاملين مع إدارات المؤسسات، من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية و غير المالية التي يتم نشرها من قبل تلك المؤسسات.

¹ : Karine CERRADA et autres, op.cit, P 322-323.

² : Olivier MEIER, op.cit, P 97.

³ : علاء فرحان طالب و ايمان شبحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 33-34.

II. مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم، تحليله و وضع مبادئ محددة لتطبيقه. من هذه المؤسسات: منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، بنك التسويات الدولية ممثلا في لجنة بازل و مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، حيث قامت كل جهة بوضع مفهوم لهذه المبادئ.¹

1- مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية

خلصت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية إلى وضع ستة مبادئ رئيسية للحوكمة عام 2004، يعتبر أولها إطارا عاما و ضروريا لتطبيق المبادئ الخمسة الأخرى، تتمثل هذه المبادئ في ما يأتي:²

❖ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات؛

❖ ضمان حقوق المساهمين؛

❖ المعاملة المتساوية للمساهمين؛

❖ دور أصحاب المصالح؛

❖ الإفصاح و الشفافية؛

❖ مسؤولية مجلس الإدارة.

أ- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

يجب توافر ضمان تطبيق فعال لقواعد الحوكمة، الذي يعكس ضرورة توافر إطار فعال من القوانين و التشريعات، الأسواق المالية الفعالة، رفع القيود عن انتقال رؤوس الأموال و وجود نظام مؤسسي فعال يضمن تشريع و تطبيق البنية الفوقية اللازمة، كما ينبغي أن يؤثر هذا الإطار على الأداء الاقتصادي الشامل و نزاهة الأسواق كما يشجع على قيام أسواق تتصف بالشفافية و الفعالية؛

ب- ضمان حقوق المساهمين

من أهم ما أكدت عليه قواعد الحوكمة هو حقوق المساهمين، أبرز هذه الحقوق ما يأتي:

¹: محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة و معاييرها، المؤتمر العلمي الدولي حول الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان بطرابلس، 15-17 ديسمبر 2012، ص 19.

²: أساسيات الحوكمة: مصطلحات و مفاهيم [عبر الخط]، مركز أبوظبي للحوكمة، أبوظبي، ص 16-19، صيغة PDF، متاح على: <http://www.oecd.org/finance/financial-markets/42229620.pdf>، (أطلع عليه يوم 2014/11/25 على 10:22).

- ✓ ضمان وجود طرق مضمونة لتسجيل ملكية الأسهم؛
- ✓ إمكانية تحويل ملكية الأسهم؛
- ✓ الحصول على المعلومات اللازمة عن المؤسسة في الوقت المناسب و على أساس منتظم؛
- ✓ المشاركة و التصويت في الجمعية العامة للمؤسسة؛
- ✓ المشاركة في أرباح المؤسسة.

كما يجب على المساهمين أن يحصلوا على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أي تغييرات جوهرية في المؤسسة مثل: تعديل النظام الأساسي، إصدار أسهم جديدة و أي عمليات استثنائية كبيع أصول المؤسسة؛

ج- المعاملة المتساوية للمساهمين

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين و أن يكون لكافة الأسهم الحقوق نفسها ضمن صنف معين من الأسهم، كما ينبغي أن يحصل كافة المساهمين على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك، إضافة إلى وجوب حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال من قِبل أصحاب النسب الحاكمة؛

د- دور أصحاب المصالح

في هذا السياق ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون و أن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين المؤسسات و أصحاب المصالح في خلق الثروة، فرص العمل و استدامة المؤسسات؛

هـ- الإفصاح و الشفافية

ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن بالإفصاح السليم في الوقت المناسب، بما في ذلك المركز المالي للمؤسسة و حقوق الملكية، من أهم الأمور التي يجب الإفصاح عنها ما يأتي:

- النتائج المالية و نتائج عمليات المؤسسة؛
- أهداف المؤسسة؛
- الملكيات الكبرى للأسهم و حقوق التصويت؛
- سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة و الرؤساء التنفيذيين؛
- المعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم، آلية و كيفية اختيارهم؛

○ عوامل المخاطرة المتوقعة؛

○ المواضيع الخاصة بالعمال و أصحاب المصالح الآخرين؛

و- مسؤولية مجلس الإدارة

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه و الإرشاد الاستراتيجي للمؤسسة، الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة محاسبته على مسؤوليته أمام المؤسسة و المساهمين. من أهم مسؤوليات مجلس الإدارة ما يأتي:

✚ إعداد استراتيجية المؤسسة و توجيهها، بالإضافة إلى الخطط الرئيسية، سياسة المخاطر، وضع أهداف الأداء و مراجعة التنفيذ؛

✚ الإشراف على متابعة ممارسات حوكمة الشركات و إجراء التغييرات إذ لزم الأمر؛

✚ اختيار و تحديد المكافآت و الرواتب، إضافة إلى الإشراف على كبار التنفيذيين بالمؤسسة؛

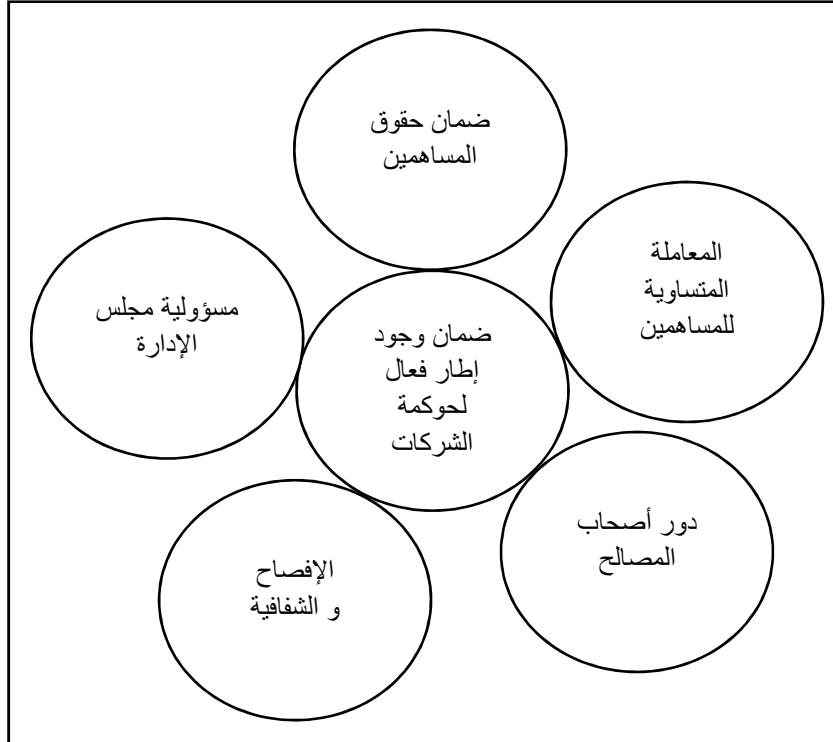
✚ ضمان الشفافية في عملية ترشيح مجلس الإدارة و انتخابه؛

✚ رقابة و إدارة أي تعارض محتمل في مصالح المؤسسة، أعضاء مجلس الإدارة و المساهمين؛

✚ ضمان نزاهة حسابات المؤسسة و نظم إعداد كشوفها المالية بما في ذلك التدقيق المستقل؛

✚ الإشراف على عمليات الإفصاح.

الشكل رقم (16): مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية



المرجع: أساسيات الحوكمة: مصطلحات و مفاهيم [عبر الخط]، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2- معايير لجنة بازل

لقد أصدرت لجنة بازل معايير جاءت مكملة للمبادئ التي انتهت إليها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، لاسيما في حوكمة البنوك عام 1999 من أجل تنظيم و مراقبة الصناعة البنكية، من هذه المعايير ما يأتي:¹

- الإعلان عن الأهداف الاستراتيجية للجهاز البنكي عامة و للبنك خاصة فضلا على تحديد مسؤوليات الإدارة؛
- التأكد من كفاءة مجلس الإدارة، إدراكهم الكامل لمفهوم حوكمة الشركات و عدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا؛
- ضمان فعالية دور المراقبين و إدراكهم لأهمية دورهم الرقابي؛
- ضرورة توفير الشفافية و الإفصاح عن جميع أعمال أنشطة البنك و الإدارة.

3- معايير مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003 موجهاً، قواعد و معايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، على مستويات أربعة كالاتي:²

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة.

4- معايير الحوكمة للمؤسسات و الإدارات العامة

يمكن اعتبار قواعد حوكمة المؤسسات العامة مكملة للقواعد و النصوص التي تحكم هذه المؤسسات في ظل القوانين و اللوائح المنظمة لها، لقد تم الاقتداء بمبادئ منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية لحوكمة الشركات المملوكة للدولة بوصفها مرجعا عند وضع مبادئ الحوكمة لشركات قطاع الأعمال العامة في أي دولة. تنقسم هذه المبادئ إلى ستة مجموعات كالاتي:³

¹: علاء فرحان طالب و ايمان شبحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 49.
²: علي عبد الغني اللايد و آخرون، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقني، المجلد 26، العدد الرابع، بغداد، 2013، ص 101.
³: محمد ياسين غادر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- ◀ التأكيد على وجود إطار تنظيمي و قانوني فعال للمؤسسات و الإدارات العامة؛
- ◀ اعتماد وحدات للرقابة الداخلية؛
- ◀ المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (مساهمة الدولة أو الأفراد)؛
- ◀ العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحدات للرقابة الداخلية في كافة إدارات الدولة؛
- ◀ الشفافية و الإفصاح من خلال تفعيل عمل الأجهزة الرقابية (مجلس المحاسبة، التفتيش المركزي و أي أجهزة رقابية أخرى)؛
- ◀ مسؤوليات مجالس إدارة المؤسسات العامة.

III. محددات الحوكمة

كي تتمكن المؤسسات و الدول من الاستفادة من مزايا تطبيق حوكمة الشركات، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات و العوامل الأساسية التي تضمن التطبيق لمبادئ حوكمة الشركات، تشمل هذه المحددات و العوامل مجموعتين أساسيتين تتمثل في المحددات الخارجية و المحددات الداخلية كالآتي:¹

1- المحددات الخارجية

تمثل هذه المحددات البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله المؤسسات، حيث قد تختلف من دولة إلى أخرى، هي عبارة عن ما يأتي:

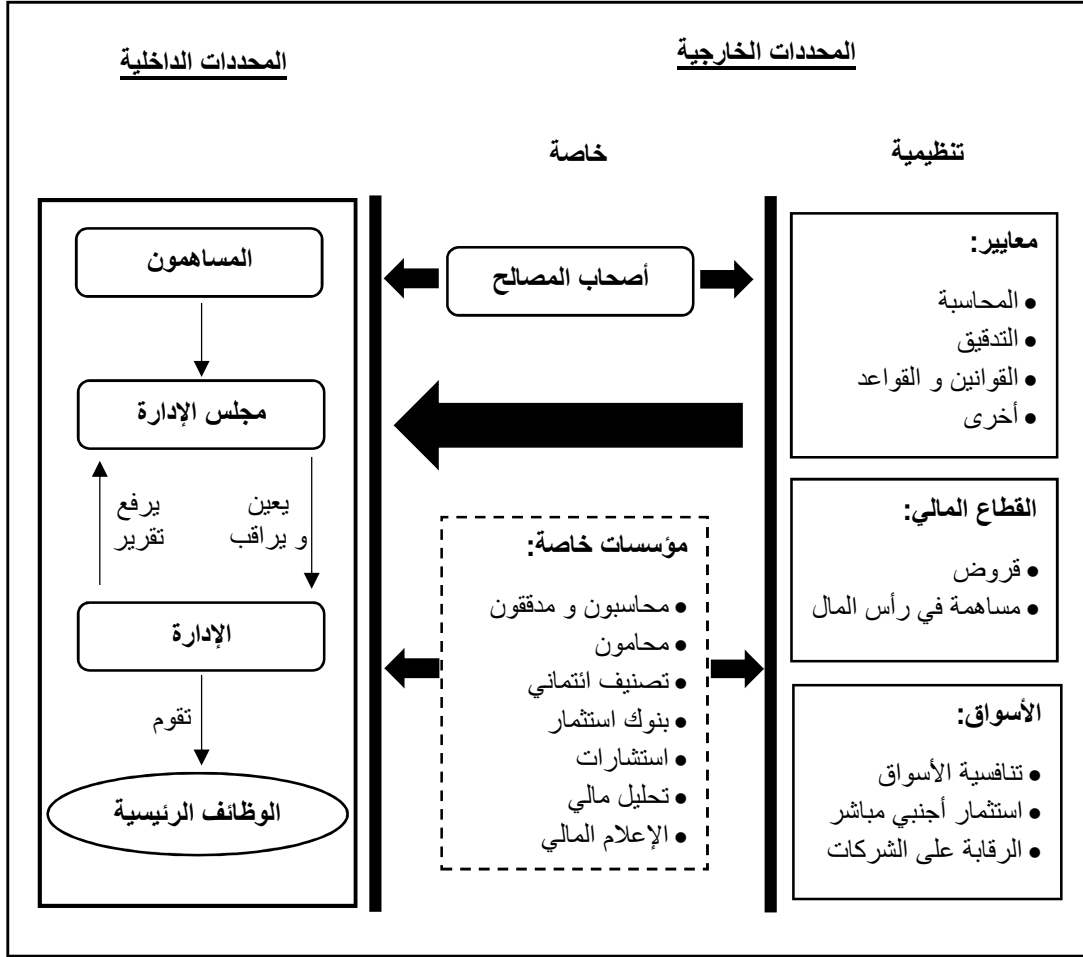
- أ- القوانين و اللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين المؤسسات، قوانين السوق المالي و القوانين المتعلقة بالإفلاس، بالإضافة إلى القوانين التي تنظم المنافسة و التي تعمل على منع الاحتكار؛
- ب- وجود نظام مالي جيد، بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشاريع بالشكل المناسب الذي يشجع المؤسسات على التوسع و المنافسة الدولية؛
- ت- كفاءة الهيئات و الأجهزة الرقابية مثل هيئات السوق المالي و البورصات، ذلك عن طريق إحكام الرقابة على المؤسسات و التحقق من دقة و سلامة البيانات و المعلومات التي تنشرها، بالإضافة إلى وضع العقوبات المناسبة و التطبيق الفعلي لها في حالة التزام المؤسسات؛
- ث- دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية، المهنية و الأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، تتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جمعيات المحاسبين، محافظي الحسابات و نقابات المحامين على سبيل المثال.

¹: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 19-20.

2- المحددات الداخلية

تشمل المحددات الداخلية مجمل القواعد و الأساليب التي تُطبَّق داخل المؤسسات و التي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة، توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات و توزيع مناسب للسلطات و الواجبات بين الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين و أصحاب المصالح، بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الأطراف، بل الذي يؤدي إلى تحقيق مصالح المستثمرين على المدى الطويل.

الشكل رقم (17): المحددات الخارجية و الداخلية لحوكمة الشركات



المرجع: بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات و آلياتها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 8، العدد 22، جامعة الكوفة، 2012، ص 205.

هذه المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية، هي بدورها تتأثر بمجموعة من العوامل المرتبطة بثقافة الدول، نظامها السياسي و الاقتصادي، مستوى التعليم و الوعي لدى الأفراد، فحوكمة الشركات ليست سوى جزء من

محيط اقتصادي تعمل في نطاقه المؤسسات، فهو يضم سياسات الاقتصاد الكلي، درجة المنافسة في أسواق المنتج و أسواق العوامل الإنتاجية، كما يعتمد إطار حوكمة الشركات على البيئة القانونية، التنظيمية و المؤسسية بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال و مدى إدراك المؤسسات للمصالح البيئية و الاجتماعية للمجتمعات التي تعمل فيها، التي يمكن أيضا أن يكون لها أثر على سمعتها و نجاحها في الأجل الطويل.¹

المطلب الثاني: الآليات الرقابية لحوكمة الشركات

يتضمن مفهوم حوكمة الشركات عدة آليات رقابية تسمح بممارسة رقابة ناجعة و متكاملة تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة، حيث تنقسم هذه الآليات إلى داخلية و أخرى خارجية.

I. الآليات الرقابية الداخلية لحوكمة الشركات

تضم الآليات الرقابية الداخلية لحوكمة الشركات كل من لجنة المراجعة، الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي، كالاتي:

1- لجنة المراجعة

تعد لجنة المراجعة إحدى اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة و أداة رقابية لاقته اهتماما متزايدا في دول متعددة، أوصت المنظمات المهنية و الهيئات المنظمة للأسواق المالية بتشكيلها في المؤسسات ذات الأسهم، نظرا لدورها المؤثر في جوانب متعددة، فهي لجنة مشكلة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بغرض زيادة مصداقية و موثوقية الكشوف المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين و المستثمرين، لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة و فعالية لدعم استقلالية المدقق الداخلي و الخارجي، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية و ما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق.² في هذا السياق يجوز للجنة المراجعة أن تطلب من المدقق الداخلي و محافظ الحسابات أو الهيئات الرقابية الخارجية فتح تحقيق خاص كلما استدعت الضرورة لذلك.³

تبرز أهمية لجنة المراجعة كونها تمثل أحد أهم آليات الرقابة في المؤسسات لحماية مصالح المساهمين من خلال إشرافها على إعداد التقارير المالية، أداء الإدارة و المدققين بالإضافة إلى التخفيف من مشكلة المعلومات غير المتماثلة بين

¹: محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

²: بشرى عبد الوهاب محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 211-212.

³: K H Spencer Pickett, The essential handbook of internal auditing, John Wiley & Sons, Ltd, Chichester, 2005, P 39.

الإدارة و مجلس الإدارة، غلق فجوة التوقعات من خلال مراقبة الإدارة و تحسين استقلالية محافظ الحسابات إلى جانب تحقيق انخفاض نسبي في معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية مع توافر الثقة و المصداقية في البيانات و المعلومات المالية المقدمة إلى الأطراف المستفيدة، كما يساهم وجودها في الحد من التلاعب في الأرباح فتسعى اللجنة إلى التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام المؤسسة بإبرام صفقات أو الدخول في مشاريع مع الأطراف ذوي العلاقة، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المتعاملين بالأسواق المالية مما ينعكس على ارتفاع حجم التداول و أسعار الأسهم، الأمر الذي يبين الدور المحوري للجنة المراجعة كآلية من آليات الحوكمة في الارتقاء بجودة التقارير المالية.¹

2- الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية من بين أهم الوسائل المساهمة في حوكمة الشركات، حيث ازدادت أهميتها بعد الانهيارات المالية لكبريات المؤسسات في العالم، بحيث ركزت التشريعات عليها و أعطت لها أهمية بالغة لما لها من دور كبير في تحقيق أهداف حوكمة الشركات، كما ركزت هذه التشريعات على الارتباط الذي يكون بينها و بين محافظة الحسابات، لما لها من دور في تفعيل الرقابة الداخلية بما يتناسب و حوكمة الشركات.²

3- التدقيق الداخلي

يساعد التدقيق الداخلي للمؤسسة في تحقيق أهدافها، تأكيد فعالية الرقابة الداخلية و العمل مع مجلس الإدارة و لجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر و الرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات، من خلال تقييم و تحسين العمليات الداخلية للمؤسسة، بما يؤكد على جودة ممارسة المؤسسة لأعمالها و من ثم صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها، نتيجة لاستقلال التدقيق الداخلي و تبعيته لرئيس مجلس الإدارة و اتصاله برئيس لجنة المراجعة.³ يجب أن يحدد التدقيق الداخلي مدى استجابة مسار حوكمة الشركات للأهداف الآتية:⁴

ترقية قواعد الأخلاق؛

ضمان تسيير فعال للأداء؛

¹: بشرى عبد الوهاب محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 217.
²: براق محمد و قمان عمر، دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية للحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص 8.
³: بن الطاهر حسين و بوطلاحة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح و جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص 7.
⁴: Jacques Renard, Théorie et pratique de l'audit interne, 6^e éd, 3^e tirage, Eyrolles, Paris, 2008, P 440.

التواصل الجيد على مستوى المنظمة حول المخاطر و الرقابة؛

توفير معلومة مناسبة للمجلس، للمدققين الداخليين و الخارجيين، و للإدارة و ضمان التنسيق الفعال لأنشطتهم.

II. الآليات الرقابية الخارجية لحوكمة الشركات

تتمثل الآليات الرقابية الخارجية لمفهوم حوكمة الشركات في الرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة، من خلال اللجوء إلى المكاتب، الهيآت و المنظمات الخارجية المختصة في الرقابة و التي من بينها مكاتب التدقيق الخارجي،¹ حيث أصبح دور التدقيق الخارجي جوهريا و فعالا في مجال الحوكمة نتيجة لما يقوم به محافظ الحسابات من إضفاء الثقة و المصداقية على المعلومات المحاسبية، من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في تقرير التدقيق عن مدى صدق و عدالة الكشوف المالية التي تعدها المؤسسة.²

III. العلاقة بين الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات

يعمل مفهوم حوكمة الشركات على تعزيز العلاقة بين الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية في المؤسسة، بغية تعزيز الرقابة على مختلف مصالح الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، يتجلى المفهوم الرقابي لحوكمة الشركات في وجود علاقة تكاملية بين مختلف هذه الآليات الرقابية، فيما يأتي التكامل و التعاون الحوكمي بين أهم الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية:³

1- علاقة محافظة الحسابات بلجنة المراجعة

يعتبر الهدف الأساسي من تكوين لجنة المراجعة هو إقامة قناة اتصال بين محافظ الحسابات و المؤسسة، لتدعيم استقلال محافظ الحسابات و التخفيف من حدة الضغوط التي قد تمارسها الإدارة عليه لتحقيق رغباتها في ظل تعارض المصالح بين إدارة المؤسسة و ملاكها،⁴ أما العلاقة بين لجنة المراجعة و محافظة الحسابات فهي تكاملية، ذلك من خلال الاستفادة التي تحصل عليها لجنة المراجعة من محافظ الحسابات، حينما تكون قادرة على استخدام المعلومات التي تم جمعها عن طريق المدققين المستقلين في تقييم ضوابط الرقابة الداخلية للمؤسسة، أداء الإدارة، فعالية المدقق

¹: براق محمد و قمان عمر، مرجع سبق ذكره، ص 8.

²: بن الطاهر حسين و بوطلاحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³: براق محمد و قمان عمر، مرجع سبق ذكره، ص 10-13.

⁴: يونس زين، أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجع الحسابات، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 6، جامعة الوادي، جوان 2014، ص 45.

الداخلي و أثر كل ذلك على وجود إمكانية الاعتماد على الكشوف المالية، إضافة إلى ذلك يعني التكامل بينهما وجود نظام قوي للرقابة الداخلية، مما يعني الحد من دور محافظ الحسابات في تحديد مخاطر الرقابة، كذلك متابعة أعماله و اعتماد خدماته المهنية الأخرى التي يقدمها للمؤسسة في ضوء المتطلبات المحددة له، الحد من تأثير الإدارة من الضغط عليه، تدعيم استقلاليته، موضوعيته و كفاءته.

2- علاقة محافظة الحسابات بالرقابة الداخلية

عند التطرق إلى الرقابة الداخلية في إطار مفهوم حوكمة الشركات، عادة ما تكون مرتبطة بمحافظ الحسابات للتكامل الموجود بينهما، حيث نجد ذلك من خلال اهتمام التشريعات و القوانين منها القانون الأمريكي Sarbanes-Oxley الذي يحفز على الاهتمام بالرقابة الداخلية إضافة إلى التدقيق الخارجي، لما لهما من منافع على المدى الطويل، على اعتبار الأنظمة الرقابية تخفض من خسائر الاحتيال و السرقة، مما يؤدي إلى الاستفادة من إعداد التقارير المالية الموثوق بها الأكثر شفافية و مسؤولية. يوجد اهتمام كبير حول نظم الرقابة الداخلية في إطار حوكمة الشركات، إذ من الضروري أن يتضمن تقرير محافظ الحسابات تقريراً مدججاً مع التقرير المالي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، حيث لا تكون هناك قيمة إضافية لعمله بدون تقييمه للرقابة الداخلية، مما يؤدي إلى استنتاج ارتباط محافظة الحسابات بالرقابة الداخلية بشكل تكاملي، لما لها من دور كبير في تفعيلها بما يحقق أهداف حوكمة الشركات.

3- علاقة محافظة الحسابات بالتدقيق الداخلي

تحدد العلاقة بين محافظة الحسابات و التدقيق الداخلي من خلال وجود تعاون وثيق بينهما على أساس الدور الرئيسي للمدقق الداخلي الذي يتمثل في عنصرين أساسيين:

- بحكم المدقق الداخلي عامل من بين عمال إدارة المؤسسة، يقع عليه العبء الأكبر في تدقيق جميع العمليات التي تتم خلال السنة المالية مهما كانت طبيعتها؛
- مساعدة محافظ الحسابات في تجهيز أي بيانات أو معلومات، باعتباره المسؤول الرئيسي في الإدارة عن توفير كل ما يحتاجه المدقق الخارجي.

يوجد ارتباط بين آليات الرقابة الداخلية و الخارجية لمفهوم حوكمة الشركات، يعمل باتجاه تفعيل الجيد لحوكمة الشركات، لذلك كل ما يكون هناك تعاون و ارتباط بينها بشكل كبير فذلك سيعزز التحكم في المؤسسة، مما يسمح

بتجسيد رقابة الأطراف ذات المصلحة على المؤسسة، كما ينبغي لهذه العمليات أن تعمل فيما بينها لتغطية النقائص التي يمكن أن تنجر على إحدى آلياتها و هذا ما تسعى إليه حوكمة الشركات من خلال العمل على التنسيق بين آلياتها.

المطلب الثالث: الرقابة على مصداقية المعلومة المالية لحوكمة الشركات

تحظى المعلومة المالية بأهمية خاصة ضمن حوكمة الشركات من خلال حرص هذه الأخيرة على تحقيق و تعزيز مصداقيتها، باستغلال آلياتها الداخلية و الخارجية، نظرا للأهمية التي توليها للمدقق في الكشف عن الأخطاء و الغش، إضافة إلى الدور الذي تؤديه الهيآت المنظمة للبورصة في ضبط موثوقية المعلومة المالية من خلال الشروط التي تفرضها على المؤسسات للتسجيل في البورصة، بالإضافة إلى اقحام المحاكم كآلية لاختبار الطابع الاجرامي للمعلومة المالية المنشورة.

I. الرقابة الخارجية للمعلومة المالية في إطار حوكمة الشركات

الأخذ في الاعتبار فرضية تعارض المصالح في إطار حوكمة الشركات تؤدي إلى وصف أنظمة الرقابة الداخلية و الخارجية كآليات تهدف إلى انضباط سلوك المسيرين و تدنية التعارض المكلف. من أجل تدنية عدم تماثل المعلومة، تعبر أنظمة الرقابة الخارجية كالمصادقة على الحسابات، المحيط القانوني و التنظيمي كلها عن آليات اشراف تهدف إلى ضمان صدق حقيقة المعلومات المالية المنشورة. مع ذلك، فعالية المصادقة على الحسابات هي بدلالة العلاقة بين المسيرين/المساهمين و محافظي الحسابات، هذه العلاقة هي من نوع اشراف/سمعة/شرعية. معظم الأعمال التاريخية حول التدقيق الإلزامي تنفق على وضع مكاتب التدقيق الدولية لطرق مقبولة لكشف الأخطاء و الغش المحاسبي، بعض الدراسات تثبت عقد المستثمرين لشفافية معتبرة حول الكشوف المالية المصادق عليها من طرف أكبر مكاتب التدقيق في المحيط الدولي، حيث السمعة و الجودة المعروفة تحت المكاتب الكبرى على الحذر في مهمات الرقابة، بالتالي يضمنون رقابة ممتازة للمعلومة المالية المنشورة.

لا تشكل مهمة التدقيق الإلزامي إلا مظهرا لرقابة إجراءات المسيرين على مستوى حوكمة الشركات، حيث يشكل النظام المؤسسي (القانوني، السياسي و التنظيمي) آلية مكملة فعالة بدلالة الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في الاقتصاد، طبيعة النموذج الاقتصادي و النظام القانوني. في الدول ذات الثقافة العمومية و التدخلية، تؤدي الهيآت الإدارية و القانونية دورا مهما في تنظيم سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين. يمكن لمخالفة الإطار التشريعي و التنظيمي

المفروض من طرف هذه الهيآت أن يخلف عقوبات إدارية ثقيلة، جزائية و/أو مدنية. تشكل هيآت البورصة و الهيآت القانونية آليات تحت على نشر معلومات موثوقة، نظامية و صادقة. إذن يمكن لرقابة هذه الهيآت و عقوباتها ضبط سلوكيات المسيرين.¹

II. خصوصيات رقابة هيآت البورصة و الهيآت القانونية

تشكل البيئة القانونية هياكل رقابية ضمن حوكمة الشركات، فلمحتوى قواعد القانون و تطبيقاتها أثرا لا يمكن تجاهله على سلوك المستثمرين و على مستوى تطور أسواق رأس المال، حيث يعتبر التنظيم الذي تضمنه البيئة الإلزامية و التنظيمية مرتبطا بأداء حوكمة الشركات من جهة و من جهة أخرى بالاشتغال الجيد للأسواق المالية و النمو الاقتصادي. بالتالي تساهم هيآت البورصة و المحاكم دورا مهما في الرقابة على المعلومة المالية كما يأتي:²

1- الرقابة من خلال هيئة البورصة للمعلومة المالية

عندما تكون رقابة هيئة البورصة على المعلومة المالية غير فعالة، توفر حماية غير كافية للمستثمرين، لأنها لا تسمح بتدنية عدم تماثل المعلومة، حيث تخفض من إمكانيات التمويل من خلال السوق المالي و تزيد من اللجوء إلى التمويل البنكي؛

2- طبيعة الرقابة القضائية للمعلومة المالية

الرقابة على مصداقية المعلومة المالية من خلال القضاة هو من طبيعة غير مباشرة، حيث تمارس من خلال احترام القانون. بمعنى الرقابة اللاحقة التي تمارس من طرف المحاكم عند وجود قرينة غش للمعلومة المالية. يقوم القضاة باختبار الطابع الغشي أو الجرمي للمعلومة المالية المنشورة، حسب جاذبيتها يمكن إصدار عقوبات مدنية و/أو جزائية. من أجل كشف الجرائم يجب أن يحوز القاضي على سلطات تحقيق مكيفة للاستقبال السريع لعناصر الإثبات قبل إخفائها أو اتلافها.

¹ : Constant Djama, fraude à l'information comptable et financière : le rôle des autorités de régulation [en ligne], HAL, 2010, P 5-6, Format PDF, disponible sur : <<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00522510>>, (consulté le 22.02.2015 à 11 :51).

² : Constant Djama, op.cit, P 6-7.

المبحث الثاني: واقع المعلومة المالية في إطار النظام المحاسبي المالي

يملك كل بلد نظاما محاسبيا خاصا به، لكن مع انتشار العولمة و الحرية الاقتصادية تم الاهتمام بعلمية المؤسسات و الأسواق، تتطلب هذه العالمية معلومات مُنتجة بلغة دولية مفهومة للجميع، حيث يتم التوجه الحالي لتبني معايير محاسبية تُسمى دولية. فانفتاح الأسواق المالية على المستوى الدولي و الوزن المالي المتزايد للمستثمرين الدوليين يؤدي بالمؤسسات في مختلف الدول بتكييف ممارساتها المحاسبية و تسويتها وفقا للمعايير الدولية.¹

المطلب الأول: المعلومة المالية بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية

يعتبر توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا التوجه من انفتاح، حرية انتقال الأموال و تنميط المعاملات الاقتصادية الدولية، التي تُوجت بتفعيل السوق المالي و ظهور بورصة القيم المنقولة، إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي و المفاوضات الرامية إلى انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، من الأمور التي حتمت على الجزائر ضرورة توفير معلومات محاسبية و مالية ذات جودة تساعد بصفة خاصة المستثمرين و المقترضين على اتخاذ القرارات، إضافة إلى تلبية احتياجات مصالح الضرائب و المحاسبة الوطنية، حتى يتحقق ذلك لابد أن تكون هذه المعلومات مقدمة في شكل كشوف تستجيب بشكل أو بآخر لمعايير المحاسبة الدولية.²

I. المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، تصنيفها، تقييمها، تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.³

من خلال التعريف نستنتج بأن النظام المحاسبي المالي يعتبر نظاما بالمفهوم العلمي لهذا المصطلح، حيث تتوفر فيه مجموعة من الخصائص المتمثلة في تخزين معطيات قاعدية عديدة التي تمثل المدخلات، بعد ذلك تأتي مرحلة التصنيف و التقييم و التسجيل و التي تمثل عملية المعالجة، للحصول على مخرجات تتمثل في الكشوف المالية و التي تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية. يُقصد

¹: Saidatou Dicko et Hanen Khemakhem, L'impact attendu de l'adoption des IAS/IFRS sur le marché financier français [en ligne], HAL, 2010, P 2, Format PDF, disponible sur : <<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00522509>>, (consulté le 16.02.2015 à 16 :48).

²: حسين عثمانى و سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات و أثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر-ببسكرة، 06-07 ماي 2012، ص 7.

³: المادة 03، القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، ص 3.

بالصورة الصادقة تحقيق هدف الكشوف المالية في ظل احترام قواعد المحاسبة، حيث يكون بمقدورها تقديم معلومات مناسبة عن الوضعية المالية للكيان و أدائه. أما الوضعية المالية فتقدم من خلال الميزانية (العلاقة بين الأصول، الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة). تعني النجاعة ما يتم تقديمه في حساب نتائج الكيان من خلال العلاقة الموجودة بين المنتوجات و الأعباء، أما وضعية الخزينة فهي تعبر عن الفرق بين الموارد الموظفة لتمويل نشاط المؤسسة و الاحتياجات المولدة من طرف هذا النشاط خلال السنة المالية.

مدة السنة المالية المحاسبية اثنا عشر شهرا تغطي السنة المالية، غير أنه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المالية.¹

تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة ما يأتي:²

- ❖ الميزانية؛
- ❖ حساب النتائج؛
- ❖ جدول سيولة الخزينة؛
- ❖ جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ❖ ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج.

يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وافية الوضعية المالية للكيان، نجاعته و كل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما يجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات و الأحداث الناجمة عن معاملات الكيان و آثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.³

عند إعداد الكشوف المالية لا بد على القائمين على إعدادها مراعاة الشروط الآتية:⁴

- تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية مسيري الكيان. تعد في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية.

- يحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوف المالية، و يتم تبيان المعلومات الآتية بدقة:

❖ تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للكشوف المالية،

1: المادة 30، القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، ص 6.
2: المادة 25، القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، ص 5.
3: المادة 26، القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، ص 5.
4: مستخلص من النقاط 3.210 إلى 5.210 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 22-23.

طبيعة الكشوف المالية (حسابات فردية، حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)،

تاريخ الإقفال،

العملة التي تقدم بها و المستوى الجبور،

عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط و البلد الذي سجلت فيه،

الأنشطة الرئيسية، و طبيعة العمليات المنجزة،

اسم المؤسسة الأم و تسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الإقتضاء،

معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

- تقدم الكشوف المالية إجباريا بالعملة الوطنية.

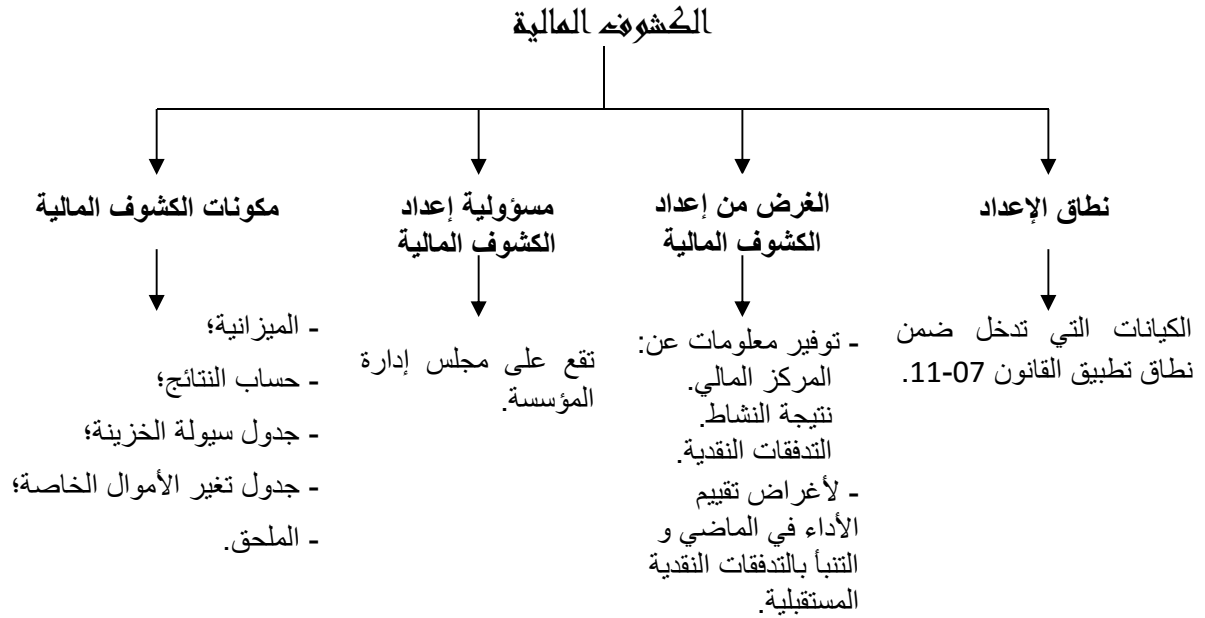
- توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة:

كل فصل من فصول الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل

المقابل له من السنة المالية السابقة.

يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي.

الشكل رقم (18): عرض الكشوف المالية



المرجع: أحمد محمد العداسي، مرجع سبق ذكره، ص 232.

نلاحظ من خلال الشكل تلخيصاً لأهم ما ذكرناه آنفاً من حيث مجال إعداد الكشوف المالية، الغرض من إعدادها بالإضافة إلى تحديد الجهة المسؤولة عن إعدادها فضلاً عن مكوناتها.

المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS لديها الأفضلية في امتلاك إطار مفاهيمي يسمح بإعطاء مبادئ هامة لإعداد و عرض الكشوف المالية. حسب هذه المعايير، هدف هذه الكشوف هو توفير معلومات هامة للمستثمرين. من أجل الاعتراف للمستثمر بأن المعلومة أكثر اقتصادية و الكشوف المالية تستجيب لكل المميزات الكمية الموجهة لحاجات المستثمر، تتوافر الكشوف المالية على مجموعة من الخصائص هي: ¹ الشفافية، الدلالة، المصدقية، القابلية للمقارنة.

الكشوف المالية الدولية موجهة إلى المستخدمين لإلقاء الضوء (تمنح الأولوية للمستثمر) على الوضعية المالية و أداء المؤسسة. يعتبر المساهم المستعمل للمعلومة المالية التي تسمح باتخاذ القرار الاقتصادي: الاستثمار أو عدم الاستثمار، هذه الميزة توسع بقوة النظرة الجبائية للكشوف المالية بما فيها الهدف الرئيسي المتمثل في حساب الضريبة.² تبنى النظام المحاسبي المالي SCF* نفس الكشوف المالية الدولية الواردة في معايير المحاسبة الدولية IAS\IFRS، يمكن الإشارة إلى الفروقات الجوهرية من خلال الجدول الآتي:

الجدول (1-3): المقارنة بين SCF و IAS\IFRS من حيث عرض الكشوف المالية

الكشوف المالية حسب المعايير الدولية IAS\IFRS	الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي SCF
قائمة المركز المالي	الميزانية
قائمة الدخل (أو صافي الربح و الخسارة)	حساب النتائج
قائمة التدفقات النقدية	جدول سيولة الخزينة
قائمة التغير في حقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
الإيضاحات و الجداول الإضافية	الملحق

المرجع: مسعودي دراوسي ضيف الله محمد الهادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) (قياس و تقييم لبنود القوائم المالية)، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب البلدية، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 14.

¹ : Bruno BACHY et Michel SION, op.cit, P 74.

² : ERIC DUCASSE et autres, op.cit, P 16-17.

* : Système Comptable Financier.

يضم النظام المحاسبي المالي في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية حيث تظهر بشكل واضح و منسجم ضمن قواعد و مبادئ المرجع الجديد،¹ يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات جديدة:²

- ❖ اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي و الذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية و مبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد و إنتاج معلومة مفصلة.
- ❖ إيضاح المبادئ و القواعد التي يجب أن تسيّر التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها و إعداد الكشوف المالية، و الذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي و اللإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد و كذا تسهيل فحص الحسابات.
- ❖ التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة و تسمح بالمقارنة و اتخاذ القرار.
- ❖ إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

هذه التغييرات ناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة و التي يجب أن ترتبط بالواقع الاقتصادي لهاته المعاملات أكثر منها عن طبيعتها القانونية.

يعتبر النظام المحاسبي المالي نظاما مستمدا من المعايير المحاسبية الدولية (IAS\IFRS)، مما يجعله يتميز بخصائصها و أهم هذه الخصائص ما يأتي:³

- ◀ لها إطار مرجعي مستمد من النظرة الأنجلوساكسونية.
- ◀ مُعدة لصالح المستثمرين.
- ◀ معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية أي إطار مفاهيمي و ليس قواعد.
- ◀ تطبيق إجباري لكل المعايير.
- ◀ إدخال مفهوم القيمة العادلة "la juste valeur" و المعروفة بالإنجليزية بـ "Fair value"، التي تعوض التكلفة التاريخية في عملية تقييم الأصول و الخصوم بقيمتها العادلة أو الصحيحة و هي القيمة التي يمكن بها شراء و بيع الأصل في تاريخ إقفال الحسابات، ذلك بغية معرفة و تقدير جيد لذمة المؤسسة.

¹: مصطفى عوادي، المعالجة المحاسبية لاهلاك التثبيات حسب النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 5، جامعة الوادي، 2012، ص 121.

²: تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010 الصادرة عن وزارة المالية، ص 2.

³: كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS\IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، السداسي الأول 2009، ص 291-292.

◀ إدخال مفهوم التحيين "l'actualisation"، التي تهدف إلى معرفة أثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول و الخصوم.

II. الإطار المفاهيمي، المبادئ و المعايير المحاسبية

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا مفاهيميا (تصوريا) للمحاسبة المالية، معايير محاسبية و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة. يشكل الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات و غيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.¹

يعرف الإطار المفاهيمي: مجال التطبيق؛ المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية؛ الأصول، الخصوم و الأموال الخاصة، المنتجات و الأعباء.

1- مجال التطبيق

تطبق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية. يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.² تلتزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية:³

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري،
- التعاونيات،
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة،
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

2- المبادئ المحاسبية

تتكون المبادئ المحاسبية من: محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصدقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية و أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.⁴

¹: المادة 06 و 07، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، ص 4.
²: المادة 02، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، ص 3.
³: المادة 04، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، ص 3.
⁴: المادة 06، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74، ص 4.

محاسبة التعهد: حيث تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق و ليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.¹
استمرارية الاستغلال: يجب أن يزاول الكيان نشاطه بصفة مستمرة و دائمة² و لا تكون له نية أو ضرورة في وضع حد لنشاطاته أو التقليل منها بصورة مهمة في مستقبل مرتقب.

الدلالة: يعني هذا المبدأ جودة المعلومة المالية عندما يمكن أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستعملين من خلال مساعدتهم على تقدير الأحداث الماضية أو الحاضرة أو القادمة أو على تأكيد تقديراتهم السابقة.

المصدقية: تعبر عن جودة المعلومة عندما تكون خالية من الخطأ و التي يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة.

قابلية المقارنة: هي نوعية المعلومة التي يتم إعدادها و عرضها، تسمح لمستعمليها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن و بين الكيانات.

التكلفة التاريخية: تسجل الأحداث الاقتصادية بقيمتها التاريخية دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تغير القدرة الشرائية للعملة، غير أنّ النظام المحاسبي سمح باستعمال طرق عند إعادة تقييم بعض العناصر انطلاقا من القيمة العادلة أو القيمة المحققة أو القيمة الحالية.³

أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديدا في الجزائر، حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب جوهرها الاقتصادي و ليس حسب المظهر القانوني، حيث تعرض في الكشوف المالية لمادتها و واقعها الاقتصادي و ليس فقط على أساس شكلها القانوني.

3- الأصول، الخصوم و الأموال الخاصة، المنتجات و الأعباء

- أ- **الأصول:** هي موارد يراقبها الكيان بسبب أحداث وقعت و يتربح منها جني مزايا اقتصادية مستقبلية.
- ب- **الخصوم:** هو الالتزام الراهن للكيان المترتب على أحداث وقعت سابقا (أحداث اقتصادية ماضية)، يجب أن يترتب على انقضائها بالنسبة للكيان خروج موارد تمثل منافع اقتصادية.
- ج- **الأموال الخاصة:** هي الفرق بين الأصول و الخصوم الجارية و غير الجارية، تتكون من رأس المال المطلوب و غير المطلوب و بعض الاحتياطات و فرق التقييم.⁴

¹: نور الدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تحديات البيئة الجزائرية [عبر الخط]، جامعة سكيكدة، ص 14، صيغة DOC، متاح على : <http://eco.asu.edu.io/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/69.doc>، (أطلع عليه يوم 2013/01/04 على 15:18).

²: المرجع نفسه، ص 14.

³: المرجع السابق، ص 15.

⁴: عبد الغني دادن و عبد الوهاب دادن، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب معيار IAS 32-39 و حول الصنف الأول و الخامس، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، ص 370.

- د- **الإيرادات (المنتجات):** هي زيادة المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم، حيث يكون من آثارها ارتفاع رؤوس الأموال الخاصة باستثناء الزيادة المتأتية من تقديم حصص المساهمين في شكل رؤوس الأموال الخاصة.
- هـ- **الأعباء:** هي نقص المنافع الاقتصادية أثناء السنة المالية في شكل استهلاكات أو نقصان الأصول أو حدوث خصوم. من آثارها انخفاض رؤوس الأموال الخاصة باستثناء توزيع رؤوس الأموال على المساهمين.
- تحدد المعايير المحاسبية قواعد تقييم و حساب الأصول و الخصوم، الأعباء و المنتجات، إضافة إلى محتوى الكشوف المالية و كيفية عرضها.¹

III. مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية

تظهر معالم التوافق بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية من خلال الإطار النظري و الإطار التقني، كالآتي:²

1- الإطار النظري

يضمن توافق الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية من خلال ما يأتي:

أ- من حيث مجال التطبيق

جاء النظام المحاسبي المالي بإطار مفاهيمي يتعلق بمجال التطبيق حيث يطبق في جميع المؤسسات ذات الطابع القانوني، يعد إجباريا على كل نشاط اقتصادي، بينما معايير المحاسبة الدولية إجبارية في المؤسسات المدرجة في البورصة، أما المؤسسات الأخرى فهي مخيرة نظرا لغياب القوة الإلزامية للمعايير المحاسبية، الأمر الذي يبين خضوع النظام المحاسبي المالي إلى القانون التجاري بينما لا ترتبط معايير المحاسبة الدولية بأية تشريعات؛

ب- من حيث مستخدمي المعلومات المحاسبية

يلاحظ فيه وجود اتفاق لكلا الطرفين على الجهة المستخدمة للمعلومات و البيانات المحاسبية، خاصة المستثمرين، المسيرين، المقترضين، الدولة و مختلف هيئاتها؛

¹: المادة 08، القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 74، ص 4.
²: تيقاوي العربي، النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و تحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب البلدة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 14-16.

ج- من حيث المبادئ و الفروض المحاسبية

تتفق المبادئ و الفروض المحاسبية التي بينت في النظام المحاسبي المالي مع تلك المبادئ المقررة في الإطار النظري المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية؛

د- من حيث الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توافرها يجعل المعلومات المنشورة في الكشوف المالية الختامية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستخدميها، هذا يتطابق مع تلك المقررة في معايير المحاسبة الدولية؛

هـ- من حيث أهداف الكشوف المالية

تهدف الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي المالي أو معايير المحاسبة الدولية إلى تقديم معلومات واضحة عن المركز المالي، نتائج الأعمال و التدفقات النقدية للمؤسسة؛

هـ- من حيث عناصر الكشوف المالية

يوجد اتفاق بين النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية حول تعريف حقوق الملكية، الأموال الخاصة باعتبارها صافي الأصول بعد حذف أصولها الجارية و غير الجارية و هو المفهوم المالي لرأس المال، كما يوجد تطابق تعاريف الإيرادات و الأعباء حسب النظام المحاسبي المالي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية، إلا أن هذه الأخيرة ألغت مفهوم البنود غير العادية عند عرض حساب النتائج.

2- الإطار التقني

يكمن توافق الإطار التقني للنظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية من خلال ما يأتي:

أ- شكل الميزانية

يتم عرض الأصول و الخصوم بنفس طريقة معايير المحاسبة الدولية، حيث ترتب الأصول حسب درجة سيولتها أما الخصوم فترتب حسب درجة استحقاقها، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر الجارية و غير الجارية؛

ب- تصنيف الأعباء

يتم تصنيف الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظائف بنفس طريقة معايير المحاسبة الدولية، حسب التصنيف الوظيفي في حساب النتائج بتقديم ملخص يوضح طبيعة الأعباء، الاهتلاكات و مصاريف المستخدمين...؛

ج- جدول سيولة الخزينة

يتم عرضه بنفس طريقة عرض معايير المحاسبة الدولية، من خلال عرض التدفقات الداخلة و الخارجة حسب مصدرها، التدفقات الخاصة بالاستغلال، التدفقات المتعلقة بالاستثمار و التدفقات النقدية المتعلقة بالتمويل؛

د- طريقة تقييم المخزونات

يتم التقييم بنفس طريقة تقييم معايير المحاسبة الدولية، باستعمال طريقتي الوارد أولا الصادر أولا و طريقة التكلفة الوسطية المرجحة، إذا كانت بنود المخزون محددة و قابلة للتمييز يتم حساب تكلفة المخزون بإحدى الطريقتين؛

هـ- التنازل عن الاستثمار

بمجرد اتخاذ قرار التنازل الفعلي عن الاستثمار، يتم التوقف عن حساب الاهتلاك بنفس طريقة معايير المحاسبة الدولية؛

و- تكاليف التطوير

تسجل ضمن الأصول باعتبارها أصولا معنوية، بنفس طريقة معايير المحاسبة الدولية؛

ي- قروض الإيجار

يتم تسجيلها بنفس طريقة التسجيل لمعايير المحاسبة الدولية ضمن عناصر الأصول.

المطلب الثاني: القواعد العامة للتقييم و الإدراج في الحسابات

تناول القرار الصادر عن وزارة المالية المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة، محتوى الكشوف المالية و عرضها، كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء، المنتوجات و إدراجها في الحسابات بشكل مفصل. سنحاول التطرق إلى أهم ما جاء فيه، فيما يتعلق بتقييم الأصول، الخصوم، الأعباء، المنتوجات و إدراجها في الحسابات.

I. إدراج الأصول، الخصوم، الأعباء و المنتوجات في الحسابات

يُقصد بالإدراج في الحسابات الإجراء الذي يتمثل في إدراج عنصر يستوفي شروط التعريف و مقاييس الإدراج ضمن الميزانية أو حساب النتائج. تتمثل مقاييس الإدراج في دفاتر المحاسبة فيما يأتي:

- من المحتمل أن تقول كل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتصلة بهذا العنصر إلى الكيان أو تتأتى منه؛
 - للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بكيفية موثوق بها.
- يتم إدراج الأصول، الخصوم، الأعباء و المنتوجات في الحسابات حسب قواعد أساسية نذكرها باختصار فيما يأتي:¹
- عندما يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه منفعة اقتصادية مستقبلية، و للعنصر كلفة يمكن تقديرها بطريقة صادقة؛
 - عندما يحول الكيان إلى المشتري منافع و مخاطر الملكية، و أن لا يكون للكيان دخل في التسيير و المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها، كما تتوفر القدرة على تقييم مبلغ المنتجات و التكاليف التي تحملها الكيان المتعلقة بالمعاملة بصورة صادقة؛
 - يتم تكوين احتياطات عن الأعباء المبينة بوضوح و المحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها؛
 - يدرج أي عبء في حساب النتائج بمجرد توقف نفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية، أو كانت هذه المنافع لا تتوافر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل.

II. القواعد العامة للتقييم

- تطرق النظام المحاسبي المالي إلى قواعد عامة للتقييم، نذكر أهمها فيما يأتي:²
- استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم العناصر المقيدة محاسبيا، لكن يمكن الاعتماد في ظروف معينة لتقييم بعض العناصر على أسس أخرى هي:
 - القيمة الحقيقية (الكلفة الراهنة)؛
 - قيمة الأنجاز؛
 - القيمة المحيئة (قيمة المنفعة).
- يقوم الكيان في كل تاريخ إقفال الحسابات بفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، إذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر يقوم الكيان بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل، حيث يقيم هذا الأخير بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي (المبلغ المحصل عليه من بيع أي أصل ضمن ظروف المنافسة العادية مع خصم تكاليف الخروج) و القيمة النفعية (القيمة المحيئة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة و قيمة التنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به).
- عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل أقل من القيمة المحاسبية الصافية (بعد الإهلاك)، يجب أرجاع هذه القيمة إلى قيمتها القابلة للتحصيل و يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية خسارة في القيمة تسجل بانخفاض الأصل المذكور

¹: مستخلص من النقاط 1.111 إلى 6.111 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 6.
²: مستخلص من النقاط 1.112 إلى 11.112 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 6-8.

و بإدراج عبء في الحسابات، أما إذا خفضت هذه الخسارة أو زالت في سنوات لاحقة تؤخذ خسارة القيمة المسجلة خلال السنوات السابقة، ضمن المنتجات في حساب النتائج و ذلك عندما تصبح قيمة الأصل القابلة للتحصيل أكبر من قيمته المحاسبية.

III. القواعد الخاصة للتقييم

نلخص أهم القواعد الخاصة المتعلقة بالتقييم الواردة في النظام المحاسبي المالي في النقاط الآتية:¹

1- التثبيتات العينية و المعنوية

- التثبيت العيني هو أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار و الاستعمال لأغراض إدارية، يفترض أن تستغرق مدة استعماله أكثر من سنة مالية.
- التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتحديد غير نقدي و غير مادي، مراقب و مستعمل في إطار أنشطته العادية.
- تدرج قطع الغيار و معدات الصيانة في الحسابات على شكل تثبيتات إذا كان استعمالها مرتبط بتثبيتات عينية أخرى، و كان الكيان يعزم استخدامها لأكثر من سنة مالية واحدة.
- تعالج مكونات أصل كما لو كانت عناصر منفصلة إذا كانت فترات الانتفاع بها مختلفة، أو كانت توفر منافع اقتصادية حسب وتيرة مختلفة.
- تدرج التثبيتات في الحسابات بتكلفتها بمجموع تكاليف الاقتناء، و وضعها في أماكنها، الرسوم المدفوعة و الأعباء المباشرة الأخرى، كما تضاف تكلفة التفكيك عند انقضاء مدة الانتفاع و تكلفة تجديد الموقع إلى تكلفة إنتاج التثبيت أو اقتنائه.
- تدرج النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيتات العينية أو المعنوية كعبء من أعباء السنة المالية إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى نجاعة الأصل، أما إذا كانت ترفع من القيمة المحاسبية للأصول فإنها تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات.
- يوزع المبلغ القابل للإهلاك بصورة مطردة على مدة نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة، و تعكس طريقة الإهلاك تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها الأصل.
- تدرس دوريا طريقة الإهلاك، المدة النفعية و القيمة المتبقية، في حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية تعدل التوقعات و التقديرات.
- تشكل نفقات التنمية لأي مشروع داخلي تثبيتا معنويا إذا كانت متعلقة بعملية مستقبلية تحقق مردودية شاملة، أو كان ينوي الكيان و يمتلك القدرة لإتمام هذه العمليات مع إمكانية تقييم هذه النفقات بصورة صادقة.
- تشكل نفقات البحث أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة و لا يمكن تثبيتها.

¹: مستخلص من النقاط 1.121 إلى 1.127 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 14-8.

- يتم تقييم أي تثبيت عيني بتكلفته مطروح منه مجموع الإهلاكات و خسائر القيمة، غير أنه يمكن للكيان أن يدرجه بالمبلغ المعاد تقييمه، في إطار هذه المعالجة يدرج في الحسابات بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها مجموع الإهلاكات و خسائر القيمة اللاحقة.
- إذا ارتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما بعد إعادة تقييمه، تقيد الزيادة شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان "فارق إعادة التقييم".

2- العقارات الموظفة

- بعد إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية باعتبارها تثبيتا عينيا يمكن تقييمها إما حسب طريقة التكلفة التاريخية أو على أساس قيمتها الحقيقية، بحيث يجب أن تعكس القيمة الحقيقية الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية.
- في حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية بشكل ذو مصداقية يدرج العقار حسب طريقة التكلفة مع تقديم معلومات عن ذلك في الملحق و الأسباب التي منعت تطبيق طريقة القيمة الحقيقية.

3- الأصول البيولوجية

- تقييم الأصول البيولوجية للمرة الأولى في تاريخ كل إقفال بقيمتها الحقيقية مطروحا منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع، أما إذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة يتم تقييمه بكلفته منقوصا منها مجموع الإهلاكات و خسائر القيمة.

4- أصول مالية غير جارية، سندات و حسابات دائنة

- تتمثل الأصول المالية المملوكة لأي كيان من غير القيم العقارية الموظفة و الأصول المالية الأخرى في أربعة فئات:
 - سندات المساهمة و الحسابات الدائنة الملحقة؛
 - السندات المثبتة لنشاط المحفظة؛
 - السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط مال أو توظيفات ذات أمد طويل؛
 - القروض و الحسابات الدائنة التي أصدرها الكيان و لا ينوي بيعها في الأجل القصير.
- يتم تقييم الأدوات المالية المتاحة للبيع (المساهمات و الحسابات الدائنة لغرض التنازل و كذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة) بعد إدراجها الأولى في الحسابات بقيمتها الحقيقية، السندات التي تم تسعيرها تقييم بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية، أما السندات التي لم يتم تسعيرها يتم تحديد قيمتها بواسطة نماذج و تقنيات التقييم المقبولة على العموم.
- التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها و كذلك القروض و الحسابات الدائنة التي لم يتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية، يتم تقييمها بالتكلفة المهتلكة و تخضع عند كل سنة مالية لاختبار انخفاض القيمة.

5- المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ

- تقييم المخزونات بتكلفتها و قيمة انجازها الصافية أيهما أقل عملاً بمبدأ الحيطة، كما تدرج أية خسارة في القيمة في الحساب كعبء عندما تكون كلفة المخزون أكثر من قيمته الصافية للإنجاز.
- يتم تقييم المنتجات عند خروجها من المخازن أو عند الجرد، إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج و إما بمتوسط تكلفتها المرجحة.

6- الإعانات

- تدرج الإعانات في حساب النتائج كمنتوجات في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي يفترض فيها تعويضها.

7- مؤونات المخاطر و الأعباء

- المؤونات هي عبارة عن خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، تخضع لإعادة تقدير عند إقفال كل سنة مالية.

8- القروض و الخصوم المالية الأخرى

- يتم تقييم القروض و الخصوم المالية الأخرى حسب تكلفتها، تُقِيم الخصوم المالية بعد الاقتناء من غير الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة المهلكة، أما الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض تجارية تُقِيم بقيمتها الحقيقية.
- تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المرتقبة فيها، إلا إذا أدمجت كلفة الأصل و تطلب اقتناء أو إنتاج الأصل مدة طويلة من التحضير (أكثر من 12 شهراً).
- كما تجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي قد أدرج قسماً، عاجل من خلاله مختلف الآليات الخاصة بالتقييم و كذا المحاسبة المتعلقة بالعمليات المنحزة بصورة مشتركة أو لحساب الغير، الإدماج و تجميع الكيانات، العقود طويلة الأجل، الضرائب المؤجلة، عقود الإيجار، الامتيازات الممنوحة للمستخدمين، العمليات المنحزة بالعملات الأجنبية، تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية بالإضافة إلى كفاءات التقييم و المحاسبة الخاصة بالكيانات الصغيرة.

المطلب الثالث: علاقة الحوكمة بشفافية و جودة المعلومة المالية

يضمن تطبيق آليات حوكمة الشركات إنشاء بيئة استثمارية مستقرة تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما توفر لهم بيئة ذات إدارة مسؤولة و قادرة على حماية أموالهم، بالإضافة إلى ذلك فتطبيق آليات حوكمة الشركات يعمل على إرساء و تكريس مبدأ الشفافية و الإفصاح، حيث يعبر عدم كفاية الإفصاح على وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية و إجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات.¹

I. آلية الإفصاح و الشفافية لحوكمة الشركات

الإفصاح المحاسبي عبارة عن عرض المعلومات الهامة للمستثمرين، الدائنين و غيرهم بطريقة تسمح بالتنبأ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل و الوفاء بالتزاماتها، أما الشفافية المحاسبية فهي تعبر عن التمثيل الصادق عن أحداث و معاملات المؤسسة الواردة في الكشوف المالية التي أُعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دولياً، حيث تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير و الكشوف المالية لتزويد المستعملين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة. تمثل آلية الإفصاح و الشفافية أحد أهم ركائز و آليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية يُعدُّ من أهم أدوات تحقيق السلامة المالية و توفير مناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمؤسسة، جذب اهتمام المستثمرين و تعريفهم بالمؤسسة، تحقيق الانتباه و اليقظة لما يحدث فيها. لذا تحرص معظم المؤسسات على بناء و تأسيس نظام جيد للإفصاح، الشفافية و توفير المعلومات بالكم و الجودة في الوقت المناسب، مع الالتزام بالقواعد و اللوائح المنظمة التي تحدد جوانب، مجالات و خصائص الإفصاح فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها و اثباتها بالكشوف المالية و التي تُعدُّ بغرض تزويد متخذي القرار بالمؤسسة. العلاقة بين حوكمة الشركات و الإفصاح هي علاقة ذات اتجاهين، حيث يتوقف تحقيق مزايا و منافع الحوكمة على إفصاح المؤسسات عن ممارسات الحوكمة بها، مما يؤدي إلى زيادة مصداقية المؤسسات أمام جمهور المتعاملين و اكتسابها سمعة حسنة، الأمر الذي يعيد الثقة بها و بالسوق المالي، إضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، بالتالي يعمل الإفصاح على تدعيم و زيادة فعالية حوكمة الشركات، في مقابل ذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفير معايير ملائمة و تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة و الضرورية لإعطاء مستعملي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط المؤسسة.²

¹: بلعادي عمار و جاوحدو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة -واقع، رهانات و آفاق-، جامعة العربي بن مهيدي لأم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010، ص 10.

²: بن الطاهر حسين و بوطلاعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

II. أهمية الحوكمة في تحقيق جودة المعلومة المالية

تعتبر جودة المعلومة المالية من المواضيع التي تم التطرق إليها في أدبيات المحاسبة و المالية، حيث تثبت معظم نظريات المؤسسة إمكانية جودة المعلومة المالية من تدنية تكاليف الوكالة و التكاليف المالية، من خلال تدنية مستوى عدم تماثل المعلومة بين المستثمرين و المسيرين و بتجانس توقعات المستثمرين، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأصل المالي في السوق. تؤثر آليات الرقابة على مستوى الإفصاح و جودة المعلومة المالية المنشورة، حيث تم اختبار العلاقة بين آليات حوكمة الشركات و جودة المعلومة المالية من خلال دراسة العلاقة بين مجلس الإدارة و مستوى تسيير النتيجة من جهة و مستوى الإفصاح في الكشوف المالية و خصائص مجلس الإدارة من جهة أخرى.¹

1- مجلس الإدارة و جودة المعلومة المالية

يعتبر مجلس الإدارة عنصرا ضروريا لنظام حوكمة الشركات، حيث منح له وظيفتين رئيسيتين: التقييم و المصادقة على القرارات من جهة و مراقبة المسيرين من جهة أخرى، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة تصميمات له على اعتبار المجلس كمكان لممارسة السلطة، كمكان للرقابة و أخيرا كعضو وسيط. من خلال تطبيق هذه الوظائف، يمكن لمجلس الإدارة أن يحمي مصالح المساهمين و يساعد المسيرين في تكوين استراتيجية المؤسسة. بينما فعالية المجلس كآلية للرقابة و حوكمة الشركات ليس مضمونا دائما، حيث ترتبط جودة الرقابة الممارسة من طرف المجلس بخصائصه المتمثلة في:

- ◀ ازدواجية التسيير كرئيس مجلس الإدارة؛
- ◀ حجم مجلس الإدارة: حجم مهم جدا يميل إلى تفضيل تدنية جودة العمل؛
- ◀ هيكل مجلس الإدارة، الذي يميل من جهة إلى وجود أو عدم وجود هيآت مساعدة متخصصة و من جهة أخرى إلى نسب الأعضاء الداخليين و الخارجيين في المجلس.

يمكن أن تؤثر هذه الخصائص الرئيسية للمجلس على ممارسة الرقابة و بالتالي على جودة المعلومة المالية كما يأتي:²

¹ : Ali Mezghani et Ahmed Ellouze, Gouvernement de l'entreprise et qualité de l'information financière [en ligne], HAL, 2011, P 3-4, Format PDF, disponible sur : <<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00544934>>, (consulté le 16.11.2015 à 22 :53).

² : Ali Mezghani et Ahmed Ellouze, op.cit, P 4-8.

أ- الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة و رئيس الإدارة

من المظاهر التي تميز حوكمة الشركات الفصل بين وظائف رئيس الإدارة و رئيس مجلس الإدارة، هناك نظريتين لتبيان مزايا فصل مراكز رئيس المجلس و المسير: نظرية الوكالة و نظرية الخلافة العادية.

تعتبر نظرية الوكالة وجود هيكل مزدوج في المؤسسة كعائق على فعالية آليات رقابة هيكل الحوكمة و تقترح الفصل بين الأدوار، على اعتبار الفصل بين الإدارة و الرقابة على القرارات يخفض من تكاليف الوكالة و يحسن أداء المؤسسات. من ناحية أخرى، نظرية الخلافة العادية تقتضي أن الهيكل المزدوج للمسير يتم تقديمه كجزء من الخلافة العادية الموظفة لاستبدال المسير/الرئيس المحال، بحيث يجب أن يمر المسير الجديد بفترة تجربة كي يُقيّم أعضاء مجلس الإدارة أداءه و يحددون إذا كان جاهزاً أو لا لشغل مركز رئيس مجلس الإدارة، يمكن لفصل الأدوار أن يحسن جودة الرقابة و يخفض من احتمال احتفاظ المعلومة من جانب المسيرين مما يؤدي إلى تحسين جودة الإفصاح.

ب- حجم مجلس الإدارة

يجب أن تتوفر في عضو مجلس الإدارة الأخلاق الرفيعة، الولاء و الإخلاص للمؤسسة للتأكد من سير المؤسسة في المسار السليم و النهج الصحيح،¹ يخضع ترشح عضو جديد إلى تقييم مسبق من طرف مجلس الإدارة بعد رأي لجنة التعيين إن وُجدت،² حيث تُحدث إضافة عضو جديد في مجلس الإدارة أثراً متعاكسين، من جهة يؤدي إلى الرفع من قدرة رقابة المجلس و في المقابل يؤدي هذا الدور إلى إحلال التوازن بالتكلفة الهامشية لعضو واحد إضافي من ناحية التواصل و اتخاذ القرار. ترتفع التكلفة الهامشية بقياس عدد الأعضاء المرتفع، بالتالي يأخذ الربح من الناحية الرقابية السلوك العكسي. كما يُنصح بتجنب تكوّن المجالس من عدد كبير من الأعضاء (كلما انخفض حجم مجلس الإدارة كلما ارتفعت فعاليته). عدم فعالية المجالس ذات الحجم الكبير تنشأ عن صعوبات التواصل و التنسيق بين أعضاء المجلس، ما يجعل مسار اتخاذ القرار بطيئاً و منح هامش الحرية للمسيرين. فأثر حجم المجلس على جودة المعلومة المالية ليس واضحاً، لكن الدلائل المتقدمة تثبت أن المجالس الصغيرة هي أكثر فعالية و تؤدي إلى تحسين جودة المعلومة المالية.

¹: خالد ذيب، الأزمات المالية... و تطور الحوكمة، مجلة التنفيذي، الحيزة، فبراير-أبريل 2009، ص 27.

²: Institut Français des Administrateurs, La gouvernance des associations et fondations, Eyrolles, Paris, 2009, P 20.

ج- تشكيلة و استقلالية مجلس الإدارة

يشكل مجلس الإدارة قمة نظام الرقابة للمؤسسة، حيث يُكَلَّف بمهمتين: مراقبة المسيرين و المصادقة على القرارات. لإنجاز هاتين المهمتين، يجب على مجلس الإدارة إدراج أعضاء داخليين لحضور المصادقة على القرارات بسبب معرفتهم الجيدة للمؤسسة و الأعضاء الخارجيين المستقلين و الموضوعيين من أجل تنفيذ مهمة الرقابة. من ناحية حوكمة الشركات يدعم الباحثون فكرة الأعضاء الخارجيين هم أكثر استقلالية و الأفضل لمراقبة المسيرين و أعضاء مجلس الإدارة الداخليين، حيث تعتمد دعائمهم على نظرية الوكالة. تتمثل الفرضية القاعدية لنظرية الوكالة في اعتبار فعالية المجلس ترتفع مع نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، حيث يؤدي وجودهم إلى انخفاض مشاكل الوكالة بين المسيرين و المساهمين بسبب استقلاليتهم و موضوعيتهم. فعالية أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين في مهامهم مدعومة من طرف سوق العمل لذلك يبحث هؤلاء الأعضاء عن تحسين سمعتهم في سوق العمل. من ناحية الدراسات التاريخية للعلاقة بين جودة المعلومة المالية و تشكيلة مجلس الإدارة، هي تنقسم إلى صنفين:

○ الدراسات التي اختبرت أثر تشكيلة المجلس على درجة الإفصاح في التقارير السنوية، التي أثبتت عدم وجود أثر تشكيلة مجلس الإدارة على قرار الإفصاح، في المقابل وجود أثر تشكيلة هيآت المراجعة على مستوى الإفصاح؛

○ الدراسات التي اختبرت أثر تشكيلة مجلس الإدارة على مستوى تسيير النتيجة في الكشوف المالية، التي اعتبرت تشكيلة مجلس الإدارة كمتغيرات مرتبطة بوجود هيئة و "جودتها" (الخبرة المالية، الاستقلالية، الحجم) هي مدرجة في التحليل. حيث أبرزت أن هيئة تدقيق الجودة تؤثر على امتداد تسيير النتيجة و منه على جودة المعلومة المالية الموفرة من خلال الكشوف المالية. عموماً، أدت هذه الدراسات إلى ابراز المتغيرات المرتبطة بحوكمة الشركات، التي تؤثر على تسيير النتيجة و منه على جودة المعلومة المالية المفصح عنها في الكشوف المالية.

2- الآليات الأخرى لرقابة و جودة المعلومة المالية

نظام حوكمة الشركات لا يُجَدَّد بالآليات الداخلية و الخارجية لمراقبة المسيرين، بل يضم أيضاً جميع الوسائل التي تضمن للمستثمر مردودية أمواله. تقترح نظرية الوكالة آليتين إضافيتين لمراقبة المسيرين هما: هيكل المساهمة و جودة التدقيق.

يمكن تعريف هيكل المساهمة كتقسيم حقوق التصويت بين مختلف المساهمين، حيث يمكن التمييز بين حالتين:

المؤسسات بما فيها المساهمة منتشرة، يمكن مقابلتها بالمؤسسات ذات رأس المال المركز بين أيدي بعض المساهمين، ما يرجع مقابلة المؤسسات التسييرية مع المؤسسات المراقبة.

حالة المسيرين-الملاك يمكن تمييزهم من المسيرين الصافيين بدون مساهمات ذات دلالة في رأس المال. في الحالة الأولى تعارضات الوكالة هي أقل من الحالة الثانية، لأن المساهمين و المسيرين لديهم مصالح مشتركة (تعظيم قيمة الأصول المالية).

من وسائل ضمان جودة المعلومة المالية، المقدمة من طرف الكشوف المالية، هي الرقابة الممارسة من طرف المدققين. في الواقع يسمح التدقيق بتدنية تكاليف الوكالة بين مختلف أصحاب المصالح للمؤسسة (لاسيما الدائنين، المسيرين و المساهمين) و تخفيض خطر الأخطاء في الكشوف المالية. يسمح محافظ الحسابات من خلال نشاطه الرقابي بتحقيق موثوقية الكشوف المالية، حيث لا يتم تدنية تكاليف الوكالة إلا إذا كان التدقيق ذو جودة، فمكاتب التدقيق الضخمة تحت عملاءها على إفصاح معملومات موثوقة بالتالي تُحسّن جودة التدقيق من جودة المعلومة المالية المنتجة في الكشوف المالية.¹

المبحث الثالث: حساسية السوق المالي بدرجة مصداقية المعلومة المالية في إطار الحوكمة

تعتبر المعلومة المالية موضوعا مهما لكل المتخصصين و المهنيين (المحللين الماليين، الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات و غيرهم)، حيث تحتل مكانة هامة في حياة المؤسسات خاصة في الاقتصاد الرأسمالي، لاسيما التحديات التي يشكلها تقييس المعلومة المالية الدولية، عبر الدور المرجح الذي يؤديه المدققون في المصادقة على هذه المعلومة و حقيقة عدم تماثل المعلومة بين الملاك/المساهمين/الشركاء و وكلائهم/المسيرين (علاقة الوكالة،...). بالإضافة إلى دورها في السوق المالي (أين تشكل أداة مساعدة للمتعاملين في اتخاذ القرار،...) مما يجعلها تكتسي طابع المصلحة العامة.²

المطلب الأول: السوق المالي مصدر لتمويل المؤسسة الاقتصادية

يمكن للمؤسسة الاقتصادية أن تحصل على رؤوس الأموال الضرورية لسير و اشتغال نشاطها من السوق المالي، حيث يعتبر هذا الأخير مصدرا مهما للتمويل نظرا للدور الفعال الذي يؤديه من خلال تمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين بما فيهم الدولة و المؤسسات الاقتصادية من خلال اصدار و تداول مختلف المنتجات المالية.

¹ : Ali Mezghani et Ahmed Ellouze, op.cit, P 8-9.

² : Nicola VERON et autres, l'information financière en crise. Comptabilité et capitalisme, séminaire en philosophie et management, université Paris Dauphine, 2004, P 3.

I. السوق المالي و أقسامه

السوق المالي هو المجال الذي يلتقي فيه الأعوان الاقتصاديون ذُوو الفائض المالي بهدف توظيف ادخاراتهم مع الأعوان الاقتصاديين ذُوو الاحتياج المالي بهدف البحث عن مصادر لتمويل مشاريعهم، من خلال إصدار أوراق مالية قابلة للتداول بأسعار خاضعة لقانون العرض و الطلب، وفق أحكام تنظيمية معمول بها.

يتكون السوق المالي من ثلاثة عناصر أساسية هي كالآتي:¹

- الأوراق المالية: تمثل المنتجات التي يتم تداولها في السوق؛
- المتعاملون: و هم البائعون، المشترون، السماسرة، المؤسسات، الهيآت و المؤسسات المرتبطة بعمليات تداول الأوراق المالية؛
- المعلومات: تمثل المعلومات محركات و مؤشرات اتخاذ قرار الشراء، البيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية بمعرفة المستثمرين الحاليين و المرتقبين.

ينقسم السوق المالي إلى قسمين، السوق الأولي و السوق الثانوي كالآتي:

1- السوق الأولي

هو السوق الذي يتم من خلاله توفير رأس المال لإنشاء المؤسسات، بإصدار أدوات الملكية كالأسهم، كما تقوم من خلالها الحكومات و المؤسسات باقتراض ما تحتاجه من الأموال، بإصدار أدوات الدين كالسندات،² بالتالي تسمح للأعوان الذين لديهم احتياج إلى التمويل بالاقتراض من الأعوان الذين لديهم القدرة على التمويل (المدخرين و المستثمرين) من خلال إصدار أوراق مالية (أسهم و سندات) للحصول على الأموال الضرورية،³ عن طريق:

- الاكتتاب العام لأول مرة، من قبل مؤسسات تحت التأسيس أو من خلال مؤسسات قائمة بالفعل بغرض زيادة مواردها المالية؛
- الاكتتاب المغلق، من أجل الرفع من رأس المال لمؤسسات قائمة بالفعل من مؤسسات الاكتتاب المغلق.

¹: طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 19.

²: مبارك بن سليمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، ط1، مركز النشر العلمي، جدة، 2010، ص 8.

³ : Le marché financier et son rôle économique [en ligne], P 1, Format PDF, disponible sur : <<http://cours-tertiaires.fr/wp-content/uploads/2014/04/Chap-2-Le-march%C3%A9-financier-et-son-r%C3%B4le-%C3%A9conomique.pdf>>, (consulté le 31.07.2015 à 21 :28).

2- السوق الثانوي

هو السوق التي يتم من خلاله إعادة بيع الأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل¹ في السوق الأولي، حيث يستطيع الشريك الذي ساهم في المؤسسة (عن طريق شراء الأسهم من السوق الأولي) أن يبيع نصيبه في المؤسسة كله أو بعضه، و ذلك ببيع هذه الأسهم أو جزء منها، كما يستطيع المقرض الذي أقرض المؤسسة (عن طريق شراء السندات من السوق الأولي) أن يبيع دينه أو جزء منه و ذلك ببيع هذه السندات أو جزء منها. السوق الثانوي هو سوق للمتاجرة في الأوراق المالية، يلجأ إليه المتعاملون لغرض تحقيق الربح من فروق الأسعار (الفرق بين سعر الشراء و سعر البيع)، بشراء الورقة المالية لإعادة بيعها عند ارتفاع سعرها في السوق.²

هناك تكامل بين السوق الأولي و السوق الثانوي، حيث لا يمكن لأي عون اقتصادي أن يشتري أوراقا مالية إلا إذا كان لديه ضمان إمكانية إعادة بيعها في حالة احتياجه للسيولة، كما لا يمكن وجود سوق ثانوي من دون سوق أولي، لكن ليس هناك معنى لوجود السوق الأولي من دون السوق الثانوي، بمعنى إذا اشترى الأعوان أوراقا مالية لا يمكنهم إعادة بيعها قبل الآجال المحددة، بالتالي لا يقدمون على الشراء،³ من هنا تبرز أهمية كل قسم من أقسام السوق المالي ليكمل الآخر و يحقق هدف كافة المتعاملين في السوق المالي.

II. التمويل من خلال السوق المالي

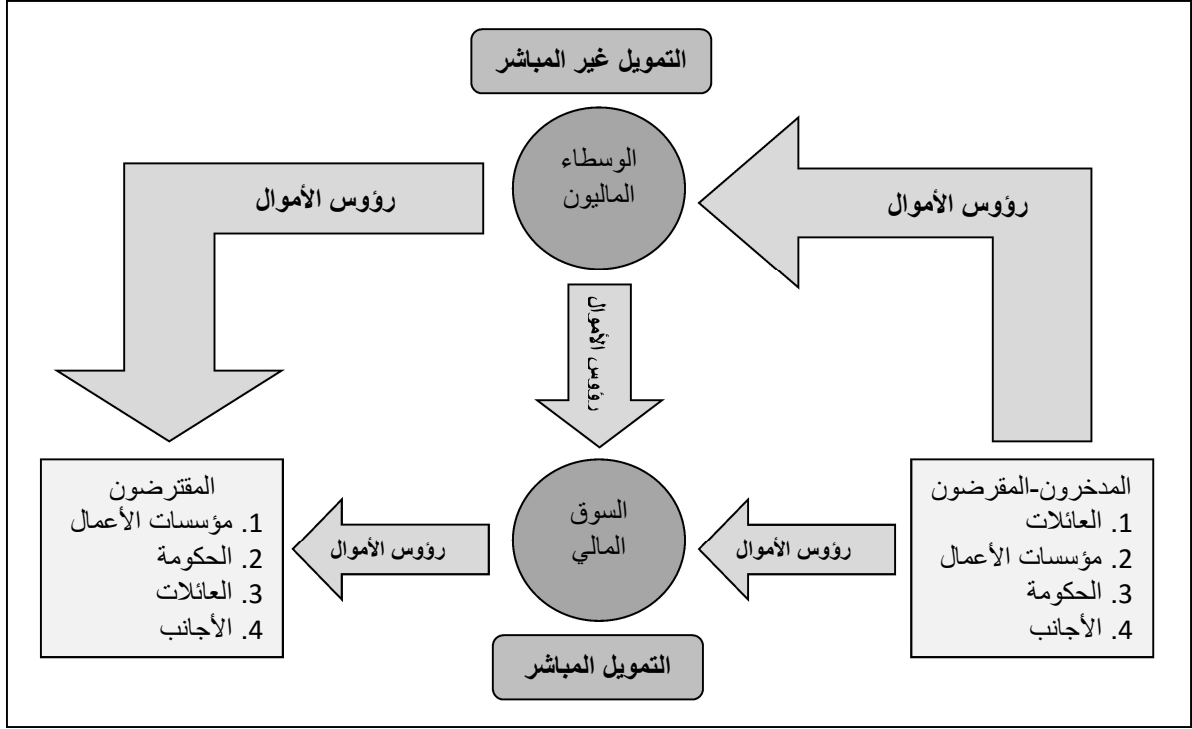
تتمثل الوظيفة الأساسية للسوق المالي في تسهيل حصول الأعوان الاقتصاديين ذُوو العجز المالي على التمويل اللازم من الأعوان الاقتصاديين ذُوو الفائض المالي، بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة و الشكل الآتي ييسر لنا هذه الوظيفة:

¹ : Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking & Financial Markets, 9th ed, Pearson Education, Boston, 2010, P 28.

²: مبارك بن سليمان آل فواز، مرجع سبق ذكره، ص 8.

³ : Le marché financier et son rôle économique [en ligne], op.cit, P 1,

الشكل رقم (19): تدفق رؤوس الأموال من خلال النظام المالي



Source : Frederic S. Mishkin, op.cit, P 26.

نلاحظ من خلال الشكل و نستنتج الوظيفة الاقتصادية الأساسية التي يؤديها السوق المالي من خلال تسهيل تدفق رؤوس الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب الاحتياج إلى التمويل، على يمين الشكل نلاحظ الأطراف الذين يدخرون الأموال "المدخرون-المقرضون"، على اليسار من يقترضون الأموال لتمويل حاجاتهم "المقترضون". المدخرون و المقرضون الرئيسيون هم العائلات، أما مؤسسات الأعمال، الحكومات، الأجانب و حكوماتهم يقدمون قروضا في حالة إذا كان لديهم فائض مالي فقط. المقترضون الأكثر أهمية هم مؤسسات الأعمال و الحكومات، أما العائلات و الأجانب فيقترضون فقط لتمويل مشترياتهم من السيارات، اللوازم و المنازل بمعنى الحاجات الضرورية. يتم تدفق هذه الأموال من المدخرين-المقرضين إلى المقترضين بإحدى الطريقتين، التمويل المباشر و التمويل غير المباشر.¹

■ **التمويل المباشر:** الفئات ذات الفائض المالي تمول مباشرة الفئات ذات الاحتياج المالي، حيث يؤدي النظام المالي في هذه الحالة وظيفة السمسار الذي يجمع العرض بالطلب الخاص به،² من خلال الاقتراض المباشر أو من خلال إصدار الأوراق المالية.

¹ : Frederic S. Mishkin, op.cit, P 25-26.

² : Pascal Quiry and others, "Pierre Vernimmen" Coporate finance theory and practice, 2nd ed, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, 2009, P 261.

■ **التمويل غير المباشر:** بالوساطة المالية من خلال البنوك مثلا التي تقوم بجمع الأموال من الفئات ذات الفائض المالي، من خلال الودائع الجارية و الودائع لأجل ثم تقدمها في شكل قروض للمستثمرين أو شراء أوراق مالية تصدرها الفئات ذات الاحتياج المالي، في هذا النموذج يؤدي النظام المالي وظيفة الوساطة.¹

المطلب الثاني: نماذج الرقابة على المعلومة المالية للشركات المدرجة في البورصة

رغم تبني الأسواق الناجحة أسسا على حرية الملكية و حرية تداولها، إلا أنها تحتاج إلى قواعد مناسبة و وسائل لتمارس عملها، فمن دون وجود هيآت رقابة بالسوق تصبح الأعمال مثل نادي قمار رأسمالي، حيث يصبح الاستثمار مجرد مقامرة، أي رهان على وفاء الأشخاص بعهودهم، رهان على أن المؤسسات ستنتشر الحقيقة، رهان على تقاضي العمال أجورهم و أن الديون سيتم تسديدها،² لذلك ارتأينا دراسة ثلاثة نماذج رقابية تتمثل في النموذج الأمريكي، النموذج البريطاني و النموذج الفرنسي لتوضيح أهمية و طريقة كل نموذج في الحرص على مصداقية المعلومة المالية المنشورة للمؤسسات المدرجة في السوق.

I. النموذج الأمريكي (SEC)

تأسست عام 1934، من أجل ضمان السير الحسن للمؤسسات على مستوى الأسواق و مراعاة حقوق المساهمين بشكل خاص، دورها تنظيمي يتعلق بإصدار القوانين و اللوائح التي تضمن حرية المعلومة، الشفافية و النزاهة في عرض الحسابات و النتائج،³ تؤدي لجنة البورصة و القيم (SEC) مهمة رئيسية تتمثل في حماية المستثمرين، ترقية استقرار الأسواق المالية، بمعنى الاشراف على المعلومة المالية للمؤسسات المدرجة في الولايات المتحدة. تقع مراجعة مطابقة الكشوف المالية للمُصدرين مع US GAAP^{**} تحت مسؤولية القسم المالي للمؤسسة (DCF)^{***} الذي يساعده مكتب الرئيس المحاسب (OCA)^{****} الذي من مهامه ارشاد اللجنة حول النقاط المحاسبية المرفوعة أثناء رقابة ملفات المصدرين. يقوم القسم المالي باختبار الوثائق بطريقة دقيقة قبل انطلاق العملية بطريقة اختيارية، وفقا لقانون Sarbanes-Oxley لعام 2002، يقوم القسم المالي باختبار الكشوف المالية بطريقة

¹ : Pascal Quiry and others, op.cit, P 261.

²: يحي سعيدي و لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 5، جامعة الوادي، 2012، ص 191.

³: دبله فاتح و بن عيشي بشير، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية و الأنظمة المحاسبية و أثرها على مستوى أداء الأسواق، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص 9.

* : Securities and Exchange Commission.

** : United States Generally Accepted Accounting Principles.

*** : Devision of Corporation Finance.

**** : Office of Chief Accountant.

نظامية لكل مُصدِر مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر. الملفات ذات الأولوية الخاضعة للرقابة من طرف لجنة البورصة و القيم (SEC) يتم اختيارها حسب معايير محددة كطبيعة النشاط، الرسملة السوقية، تذبذب جلسة التداول في البورصة، مؤشرات رسملة الأرباح غير العادية إلخ.

ينصب هدف مراجعة لجنة البورصة و القيم (SEC) حول المعلومات المهمة التي ظهرت من أجل فهم الوضعية المالية و النتائج لكل مؤسسة، إضافة إلى مطابقتها لـ US GAAP و القواعد الموضوعية من طرف اللجنة أو التي تعتبر غير كافية من ناحية الشفافية و الوضوح، كما تهتم أيضا بالمعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية المستعملة كطرق محاسبة المنتوجات، انخفاض قيمة الأصول، محاسبة التزامات التقاعد، تحويل الأصول المالية و العمليات خارج الميزانية، حيث تعتبر لجنة البورصة و القيم (SEC) الرقابة الخاصة بالشفافية و تناسق الطرق المستخدمة، الشمولية و وضوح المعلومة المتوفرة آليات تُمكنها من تحسين مقارنة الكشوف المالية من جهة، و من جهة أخرى احباط المؤسسات على هيكلة العمليات لأهداف محاسبية فقط.¹

II. النموذج البريطاني (FRRP)

تلتزم المؤسسات المدرجة في سوق الأسهم للندن (LSE)* باحترام أنظمة البورصة الموضوعية من طرف هيئة الخدمات المالية (FSA)** باعتبارها منظمة مستقلة مكلفة بتنظيم الخدمات المالية بالمملكة المتحدة، بحيث تشترط إعداد الكشوف المالية للمؤسسات المدرجة وفقا لقانون الشركات مع المعايير المحاسبية المعمول بها،² بالإضافة إلى تنظيم صناعة الخدمات المالية لتحقيق الأهداف الأربعة المحددة من خلال قانون الخدمات المالية و الأسواق لـ 2000 (Financial Services and Markets Act) و المتمثلة في: المحافظة على ثقة السوق، ترقية استيعاب النظام المالي من طرف الجمهور، المحافظة على مستوى مناسب لحماية المستهلكين و محاربة الجريمة المالية.³ أما فحص تطبيق المعايير المحاسبية من مسؤولية القطاع الخاص المتمثل في لجنة مراجعة التقارير المالية (FRRP)*** التي تقوم بمراقبة التقارير السنوية للمؤسسات التي تقوم بطلب عمومي للادخار و المؤسسات الخاصة الضخمة.

¹ : Phu DAO-LE FLECHER, Contrôle de la conformité de l'information financière des sociétés cotées aux normes comptables par l'AMF en France : Analyse comparative avec deux modèles anglo-américains (la SEC et le FRRP) [en ligne], HAL, 2010, P 24-26, Format PDF, disponible sur : <<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00543229>>, (consulté le 26.06.2015 à 15 :37).

* : London Stock Exchange.

** : Financial Services Authority.

² : Phu DAO-LE FLECHER, op.cit, P 26.

³ : Gérard Marie HENRY, Les hedge funds, Eyrolles, Paris, 2008, P 161.

*** : Financial Reporting Review Panel.

تتبنى لجنة مراجعة التقارير المالية (FRRP) مقارنة بالمخاطر، حيث تأخذ في الحسبان معيارين رئيسيين: احتمال وجود حذف أو أخطاء في الكشوف المالية و الآثار المحتملة لها على اتخاذ القرارات الاقتصادية للمستثمرين. تحت هيئة الخدمات المالية (FSA) لجنة مراجعة التقارير المالية (FRRP) في مسار تقييم الخطر على القيام بتحليل المخاطر المالية على أساس سنوي يسمح بإلقاء الضوء على التطورات الاقتصادية و المالية مما يعني تحديد المخاطر المهمة من خلال ثلاثة مصادر رئيسية: البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة، تطور القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة. يتم فحص الكشوف المالية من طرف اللجنة من خلال مراجعة جزئية للحسابات، أو العناصر المهمة لكل قطاع، بالإضافة إلى النقاط التي يحويها كل معيار محاسبي.

يعتبر نظام تنظيم المعلومة المالية في المملكة المتحدة إيجابى و ضرورى، حيث تحت أنشطته المؤسسات على إعداد الكشوف المالية حسب معايير GAAP، الأمر الذي يشجع المدققين على الحذر الخاص عند فحص تطبيق المعايير المحاسبية فيما يخص العناصر التي تظهر في الكشوف المالية على الأقل، أخيرا تساهم اللجنة في تعزيز استقلالية المدققين بمنحهم وسيلة تفاوض إضافية لإقناع عملائهم بإنتاج معلومة مالية متطابقة مع GAAP.¹

III. النموذج الفرنسي (AMF)

أنشئت سنة 1967 تحت تسمية لجنة عمليات البورصة COB^{*}، ثم تحولت سنة 2003 إلى هيئة السوق المالي AMF^{**} لضمان تنظيم السوق المالي الفرنسي²، هي منظمة عمومية مستقلة هدفها السهر على حماية الادخار، الاشتغال الجيد لسوق الأوراق المالية و معلومة المستثمرين. تشرف الهيئة على رقابة المعلومة المسلمة بالسهر على أن تكون دقيقة، صادقة، مضبوطة، واضحة و منشورة للمجتمع كله، تخضع لرقابة هيئة السوق المالي AMF حوالي 700 مؤسسة، حيث تقوم بفحص وثائق المعلومات الصادرة من طرف المؤسسات المدرجة، غالبا تكون معلومات ذات طابع قانوني، اقتصادي و محاسبي حول المؤسسة.

عند التسجيل في سوق منظم، يجب على المؤسسة إعداد نشرة تتضمن الوثائق المرجعية و ملاحظات العمليات من أجل الحصول على التأشيرة المسبقة لهيأة السوق المالي AMF. يوجد نظامين لرقابة الوثائق المرجعية من طرف هيئة السوق المالي AMF: الرقابة قبل نشر الوثائق (الرقابة السابقة) و الرقابة بعد وضعها في الموقع الإلكتروني لهيأة السوق

¹ : Phu DAO-LE FLECHER, op.cit, P 26-28.

^{*} : Commission des Opérations de Bourse.

^{**} : Autorité des Marchés Financiers.

² : Olivier Lacoste, Comprendre les crises financières, Eyrolles, Paris, 2009, P 136.

المالي AMF (الرقابة اللاحقة). يخضع الملف إلى رقابة سابقة من طرف الهيئة قبل نشره خلال ثلاث سنوات متتالية و إلى رقابة لاحقة عند نشره بعد هذه المدة. يتم الفحص العام للجوانب القانونية، الاقتصادية و المالية لوثائق المعلومات من طرف إدارة المصدريين *DE أما الرقابة المعمقة لمطابقة الكشوف المالية للمعايير المحاسبية المعمول بها تقع تحت مسؤولية إدارة الأعمال المحاسبية DAC**. لهيأة السوق المالي AMF السلطة في الطلب من المؤسسات تصحيح كشوفهم المالية إذا اعتبرتها غير مطابقة للمرجع المحاسبي المعمول به. فيما يخص وثائق المعلومات الخاضعة للرقابة السابقة، لا تمنح التأشير إلا بعد موافقة المصدر بتغيير المعالجة المحاسبية أو توفير معلومات إضافية في الملحق، أما فيما يخص الوثائق الخاضعة للرقابة اللاحقة إذا عاينت وجود اهمال أو عدم دقة فتشترط على المصدر أن يقوم بتصحيحات و التي يجب نشرها بنفس طرق الوثائق المرجعية.¹

المطلب الثالث: حوكمة الشركات لتعزيز ثقة المتعاملين في السوق المالي

يرتبط الانضباط الممارس من خلال السوق المالي بالمعلومة التي يمتلكها المساهمون الحاليون و المرتقبون، تنشأ هذه المعلومة من مصادر مختلفة (المؤسسة، الغير... إلخ)، فالمعلومة المحاسبية المنشورة إجباريا ليست إلا معلومة خاصة تأتي متأخرة للسوق، بحيث لا تؤثر على جلسات التداول إلا إذا حملت في طياتها عناصر إعلام جديدة كافية للقيام بمراجعة توقعات المستثمرين،² مما يجعل حوكمة الشركات أمرا حتميا لتعزيز ثقة مختلف المتعاملين في السوق المالي.

I. نحو عصر جديد للمعلومة المالية و حوكمة الشركات

وضعت الفضائح المالية السبب على عدد من المؤسسات الخاصة و حتى كيانات الخدمة العمومية، حيث ركزت بالخصوص على السلسلة المعلوماتية لاسيما هياكل مراقبة المعلومة المالية، حيث تم سن مبادئ و قوانين حوكمة الشركات لمعالجة المشاكل المعينة و الحد من اللجوء إلى المحاسبة الإبداعية. بصفة عامة على المستوى العالمي، ركزت القواعد و القوانين على ما يأتي:

- تحسين جودة و موثوقية المعلومة المالية و المحاسبية؛
- تعريف دور و تشكيلة مجلس الإدارة مع الارشادات بالفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة و المدير العام أو العضو المفوض، عدد الأعضاء المستقلين و تأسيس لجنة المراجعة، المكافأة و التعيين؛

* : Direction des Emetteurs.

** : Direction des Affaires Comptables.

¹ : Phu DAO-LE FLECHER, op.cit, P 7-8.

² : Gérard Charreaux, Gouvernement d'entreprise et comptabilité [en ligne], P 6, Format PDF, disponible sur : <http://leg.u-bourgogne.fr/wp/0990601.pdf>, (consulté le 02.12.2015 à 23 :32).

• دور، تعيين و استقلالية محافظ الحسابات.

لقد عززت قواعد حوكمة الشركات الطلب على المعلومة المالية للمساهمين، إضافة إلى وجود مصالح متزايدة للمعلومة الإيجابية و الاختيارية فيما يخص البعد الاجتماعي و البيئي لنشاط المؤسسة، القواعد على العموم لصالح شفافية كبيرة تخص مكافآت الأعضاء و المسيرين، و كذا فيما يخص استقلالية الأعضاء. كما حصرت قوانين الحوكمة أنشطة محافظ الحسابات، من خلال تحسين جودة و موثوقية المعلومة المالية بالإضافة إلى إعادة ثقة الأسواق في من ينتجونها و يراقبونها، الوظيفة المحاسبية (من ينتج المعلومة) و المدققون الخارجيون (من يراقبونها) بالتالي يعتبرون أطرافاً أساسية من أجل حوكمة جيدة للمؤسسات.

يجب على الكيان أن يضع في متناول مساهميه مجموعة من المعلومات الاقتصادية و المالية الموثوقة و حتى المصادق عليها، فيما يخص الإنجازات، الوضعية الحالية و أبعادها التنموية المستقبلية. رفعت الحوكمة الجيدة من مستوى الشفافية: هياكل تنظيمية للمؤسسة (تشكيلة مجلس الإدارة، لجناته...) سياسة المكافآت، فعالية إجراءات الرقابة الداخلية و الخارجية من أجل ضمان موثوقية المعلومات المالية، إلا أنه لا يمكن تطبيق الشفافية الممتازة، حيث لا ينبغي منح معلومات حاسمة للمنافسين، في بعض الحالات يمكن أن يؤدي نشر هذه المعلومات و استعمالها من طرف المنافسين بالمؤسسة إلى الخسارة، الأمر الذي يستلزم التحكيم الممتاز بين الشفافية و حياة المؤسسة.¹

II. السوق المالي كأداة لدعم حوكمة الشركات وفقاً لقواعد الأخلاق

لقد رافق تطور الأسواق المالية تعزيزاً و تجديداً في قواعد الأخلاق المالية، من خلال ظهور أدوات جديدة، تقنيات جديدة و منتوجات جديدة بالإضافة إلى اختفاء الإطارات المرجعية القديمة، في هذا السياق تعتبر الأخلاق كمجموعة من القواعد التي من الضروري اعتمادها لسير النشاط المالي بطريقة متساوية بين جميع المشاركين. تفترض فعالية الأسواق معلومة شفافة و موثوقة، حيث تركز قواعد الأخلاق على تحقيق هذه الشفافية و الموثوقية. من أسباب توافر معلومة ناقصة و غير دقيقة هي متعددة في الميدان، أهمها ما أتى:²

رداءة وسائل الملاحظة و تقنيات التحليل؛

نقص كفاءة المخبر؛

¹ : Karine CERRADA et autres, op.cit, P 331-333.

² : Claudine CARLUER, Quelle régulation mondiale pour l'information financière [en ligne], Montréal, 24 au 27 Avril 2002, P 6, Format PDF, disponible sur : < <http://www.er.uqam.ca/nobel/gricis/actes/bogues/Carluer.pdf> >, (consulté le 22.02.2015 à 11 :31).

نشر معلومات خاطئة أو مضللة؛

استعمال المعلومة لأغراض شخصية، لاسيما جنحة افشاء السر.

منذ الأحداث التي أدت إلى تبني قانون Sarbanes-Oxley بالولايات المتحدة أصبح تصميم التنظيم أكثر حتمية، بحيث تستند طريقة التأطير الحتمي على قواعد محددة و محكمة بالضرورة من أجل ضمان أخلاقيات الأعمال.¹ يمكن أن تأخذ رقابة أي مؤسسة أشكالاً متعددة، من بينها الاندماج و العرض العمومي للشراء. حيث تركز الرقابة عموماً على المؤسسة التي يُعتقَد فيها سوء التسيير من أجل إعادة ووقفها و تحقيق فائض القيمة، من خلال الضغط الذي تمارسه على المسيرين، الأمر الذي يعطي أثراً إيجابياً على اشتغال الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، لاسيما مجلس الإدارة، نظم الرقابة الداخلية و تسيير المخاطر، ذلك بإجبار المسيرين على التركيز على الأرباح في المدى القصير، الأمر الذي يعيب حوكمة الشركات باهتمامها بالانشغالات قصيرة الأجل الناتجة عن ضغوط السوق من خلال تفضيل العائد قصير المدى للمستثمرين.²

من جانب آخر و بالتوازي مع امتلاك المؤسسة نظاماً محاسبية على قدر عال من الفعالية و الكفاءة، لابد من وجود مجموعة من المعايير المهنية المحاسبية و التدقيقية التي تحكم المهنيين سواء في إعداد الكشوف و التقارير المالية الخارجية التي توفرها النظم المحاسبية أو في فحص و تدقيق تلك الكشوف، من أجل توفير عنصر المصداقية للمعلومات الموفرة فيها من جهة، مع توفير عنصر الشفافية و الإفصاح فيها من جهة أخرى، الأمر الذي يعزز دور كل من المعايير الدولية للمحاسبة و المعايير الدولية للتدقيق، هذا بالإضافة إلى وجود ميثاق لأخلاقيات و سلوكيات المهنة يُعدُّ هو الآخر عنصراً في غاية الأهمية لتحقيق فعالية و كفاءة نظام الحوكمة في المؤسسة، لأن القواعد التي يتضمنها هذا الميثاق و من ثم مراقبة و متابعة الالتزام بها من قبل المهنيين كل في مجاله هي الضمان الذي يوفر عنصر الاستقلالية و بقية الخصال الأخرى مثل النزاهة، الأمانة، الاستقامة، الموضوعية و غيرها من السمات اللازمة لكل الأطراف ذوي العلاقة بنظام الحوكمة، بدءاً من إدارة المؤسسة باعتبارها الجهة المسؤولة عن إعداد المعلومة المالية و مروراً بمحافظ الحسابات الذي يصادق عليها قبل نشرها و انتهاءً بالمدقق الداخلي و أعضاء لجنة المراجعة باعتبارهم المسؤولين عن التحقق من مصداقية المعلومة المالية و من كفاءة نظام الرقابة الداخلية.³

¹ : Réal Labelle et Stéphane Rousseau, Réglementation financière et gouvernance [en ligne], P 7, Format PDF, disponible sur : <https://www.lautorite.qc.ca/files/pdf/fonds-education-saine-gouvernance/promo-gouvernance/sc-74-labelle-rousseau.pdf>, (consulté le 15.05.2015 à 23 :42).

² : Ahmed NACIRI, op.cit, P 568.

³ : محمد عطية مطر، أثر النظم المحاسبية و المعايير المهنية في تعزيز فعالية و كفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، 2009، ص 465.

III. أثر المعلومة المالية على السوق المالي في إطار الحوكمة

هناك تأثير مباشر و صريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين -الحاليين و المرتقبين- في اتخاذ القرارات الاستثمارية مثل الاحتفاظ بالأوراق المالية، قرار التنازل عنها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو من جانب تأثيرها على أسعار أو عوائد الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول و تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى ذلك، يعتمد مدخل التحليل الأساسي لقرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية على فرضية رئيسية مفادها أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومة المالية المتاحة عن الكيان الاقتصادي، كما تؤثر المعلومة المالية على سوق الأوراق المالية من خلال أداء دورين، الأول تيسيري و الثاني تأثيري كالآتي:

- ◀ **الدور التيسيري:** من خلال امداد المستثمرين بالمعلومات عن المؤسسات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم و ترشيد القرار؛
- ◀ **الدور التأثيري:** على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر و العوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة و يحافظ على توازن سوق الأوراق المالية قدر الإمكان.

من أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، نتيجة الانهيارات و حالات الفشل التي أصابت الكثير من المؤسسات العملاقة و التي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات و المعلومات المحاسبية بها إضافة إلى ما تتضمنه من أخطاء، لذلك من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح و الشفافية بالإضافة إلى ما يتضمن في طياته من إعداد و مراجعة المعلومات، بالإضافة إلى الإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير العالية الجودة و أن يتم توفيرها للمستعملين في الوقت المناسب و بالتكلفة الملائمة.¹

¹: صديقي مسعود و دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة -واقع، رهانات و آفاق-، جامعة العربي بن مهيدي لأم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010، ص 6-7.

خلاصة الفصل

تستمد حوكمة الشركات جذورها من نظريتين، تتمثل الأولى في نظرية الوكالة التي تبحث في التعارض بين مصالح الملاك و مصالح المسيرين، أما الثانية فتتمثل في نظرية أصحاب المصالح التي تبحث في حل التعارض القائم بين مصالح أطراف عديدة من داخل و خارج المؤسسة مثل المساهمين، المسيرين، العمال، الموردين... إلخ، حيث تسعى الحوكمة إلى تخفيض الجزء الأكبر من تضارب المعلومات بين المسيرين، أصحاب الأسهم و بقية الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، نظرا لأهمية اتخاذ القرار يمكن فهم الاتجاه العام للمستثمرين في الدفاع عن حقوقهم، فمستعملي الكشوف المالية كانوا في السابق يبحثون عن مدققين لتأكيد مصداقية الكشوف المالية لاتخاذ قراراتهم، وجدوا أنفسهم يبحثون عن آليات تسمح لهم بمراجعة جودة عمل المدققين أنفسهم، فالشفافية و الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن حوكمة الشركات إضافة إلى تبني معايير محاسبية رفيعة المستوى يعزز قابلية كافة أصحاب المصالح على اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة بشأن مستقبل استثماراتهم و استمرار أنشطتهم في المؤسسات، كما يحمي حقوق حملة الأسهم و بقية الأطراف ذات العلاقة، تحث حوكمة الشركات على الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي من خلال الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية أو معايير مكيفة حتى تتماشى مع الواقع الاقتصادي الدولي الذي يتميز بانفتاح و عولمة الأسواق المالية، فالعمل ضمن هذا الإطار المحاسبي يضمن المتابعة المستمرة للأداء، الشفافية و الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء المالي و الاقتصادي للمؤسسة في شكل تقارير و كشوف مالية مصادق عليها من طرف لجان المراجعة، الأمر الذي يكسبها الثقة و المصداقية لاستعمالها في اتخاذ القرار المناسب، فالغرض من تطبيق آليات الحوكمة هو إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة، فمن خلال المعلومات المحاسبية المنتجة و المفصح عنها، التي تتميز بالملاءمة و المصداقية، يمكن للأطراف ذات العلاقة المحافظة على مصالحهم و حماية حقوقهم من التلاعب و الضياع، بالإضافة إلى تعزيز ثقة الإدارة في ممارساتها، الأمر الذي يدعم الميزة التنافسية للمؤسسة و يعيد الثقة إلى الأسواق المالية مما يؤدي إلى تنشيط حركتها و تدعيم كفاءتها، ذلك لاعتبار السوق المالي كأهم ركن بالقطاع المالي في أي اقتصاد حر، فهو عنصر أساسي في تنظيم و تطوير أساليب التمويل المتوسط و الطويل الأجل للمشاريع الاقتصادية بالأحجام و التكاليف المطلوبة، كما يعتبر بمثابة المرآة التي تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للدولة و حقيقة أوضاع المؤسسات المدرجة به.

الفصل الرابع

دراسة حالة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات

مقدمة

تُعبر مصداقية المعلومة المالية عن مدى دلالة الكشوف المالية على إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة، نجاحها و وضعية خزينتها عند نهاية السنة المالية، من أجل ذلك سنقوم في هذا الفصل بإسقاط مختلف المفاهيم و الأساليب النظرية، التي تطرقنا إليها من خلال الفصول الثلاثة السابقة على واقع المؤسسة الاقتصادية، محاولين بذلك اختبار طابع المصداقية للمعلومة المالية المقدمة من طرف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، من خلال الأساليب الرقابية المعتمدة في ذلك، حيث وقع اختيارنا على مؤسسة اقتصادية خاصة تتمثل في مؤسسة خنتر لمركبات السيارات و هي مؤسسة ذات أسهم تقع بالمنطقة الصناعية لولاية سيدي بلعباس. سنقوم في هذا الإطار بعرض تقديم موجز عن المؤسسة محل الدراسة و أهم وظائفها الناشطة بها، مجلس إدارتها و تشكيلته، مستعنيين في ذلك بمختلف وثائق المؤسسة و بتقارير محافظ الحسابات المتضمنة الكشوف المالية المصادق عليها من طرفه، كما سندرج في هذا الفصل تحليلا ماليا للمعلومة المالية المقدمة، بناء على ما ورد في الميزانية و حساب النتائج، ذلك لما للتحليل المالي من أهمية بالغة في توجيه قرار مختلف مستعملي المعلومة المالية من داخل أو خارج المؤسسة، بداية بتحليل الهيكل المالي، مروراً بتحليل نشاط المؤسسة و انتهاء بدراسة المردودية و تحليل الخطر، لاستخراج نقاط القوة و الضعف. الأمر الذي يضيف عنصر الشفافية في استعمال المعلومة المالية المقدمة و يعطي صورة واضحة لمتخذ القرار الاقتصادي عن حقيقة السلامة المالية للمؤسسة و يزيد من ثقة المستثمرين الحاليين و المرتقبين في المعلومة المالية المنشورة من طرف المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: سياق مؤسسة خنتر لمركبات السيارات

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض اطلالة موجزة حول المؤسسة محل الدراسة و المتمثلة في مؤسسة خنتر لمركبات السيارات، باعتبارها مؤسسة خاصة ذات طابع اقتصادي تنشط في مجال انتاج مركبات السيارات، من حيث نشأتها، أنواع منتجاتها و مناطق تسويق منتجاتها في داخل و خارج الوطن، إضافة إلى عرض تنظيم المؤسسة من خلال هيكلها التنظيمي و أهم وظائفها الرئيسية.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة خنتر لمركبات السيارات

نشأت مؤسسة خنتر لمركبات السيارات (KCA)* عام 1987، تقع بالمنطقة الصناعية لولاية سيدي بلعباس - الجزائر، حيث تقدر مساحتها بحوالي 2.400 م² موزعة على ثلاثة طوابق، كما تحوز المؤسسة على مساحة ثانية قيد البناء تقدر بـ 13.000 م².

منذ نشأة المؤسسة، كانت تعتبر مؤسسة فردية باسم خنتر علي، حتى تحولت عام 2003 إلى مؤسسة ذات أسهم تعرف باسم KCA-SPA** حيث يبلغ رأس مالها قيمة 80.000.000,00 دج و تشغل حوالي 249 عاملا.

تختص المؤسسة في انتاج مركبات السيارات، التزمت المؤسسة منذ عام 2002 بتنفيذ نظام إدارة الجودة لمعيار ISO*** إصدار 2000 حيث حصلت في هذا المجال على شهادتها في جانفي 2004.

يتمثل نشاط المؤسسة الرئيسي في انتاج، تطوير و تسويق مركبات السيارات، حيث لديها أكثر من 07 منتوجات رئيسية، تتمثل في:

- منظمات (Régulateurs)؛
- قاطعات الفرامل (Contacteurs de feux de stop)؛
- رفافات (Centrales clignotantes)؛
- قاطعات حرارية للمراوح (Thermo-contacts pour ventilateurs)؛
- سدادات كهربائية لإيقاف المازوت (Electrovannes arrêt gasoil)؛
- قاطعات ضغط الزيت (Manocontacts pression d'huile)؛

* : KHANTEUR Composants Automobile.

** : KHANTEUR Composants Automobile – Société Par Actions.

*** : International Standard Organisation.

- مؤشر الحرارة (Indicateur de température)؛
- منتجات أخرى (Produits divers).

تقوم المؤسسة ببيع منتجاتها في مختلف مناطق الوطن، حيث توزع نسبة 14 % للغرب، 01 % للجنوب، 27 % للوسط، 56 % للشرق و تصدر ما نسبته 02 % لكل من المغرب، تونس، ليبيا، فرنسا و إيطاليا.

الشكل رقم (20): شعار مؤسسة KCA

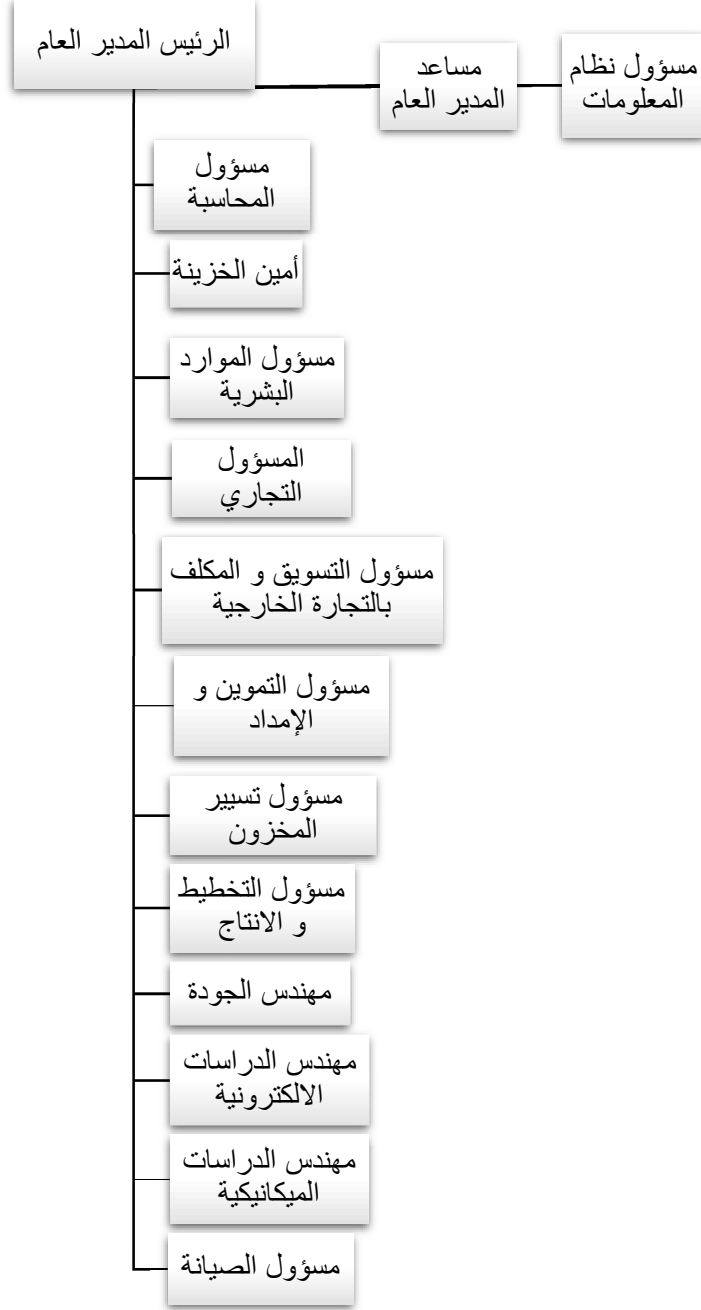


المرجع: وثائق المؤسسة

من خلال الشكل المتضمن شعار مؤسسة خنتر لمركبات السيارات، نستنتج الهدف العام للمؤسسة من خلال حرصها على تحقيق الجودة اللازمة كهدف أول، التحكم في التكاليف، احترام الآجال، توفير الحماية للمستهلك، العمل من أجل استمرارية المؤسسة في نشاطها و التحلي بروح المواطنة.

المطلب الثاني: تنظيم مؤسسة خنتر لمركبات السيارات

الشكل رقم (21): الهيكل التنظيمي لمؤسسة KCA



المرجع: وثائق المؤسسة

تضم مؤسسة خنتر لمركبات السيارات خمسة وظائف رئيسية، لاسيما وظيفة التموين، ووظيفة الإنتاج، الوظيفة التجارية، ووظيفة الإعلام الآلي و وظيفة البحث و التطوير.

1. وظيفة التمويل

تتم وظيفة التمويل باقتناء و توفير كل ما تحتاجه المؤسسة لممارسة نشاطها بصفة عادية خلال السنة المالية من مستلزمات و مواد أولية، بالإضافة إلى التفاوض مع الموردين حول الأسعار و آجال التسليم. زيادة على ذلك تقوم وظيفة التمويل بمهام تسيير المخزن من خلال استلام، تخزين، تنظيم و جرد المخزونات لتوفيرها في الوقت المناسب لكافة الوظائف الأخرى.

2. وظيفة الإنتاج

تقوم وظيفة الإنتاج بتحديد الاحتياج للمواد الأولية خلال السنة المالية بالتنسيق مع المصلحة التجارية، من خلال وضع برنامج انتاجي بناء على برنامج المبيعات السنوي. إضافة إلى ذلك تكلف وظيفة الإنتاج بتقدير تكاليف و آجال تنفيذ البرنامج الإنتاجي المتوقع.

3. الوظيفة التجارية

تقوم هذه الوظيفة بمهام دراسة السوق من خلال مستوى الطلب و العملاء المتوقعين، بهدف تحديد الكميات الواجب انتاجها خلال السنة المالية، بالإضافة إلى تحديد مستوى الأسعار المتوقعة. زيادة على ذلك، تساهم الوظيفة التجارية في رسم الخطط التسويقية للمؤسسة.

4. وظيفة الإعلام الآلي

تسهر وظيفة الاعلام الآلي على تنفيذ نظام المعلومات الداخلي للمؤسسة، كما تختص في تصميم برامج الإعلام الآلي الهادفة إلى توفير شبكة اتصال داخلية لتسهيل نقل المعلومات، صيانة أجهزة الكمبيوتر، تخزين المعلومات و تكوين العمال لأجل تحسين مستوياتهم في مجال الإعلام الآلي.

5. وظيفة البحث و التطوير

تكلف وظيفة البحث و التطوير بإنجاز مهام دراسة و تصميم المنتجات و كذا تطويرها، بالتنسيق مع وظيفة الإعلام الآلي، ووظيفة الإنتاج و الوظيفة التجارية، من أجل التكيف مع البيئة التجارية الحالية من خلال التطلع على متطلبات العملاء و المستهلكين في مجال مركبات السيارات بمختلف أنواعها من أجل استهداف أسواق جديدة.

المطلب الثالث: مجلس إدارة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات

مجلس الإدارة عبارة عن مجموعة من الأشخاص يمثلون أعضاء مجلس الإدارة، حيث يُكلّف المجلس بإدارة الهيئة، مثل جمعية، مؤسسة أو إدارة عمومية، يعتبر مجلس الإدارة عضوا مفتاحيا لحوكمة الشركات.

يجب على المؤسسات ذات الأسهم في الجزائر أن يكون لديها مجلس إدارة يتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل و اثني عشرة عضوا على الأكثر.

يتكون مجلس إدارة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات من خمسة أعضاء إضافة إلى الرئيس بمعنى ستة أعضاء، حيث يجتمع عادة ستة مرات في السنة المالية من أجل تحديد اتجاهات نشاط المؤسسة و التنبيه على مسارها.

يتبنى مجلس إدارة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات نظاما داخليا يحدد كفاءات تنظيمه و اشتغاله، كما يمارس في إطار صلاحيته أربع مهمات أساسية هي كالاتي:

- تحديد استراتيجية المؤسسة؛
 - تعيين الوكلاء الاجتماعيين المكلفين بتسيير المؤسسة في إطار هذه الاستراتيجية و تحديد كيفية التنظيم (الفصل أو الجمع بين مهام الرئيس و المدير العام)؛
 - مراقبة التسيير؛
 - الحرص على جودة المعلومة المقدمة للمساهمين و للسوق من خلال الحسابات أو بمناسبة العمليات المهمة.
- يملك مجلس إدارة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات عددا من الأسهم تمثل أكثر من 20 % من رأس المال، كما يخصص له من أجل اشتغاله ميزانية مستقلة قابلة للمراجعة من أجل استغلالها بشفافية.

المبحث الثاني: رقابة محافظ الحسابات و إجراءات تحقيق المصادقة

ترتب عن مهمة محافظ الحسابات على مستوى مؤسسة خنتر لمركبات السيارات KCA-SPA خلال السنتين الماليتين $n+1$ و $n+2$ ، إعداد ما يأتي:

- ❖ تقرير المصادقة بتحفظ على انتظام، صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة؛
- ❖ تقرير حول الاتفاقيات المنظمة؛
- ❖ تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمسة تعويضات؛

❖ تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمسة الأخيرة و النتيجة حسب السهم؛

❖ تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛

❖ تقرير حول مسك الدفاتر الاجبارية وفقا للمادتين 09 و 11 من القانون التجاري، حيث نص محافظ

الحسابات أن هذه الدفاتر الاجبارية تتكون من دفتر الأستاذ و دفتر الجرد، حيث أشار في تقريره للسنة

المالية n+1 أنها مفتوحة و يجب على المؤسسة تحديثها؛

❖ ملاحظات حول الكشوف المالية "الميزانية و حساب النتائج".

المطلب الأول: دراسة حسابات الميزانية (جانب الأصول)

تضمن تقرير محافظ الحسابات للسنتين الماليتين n+1 و n+2 ملاحظات حول حسابات الأصول، حيث

قسمها إلى قسمين، تناول القسم الأول دراسة الأصول غير الجارية بينما تناول القسم الثاني دراسة الأصول الجارية.

حيث نص محافظ الحسابات صراحة على ارتفاع قيمة أصول المؤسسة بنسبة 04 % عند نهاية السنة المالية n+1

عما كانت عليه في السنة المالية n، بينما سجلت هذه الأخيرة تطورا عند نهاية السنة المالية n+2 بنسبة 07 %

مقارنة بالسنة المالية n+1.

I. الأصول غير الجارية

حسب تقرير محافظ الحسابات، شكلت الأصول غير الجارية نسبة 67 % من مجموع أصول مؤسسة خنتر

لمركبات السيارات KCA-SPA.

1- ملاحظات السنة المالية n+1

برر محافظ الحسابات التغير الناجم في أرصدة حسابات الأصول غير الجارية بالقيمة الخامة التي بلغت 2 %

خلال عام n+1، بالتغير الموجب بمبلغ 3.704.174,31 دج، الناتج عن حيازة المؤسسة لمعدات و تجهيزات

جديدة خلال السنة المالية، كما أبدى الملاحظات الآتية:

❖ فيما يخص الموجودات: تم إعداد الجرد الحقيقي في 31/12/n+1 وفقا لتعليمات الإدارة العامة و المعايير

المتعمدة؛

❖ فيما يخص الاهتلاك: تم اتباع طريقة الاهتلاك الخطي؛

- ❖ فيما يخص الحيابة: جميع عمليات الحيابة المتعلقة بالاستثمارات خلال دورة $n+1$ تم اثباتها، بحيث تعتبر متطابقة مع الوثائق الثبوتية الموضوعة بحوزة محافظ الحسابات؛
- ❖ فيما يخص الأحكام التنظيمية: اعترف محافظ الحسابات صراحة بأن ملف الإعلام الآلي الخاص بالتشبيات هو مُحدَّث إلى غاية نهاية السنة المالية وفقاً للتنظيم المعمول به.

2- ملاحظات السنة المالية $n+2$

برر محافظ الحسابات التغيير الناجم في أرصدة حسابات الأصول غير الجارية بالقيمة الخامة التي بلغت 2 % خلال عام $n+2$ ، بالتغيير الموجب بمبلغ 4.918.324,39 دج، الناتج عن حيابة المؤسسة لمعدات و تجهيزات جديدة خلال السنة المالية، كما أبدى الملاحظات الآتية:

- ❖ فيما يخص الموجودات: تم إعداد الجرد الحقيقي في $n+2/12/31$ وفقاً لتعليمات الإدارة العامة و المعايير المعتمدة؛

❖ فيما يخص الاهتلاك: تم اتباع طريقة الاهتلاك الخطي؛

- ❖ فيما يخص الحيابة: جميع عمليات الحيابة المتعلقة بالاستثمارات خلال دورة $n+2$ تم اثباتها، بحيث تعتبر متطابقة مع الوثائق الثبوتية الموضوعة بحوزة محافظ الحسابات؛

- ❖ فيما يخص الأحكام التنظيمية: اعترف محافظ الحسابات صراحة بأن ملف الإعلام الآلي الخاص بالتشبيات هو مُحدَّث إلى غاية نهاية السنة المالية وفقاً للتنظيم المعمول به.

II. الأصول الجارية

حسب تقرير محافظ الحسابات، شكلت الأصول الجارية نسبة 33 % من مجموع أصول مؤسسة خنتر لمركبات السيارات KCA-SPA. حيث أبدى محافظ الحسابات في هذا الإطار ملاحظات مهمة حول عناصر الأصول الجارية خلال السنتين الماليتين $n+1$ و $n+2$ ، حيث مست هذه الملاحظات كل من المخزونات، الذمم و المتاحات.

1- ملاحظات السنة المالية $n+1$

نصت ملاحظات السنة المالية $n+1$ لتقرير محافظ الحسابات حول الأصول الجارية ما يأتي:

أ- المخزونات

أوضح محافظ الحسابات بلوغ المخزونات نسبة 26 % من مجموع الأصول، التي سجلت ارتفاعا بنسبة 150 % خلال السنة المالية n+1 مقارنة بسنة n، حيث برر هذا الارتفاع بالتغير المهم في قيمة المواد الأولية التي ارتفعت من 9.120 مليون دج عام n إلى 33.948 مليون دج في نهاية السنة المالية n+1.

في ذات السياق نص محافظ الحسابات صراحة في تقريره على إعداد الحساب المادي الحقيقي للمخزونات طبقا للأحكام الداخلية الموضوعية من طرف الإدارة.

كما بين أيضا أن حركة المخزونات تمت متابعتها من خلال تسيير المخزونات حسب إجراء الجرد الدائم المؤدي إلى المتابعة المنتظمة للمواد و المستلزمات.

ب- الزبائن و المدينون الآخرون

أوضح محافظ الحسابات في تقريره انخفاض قيمة العملاء بنسبة 62 % مقارنة بالسنة السابقة، حيث أشار إلى أن هذا الحساب يتم متابعته من خلال حساب الغير (مفصل حسب الفاتورة و السنة) في المحاسبة؛ أما فيما يخص المدينون الآخرون ففصل محافظ الحسابات في تقريره الحسابات التي تمثل هذا العنصر و الأفراد المسؤولة عن متابعة و تحليل كل حساب على حدا.

ج- الخزينة

فصل محافظ الحسابات جميع الحسابات المكونة لهذا العنصر المهم بالقيم في نهاية السنة المالية و المتكونة من المتاحات.

كما صرح محافظ الحسابات صراحة في تقريره بأن الفحوصات المنفذة من قبله حول مختلف حركات الخزينة خلال السنة المالية سمحت له بضمان موثوقية الأحكام الداخلية المسخرة.

بين محافظ الحسابات في نفس السياق على المقاربة الزمنية للأرصدة المحاسبية مع مختلف البنوك و بررها بكشوف المقاربة المرفقة في ملحق الميزانية.

في نهاية تحليله لعناصر الخزينة صرح محافظ الحسابات بأن رصيد الصندوق مبرر بمحضر وقف السيولة تم إعداده في تاريخ n+1/12/31.

2- ملاحظات السنة المالية n+2

نصت ملاحظات السنة المالية n+2 لتقرير محافظ الحسابات حول الأصول الجارية ما يأتي:

أ- المخزونات

أوضح محافظ الحسابات أن نسبة المخزونات تمثل 23 % من مجموع الأصول، التي سجلت تغير سلبي بنسبة 13 % خلال السنة المالية n+2 مقارنة بسنة n+1، حيث برر هذا الانخفاض بالتغير المهم في قيمة المواد الأولية التي انخفضت من 33.948 مليون دج عام n+1 إلى 29.913 مليون دج في نهاية السنة المالية n+2. في ذات السياق نص محافظ الحسابات صراحة في تقريره على إعداد الحساب المادي للمخزونات طبقاً للأحكام الداخلية الموضوعية من طرف الإدارة.

كما بين أيضاً أن حركة المخزونات تمت متابعتها من خلال تسيير المخزونات حسب إجراء الجرد الدائم الذي يسمح بالمتابعة المنتظمة للمواد والمستلزمات.

ب- الزبائن و المدينون الآخرون

أوضح محافظ الحسابات في تقريره ارتفاع قيمة العملاء بقيمة 6.520.146,94 دج مقارنة بالسنة السابقة، حيث أشار إلى أن هذا الحساب يتم متابعتها من خلال حساب الغير (مفصل حسب الفاتورة و السنة) في المحاسبة؛ أما فيما يخص المدينون الآخرون ففصل محافظ الحسابات في تقريره الحسابات التي تمثل هذا العنصر و الأفراد المسؤولة عن متابعة و تحليل كل حساب على حدا.

ج- الخزينة

فصل محافظ الحسابات جميع الحسابات المكونة لهذا العنصر المهم بالقيم في نهاية السنة المالية و المتكونة من المتاحات.

كما صرح محافظ الحسابات صراحة في تقريره بأن الفحوصات المنفذة من قبله حول مختلف حركات الخزينة خلال السنة المالية سمحت له بضمان موثوقية الأحكام الداخلية الموضوعية.

بين محافظ الحسابات في نفس السياق على المقاربة الزمنية للأرصدة المحاسبية مع مختلف البنوك و بررها بكشوف المقاربة المرفقة في ملحق الميزانية.

في نهاية تحليله لعناصر الخزينة صرح محافظ الحسابات بأن رصيد الصندوق مبرر بمحضر وقف السيولة تم إعداده في تاريخ 2012/12/31.n+2.

المطلب الثاني: دراسة حسابات الميزانية (جانب الخصوم)

تضمن تقرير محافظ الحسابات لعام 2011 و 2012 ملاحظات حول حسابات الخصوم، حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام، تناول القسم الأول دراسة رؤوس الأموال الخاصة أما القسم الثاني فخصّصَ لدراسة الخصوم غير الجارية بينما انفراد القسم الثالث بدراسة عناصر الخصوم الجارية. حيث نص محافظ الحسابات صراحة على انخفاض قيمة الخصوم بنسبة 5 % عند نهاية السنة المالية 2011 عما كان عليه في السنة المالية 2010، بينما سجلت قيمة الخصوم ارتفاعا عند نهاية السنة المالية 2012 بمقدار 1.030.421,22 دج.

I. رؤوس الأموال الخاصة

ركزت ملاحظات السنتين الماليتين 2011 و 2012 لتقرير محافظ الحسابات حول رؤوس الأموال الخاصة على ما يأتي:

1- ملاحظات السنة المالية 2011

وفقا لتقرير محافظ الحسابات سجلت رؤوس الأموال الخاصة ارتفاعا عند 2011/12/31 n+1 بمبلغ 8.218.976,00 دج التي تمثل قيمة النتيجة الصافية للسنة المالية 2011.n+1.

في هذا الإطار بين محافظ الحسابات توزيع هذه النتيجة الصافية مشيرا و مستعينا بذلك بالقرار رقم 03 للجمعية العامة العادية، المتضمنة المصادقة على الحسابات الاجتماعية لدورة 2010، حيث وُزعت النتيجة الصافية بمبلغ 7.211.784,10 دج على الاحتياطات الاجبارية (Réserves légales) بمبلغ 1.081.767,00 دج و ترحيل من جديد (Report à nouveau) بقيمة 6.130.017,10 دج.

2- ملاحظات السنة المالية n+2

وفقا لتقرير محافظ الحسابات سجلت رؤوس الأموال الخاصة ارتفاعا في 31/12/n+1 بمبلغ 10.827.764,04 دج التي تمثل قيمة النتيجة الصافية للسنة المالية n+2.

في ذات السياق، وَضَّحَ محافظ الحسابات توزيع هذه النتيجة الصافية مستشهدا بالقرار رقم 03 للجمعية العامة العادية، المتضمنة المصادقة على الحسابات الاجتماعية لدورة n+1، حيث وُزِعَت النتيجة الصافية التي بلغت قيمتها 8.218.976,00 دج بين الاحتياطات الاجبارية (Réerves légales) بمبلغ 1.232.846,00 دج و ترحيل من جديد (Report à nouveau) بقيمة 6.986.130,00 دج.

II. الخصوم غير الجارية

نصت ملاحظات السنتين الماليتين n+1 و n+2 لتقرير محافظ الحسابات حول الخصوم غير الجارية على ما يأتي:

1- ملاحظات السنة المالية n+1

بين محافظ الحسابات في تقريره أن الديون الطويلة الأجل و المكونة لهذا العنصر، عبارة عن قروض ممنوحة من طرف بنك NATIXIS، حيث أثبت في تقريره على احترام المؤسسة لمواعيد الدفع و متابعتها بطريقة منتظمة.

2- ملاحظات السنة المالية n+2

بين محافظ الحسابات أن الديون الطويلة الأجل و المكونة لهذا العنصر، تم تسديدها بالكامل و ترصيدتها خلال السنة المالية n+2.

III. الخصوم الجارية

نصت ملاحظات السنتين الماليتين n+1 و n+2 لتقرير محافظ الحسابات حول الخصوم الجارية على ما يأتي:

1- ملاحظات السنة المالية n+1

سمح الاطلاع على حسابات هذا العنصر لمحافظ الحسابات باستنتاج الملاحظات الآتية:

فيما يخص حساب موردين و حسابات ملحقه الذي بلغ قيمة 73.378,83 دج، صرح محافظ الحسابات أنها ديون مرتبطة بالمخزونات لدورة $n+1$ لدى موردين محليين؛

فيما يخص حساب الضرائب الذي بلغ قيمة 3.131.507,60 دج، وضح التقرير أنها مقسمة بين ضرائب على أرباح الشركات للسنة المالية $n+1$ بقيمة 1.114.363,00 دج و ضرائب و رسوم أخرى بقيمة 2.017.144,60 دج التي تضم الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة و اقتطاعات الضرائب على الدخل الإجمالي.

فيما يخص الديون الأخرى، نص التقرير على أنها مرتبطة بديون اتجاه الشركاء و مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث صرح محافظ الحسابات أن هذه الديون تم تحليلها و تفصيلها في المحاسبة.

2- ملاحظات السنة المالية $n+2$

سمح الاطلاع على حسابات هذا العنصر لمحافظ الحسابات باستنتاج الملاحظات الآتية:

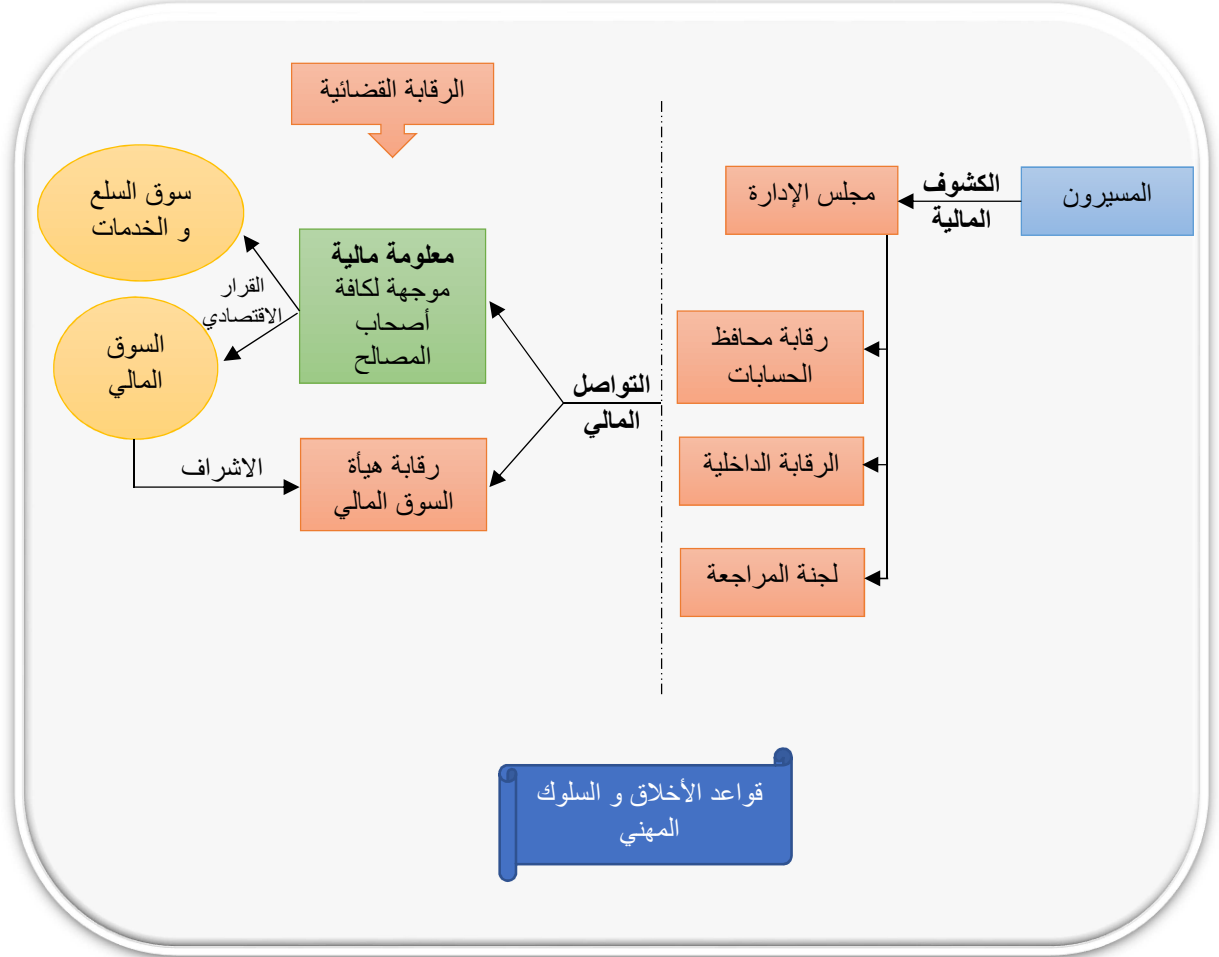
فيما يخص حساب الموردين و الحسابات الملحقه الذي بلغ قيمة 2.583.530,18 دج، صرح محافظ الحسابات أنها ديون مرتبطة بالمخزونات لدورة $n+2$ لدى موردين محليين؛

فيما يخص حساب ضرائب الذي بلغ قيمة 2.863.915,00 دج، وضح التقرير أنها مقسمة بين ضرائب على أرباح الشركات للسنة المالية $n+2$ بقيمة 1.419.975,00 دج و ضرائب و رسوم أخرى بقيمة 1.443.940,00 دج التي تضم الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة و اقتطاعات الضرائب على الدخل الإجمالي لشهر ديسمبر $n+2$ ، حيث تم تسديدها في شهر جانفي $n+3$.

فيما يخص الديون الأخرى، نص التقرير على أنها مرتبطة بديون اتجاه الشركاء، مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و التسبيقات التجارية عند $n+2/12/31$ ، حيث صرح محافظ الحسابات أن هذه الديون تم تحليلها و تفصيلها في المحاسبة.

المطلب الثالث: إجراءات تحقيق مصداقية المعلومة المالية المنشورة

الشكل رقم (22): خطوات تحقيق مصداقية المعلومة المالية المنشورة



المرجع: من إعداد الطالب.

تُضَبِّطُ الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين و تُعدُّ في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، حيث تعرض لزوما بالعملة الوطنية، وفقا لأحكام المادتين 27 و 28 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، ثم تقدم هذه الكشوف المالية إلى مجلس الإدارة الذي يشكل قمة نظام الرقابة في المؤسسة حيث يُكَلَّفُ بمهمتين: مراقبة المسيرين و المصادقة على القرارات. لإنجاز هاتين المهمتين، يجب على مجلس الإدارة إدراج أعضاء داخليين لحضور المصادقة على القرارات بسبب معرفتهم الجيدة للمؤسسة و الأعضاء الخارجيين المستقلين و الموضوعين من أجل تنفيذ مهمة الرقابة، حيث ينبغي أن تتوافر في عضو مجلس الإدارة الأخلاق الرفيعة، الولاء و الإخلاص للمؤسسة للتأكد من سيرها في المسار السليم. خلال أجل أقصاه شهر

بعد إقفال آخر دورة لعهددة محافظ أو محافظي الحسابات، يتعين على مجلس الإدارة إعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من الجمعية العامة.¹ تقوم المؤسسة الملزمة بتعيين محافظ حسابات أو أكثر بتشكيل لجنة تقييم العروض، التي تقوم بعرض نتائج تقييم العروض حسب الترتيب التنازلي على جهاز التسيير المؤهل للقيام بمعابقتها و عرضها على الجمعية العامة قصد الفصل في تعيين محافظ أو محافظي الحسابات المنتقلين مسبقا.² يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهددة للجمعية العامة للمؤسسة المعنية، خلال أجل أقصاه ثمانية أيام، بعد تاريخ وصل استلام تبليغ تعيينه.³ في هذا الإطار يتولى مجلس الإدارة مهمة ضمان نزاهة حسابات المؤسسة و نظم إعداد كشوفها المالية بما في ذلك محافظة الحسابات، خاصة وجود نظم لإدارة المخاطر، الرقابة المالية و رقابة العمليات إضافة إلى الإشراف على عمليات الإفصاح.

تعتبر الرقابة الداخلية من بين أهم الوسائل المساهمة لرفع موثوقية الكشوف المالية، حيث ازدادت أهميتها بعد الانهيارات المالية لكبريات المؤسسات في العالم، تهدف الرقابة الداخلية بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أهدافها المسطرة، فمن خلال الرقابة الداخلية تتم مراجعة جميع العمليات المالية في المؤسسة و ذلك لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى كفاية إنتاجية ممكنة خلال السنة المالية. محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية، باسمه الخاص و تحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسة، انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، تخص واجباته مهام فحص قيم و وثائق المؤسسة و مراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير، في ذات السياق يشهد محافظ الحسابات بأن الحسابات السنوية منتظمة، صحيحة و مطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة و كذا الأمر بالنسبة للوضع المالية و ممتلكات الكيان، يفحص صحة الحسابات السنوية و مطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص، كما يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة و مجلس المديرين أو المسير، حيث يجب عليه أن يعلم المسيرين و الجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، و من طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة، كي يقدم في الأخير تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر.

1: المادة 3، المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، ص 23.

2: المادة 13، المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، ص 24.

3: المادة 14، المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07، ص 24.

تُعَدُّ لجنة المراجعة إحدى اللجان الفرعية التابعة لمجلس الإدارة و أداة رقابية لاقت اهتماما متزايدا في دول متعددة، حيث أوصت المنظمات المهنية و الهيآت المنظمة للأسواق المالية بتشكيلها في المؤسسات ذات الأسهم، نظرا لدورها المؤثر في جوانب متعددة، فهي لجنة مشكلة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بغرض زيادة مصداقية و موثوقية الكشوف المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين و المستثمرين، من أجل مساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة و فعالية لدعم استقلالية المدقق الداخلي و الخارجي، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية و ما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية محافظة الحسابات، تبرز أهمية لجنة المراجعة كونها تمثل أحد أهم آليات الرقابة في المؤسسات لحماية مصالح المساهمين من خلال إشرافها على إعداد التقارير المالية، أداء الإدارة و المدققين بالإضافة إلى التخفيف من مشكلة المعلومات غير المتماثلة بين الإدارة و مجلس الإدارة، تحسين استقلالية محافظ الحسابات إلى جانب تحقيق انخفاض نسبي في معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية مع توافر الثقة و المصداقية في البيانات و المعلومات المالية المقدمة إلى الأطراف المستفيدة.

يُعتَبَرُ التواصل المالي عنصرا مفتاحا لشفافية الأسواق و يشكل شرطا ضروريا لرفع ثقة المستثمرين، شفافية و جودة التوظيف المالي، حيث توجه المعلومة المالية إلى كافة أصحاب المصالح، بهدف تخفيض الجزء الأكبر من عدم تماثل المعلومة بين المسيرين، المساهمين و بقية الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، من أجل ضمان مبدأ الإفصاح و الشفافية لغرض اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد سواء في السوق المالي إذا تعلق الأمر بالمساهمين و المستثمرين الحاليين أو المرتقبين، أو في سوق السلع و الخدمات إذا تعلق الأمر ببقية الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، كالموردين، العملاء، الدولة، الأجراء، من خلال تحليل المعلومة المالية بإعطاء تشخيص للصحة المالية للمؤسسة، بحيث يستعمل المحلل بعض المبادئ الأساسية التي يجب فهمها قبل بداية دراسة حسابات المؤسسة و المتمثلة في: الملاءة، السيولة، المردودية و الخطر.

يركز الإطار التصوري للمعلومة المالية ذات الجودة العالية على أهمية التأكد من تطبيق المعايير المحاسبية كعنصر ضروري في مسار التقرير المالي من جهة، و دور هيئة الإشراف كعضو رقابي خارجي ثاني من جهة أخرى، بحيث يعتبر بعض الباحثون أن جودة المعلومة المالية مرتبطة بجودة المعايير المحاسبية، بالإضافة إلى فعالية الرقابة على تطبيقها من طرف هيئة السوق المالي، عندما تكون رقابة هيئة البورصة على المعلومة المالية فعالة، توفر حماية كافية للمستثمرين، لأن ذلك يسمح بتدنية عدم تماثل المعلومة، حيث ترفع الحماية القانونية في هذه الحالة من إمكانيات التمويل من خلال السوق المالي و تخفض من اللجوء إلى التمويل البنكي. أما الرقابة على مصداقية و نظامية المعلومة المالية من خلال القاضي فهو من طبيعة غير مباشرة، حيث تُمارَس من خلال احترام القانون. بمعنى الرقابة اللاحقة التي تُمارَس من

طرف المحاكم عند وجود قرينة غش في المعلومة المالية المنشورة. يقوم القاضي باختبار الطابع الغشي أو الجرمي للمعلومة المالية المنشورة، بحيث يمكن إصدار عقوبات مدنية و/أو جزائية حسب درجة الطابع الغشي أو الجرمي للمعلومة. من أجل ذلك ينبغي أن يجوز القاضي على سلطات تحقيق مكيفة للاستقبال السريع لعناصر الإثبات قبل إخفائها أو اتلافها من طرف أصحابها.

يجب الإشارة إلى أن الاهتمام بالكفاءة المهنية يعزز من أهمية الالتزام بأخلاقيات الأعمال في أداء الشيء على الوجه الصحيح، لتحقيق السلامة في المعلومة المالية، في إطار وجود ميثاق لأخلاقيات و سلوكيات المهنة من أجل توجيه الأنشطة التي يؤديها الأعضاء المكلفون بمهام الاشراف و الرقابة، حيث على الهيآت المشرفة على المهنة أن تولي اهتماما لذلك،¹ لأن القواعد التي يتضمنها هذا الميثاق و التي تحكم كافة أصحاب المصالح بالاستناد إلى ما يميز أخلاقيات الأعمال في المؤسسة من قوانين و أفكار، ثم مراقبة و متابعة الالتزام بها من قبل المهنيين كل في مجاله هي الضمان الذي يوفر عنصر الاستقلالية و بقية الخصال الأخرى مثل النزاهة، الأمانة، الاستقامة، الموضوعية و غيرها من السمات اللازمة لكل الأطراف ذوي العلاقة، الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من درجة مصداقية المعلومة المالية المنشورة و يزيد من ثقة المتعاملين الاقتصاديين.

المبحث الثالث: التحليل المالي لمؤسسة خنتر لمركبات السيارات

سنحاول من خلال هذا المبحث اختبار السلامة المالية للمؤسسة، من خلال اجراء عملية التحليل المالي للمؤسسة، مستعينين بذلك بالكشوف المالية الرسمية المقدمة و المصادق عليها من طرف محافظ الحسابات، لاسيما الميزانية و حساب النتائج للسنوات المالية الثلاثة n ، $n+1$ و $n+2$. حيث سنقوم في هذا السياق بتحليل الهيكل المالي، تحليل نشاط المؤسسة، دراسة المردودية و تقييم الخطر.

المطلب الأول: تحليل الهيكل المالي

من خلال هذا العنصر سنحاول تحليل التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة، من أجل قياس قوة ملاءمتها بمعنى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ استحقاقها، خلال السنوات المالية الثلاثة n ، $n+1$ و $n+2$ ، بدء بتحليل رأس المال العامل، تحديد مستوى الاحتياج إلى رأس المال و تحليل الخزينة. إضافة إلى قياس قوة الملاءة، يقدم تحليل الهيكل المالي إلى مستعملي المعلومة المالية نظرة شاملة حول مدى سيولة المؤسسة خلال فترة الدراسة.

¹: نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المالي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013، ص 39.

I. رأس المال العامل (FR)

يسمح رأس المال العامل بتقييم التوازن المالي للمؤسسة، حيث يعتبر مؤشرا لملاءمتها و قياس خطر توقفها عن الدفع. يقدم رأس المال العامل هامشا للأمان المالي الخاص بالمؤسسة، كما يعتبر ضمانا لتسديد ديونها الأقل من سنة للمقرضين.¹ يساعد هذا التحليل بمقارنة الاستعمالات مع الموارد لنفس المدة.²

يطلق على رأس المال العامل باللغة الفرنسية « Le fond de roulement ».

يعبر رأس المال العامل عن الفرق بين الأموال الدائمة (التي تتكون من الأموال الخاصة و الخصوم غير الجارية) و الأصول غير الجارية، لمعرفة مدى إمكانية تمويل الأموال الدائمة للأصول غير الجارية الطويلة المدى.

يمكن حساب رأس المال العامل من خلال العلاقة الآتية:

$$FR = (Cp + PNC) - ANC$$

FR : رأس المال العامل؛

Cp : الأموال الخاصة؛

PNC : الخصوم غير الجارية؛

ANC : الأصول غير الجارية.

1- السنة المالية n

$$FR_n = (98.537.882,95 + 53.701.646,50) - 119.549.032,54$$

$$FR_n = 32.690.496,91 DA$$

مولت المؤسسة في سنة n إجمالي الأصول غير الجارية (ANC) بواسطة أموالها الدائمة (Cpm)، حيث

يبقى جزء بنسبة 27% موجه لتمويل دورة الاستغلال (على مستوى الأصول غير الجارية " AC ").

إذن تمكنت المؤسسة خلال سنة n من تحقيق التوازن المالي بواسطة المبدأ البسيط المعروف بمبدأ التكافؤ الزمني على مستوى أعلى الميزانية، حيث يُؤمّن هذا التوازن في أسفل الميزانية بواسطة هذا الجزء من السيولة بنسبة 27% الذي

¹ : Béatrice et Francis Grandguillot, op.cit, P 135.

² : Bruno BACHY et Michel SION, op.cit, P 196.

يمثل مورد دائم و الذي يسمح بالحصول على هامش أمان على مستوى أسفل الميزانية (أي الأصول الجارية "AC") بمبلغ يساوي 32.690.496,91 دج.

1- السنة المالية n+1

$$FR_{n+1} = (106.756.858,95 + 39.017.736,78) - 104.604.050,50$$

$$FR_{n+1} = 41.170.545,23 \text{ DA}$$

في سنة n+1 مولت المؤسسة إجمالي الأصول غير الجارية (ANC) بواسطة أموالها الدائمة (Cpm)، حيث يبقى جزء بنسبة 39% موجه لتمويل دورة الاستغلال (على مستوى الأصول غير الجارية "AC").

إذن تمكنت المؤسسة أيضا خلال سنة n+1 من تحقيق التوازن المالي من خلال المبدأ البسيط المعروف بمبدأ التكافؤ الزمني على مستوى أعلى الميزانية، يُؤمّن هذا التوازن في أسفل الميزانية بواسطة هذا الجزء من السيولة بنسبة 39% الذي يمثل مورد دائم و الذي يسمح بالحصول على هامش أمان على مستوى أسفل الميزانية (أي الأصول الجارية "AC") بمبلغ يساوي 41.170.545,23 دج.

2- السنة المالية n+2

$$FR_{n+2} = (117.584.622,99 + 0,00) - 92.026.257,80$$

$$FR_{n+2} = 25.558.365,19 \text{ DA}$$

في سنة n+2 مولت المؤسسة إجمالي الأصول غير الجارية (ANC) بواسطة أموالها الدائمة (Cpm)، حيث يبقى جزء بنسبة 28% موجه لتمويل دورة الاستغلال (على مستوى الأصول غير الجارية "AC").

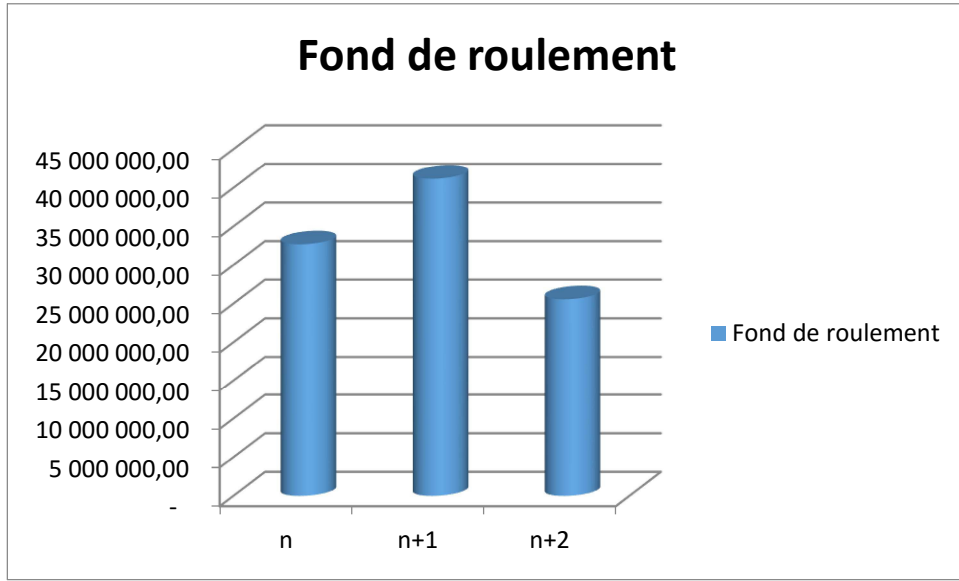
إذن تمكنت المؤسسة أيضا خلال سنة n+2 من تحقيق التوازن المالي من خلال المبدأ البسيط المعروف بمبدأ التكافؤ الزمني على مستوى أعلى الميزانية، يُؤمّن هذا التوازن في أسفل الميزانية بواسطة هذا الجزء من السيولة بنسبة 28% الذي يمثل مورد دائم و الذي يسمح بالحصول على هامش أمان على مستوى أسفل الميزانية (أي الأصول الجارية "AC") بمبلغ يساوي 25.558.365,19 دج.

الجدول (1-4): رأس المال العامل

Années	n	n+1	n+2
Fond de roulement	32 690 496,91	41 170 545,23	25 558 365,19

المرجع: من إعداد الطالب.

الشكل رقم (23): تطور رأس المال العامل



المرجع: من إعداد الطالب.

حققت المؤسسة توازنها المالي بعد أن حققت رأس المال العامل موجب ($FR > 0$) في سنة n، n+1 و n+2 أي خلال ثلاثة سنوات متتالية، لأنها تمتلك موارد دائمة تمويل جزء من الأصول الجارية (AC) التي تمثل هامش الأمان للاشتغال الحسن لنشاط المؤسسة، حيث ارتفع رأس المال العامل سنة n+1 من 32.690.496,91 دج إلى 41.170.545,23 دج بنسبة 25,94 % بسبب انخفاض قيمة الاستثمارات بنسبة 12,50 %، ثم انخفض في سنة n+2 إلى 25.558.365,19 دج بنسبة 21,82 % بسبب استمرار الانخفاض في قيمة الاستثمارات بنسبة 04,02 % التي صاحبها انخفاض قيمة الأموال الخاصة خلال السنة بنسبة 22,76 %. في كل الأحوال تمتلك المؤسسة أموالا دائمة تمويل كافة الأصول غير الجارية بنسبة 100 % خلال السنوات الثلاث، حيث بقيت نسبة 27 % عام n لتوجه لتمويل الأصول الجارية، كما بقيت نسبة 39 % عام n+1 لتوجه لتمويل الأصول الجارية و نسبة 28 % عام n+2 لتوجه لتمويل الأصول الجارية. هذا مؤشر جيد

للمؤسسة لأنه يدل على قوة ملاءمتها أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها اتجاه الغير. إذن يعتبر هذا المؤشر نقطة قوة للمؤسسة.

II. الاحتياج إلى رأس المال (BFR)

يترجم الاحتياج إلى رأس المال حاجة دورة الاستغلال إلى التمويل، فهو ناتج الاختلاف بين التحصيل و التسديد، فهو يعبر عن احتياج للتمويل الهيكلي قصير المدة الذي يتولد عن دورة الاستغلال.

أثناء دورة الاستغلال، يوجد اختلاف بين العمليات (الشراء، الإنتاج و البيع) و تحويل التحصيل الحقيقي لهذه العمليات. وجود هذا الاختلاف بين التدفقات الحقيقية و التدفقات المالية هو مصدر الاحتياج لرأس المال.

يطلق على الاحتياج إلى رأس المال العامل باللغة الفرنسية « Le besoin en fond de roulement ».

يتم حساب الاحتياج إلى رأس المال من خلال العلاقة الآتية:

$$BFR = (AC - Dsp) - (PC - CB)$$

BFR : الاحتياج إلى رأس المال؛

Dsp : النقديات؛

PC : الخصوم الجارية؛

CB : المساهمات البنكية الجارية.

من خلال هذه العلاقة يمكن أن يكون الاحتياج لرأس المال العامل موجبا، معدوما أو سالبا:

$0 < BFR$: يعبر عن وجود احتياج للتمويل؛

$0 = BFR$: يعبر عن عدم وجود فائض أو عجز (احتياج) في التمويل؛

$0 > BFR$: يعبر عن وجود فائض تمويل.

من خلال هذه النقطة سنحاول قياس مدى احتياج المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة إلى التمويل على مستوى دورة الاستغلال.

1- السنة المالية n

$$BFR_n = (44.860.555,16 - 18.025.415,07) - (12.170.058,25 - 0,25)$$

$$BFR_n = 14.665.082,09 \text{ Da}$$

بما أن الاحتياج إلى رأس المال موجب، إذن يوجد احتياج إلى التمويل خلال سنة n بقيمة 14.665.082,09 دج.

2- السنة المالية $n+1$

$$BFR_{n+1} = (50.775.798,77 - 3.382.983,48) - (9.605.253,54 - 840.106,02)$$

$$BFR_{n+1} = 38.627.667,77 \text{ Da}$$

بما أن الاحتياج إلى رأس المال موجب، إذن يوجد احتياج إلى التمويل خلال سنة $n+1$ بقيمة 38.627.667,77 دج.

3- السنة المالية $n+2$

$$BFR_{n+2} = (64.384.012,69 - 5.646.115,04) - (38825647,50 - 0,25)$$

$$BFR_{n+2} = 19.912.250,40 \text{ Da}$$

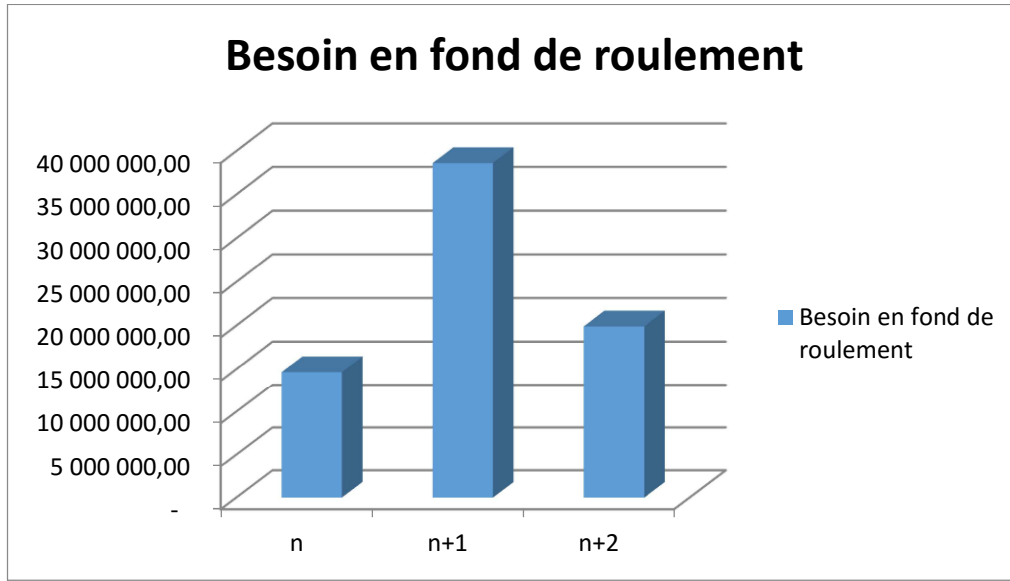
بما أن الاحتياج إلى رأس المال موجب، إذن يوجد احتياج إلى التمويل خلال سنة $n+2$ بقيمة 19.912.250,40 دج.

الجدول (2-4): الاحتياج إلى رأس المال

Années	n	n+1	n+2
BFR	14 665 082,09	38 627 667,77	19 912 250,40

المرجع: من إعداد الطالب.

الشكل رقم (24): نمو الاحتياج إلى رأس المال



المرجع: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الشكل تحقيق المؤسسة احتياج إلى رأس المال موجب خلال السنوات الثلاثة، بلغ الاحتياج إلى التمويل سنة n قيمة 14.665.082,09 دج، حيث ارتفع في سنة n+1 بنسبة 163,40 % ليصل إلى قيمة 40.246.952,03 دج و يرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة المخزونات التي بلغت 19.912.250,40 دج أي بنسبة ارتفاع 150,31 % بالرغم من إتباع المؤسسة سياسة تغطية أو تحصيل العملاء خلال السنة، ثم انخفض الاحتياج إلى التمويل بعد ذلك في سنة n+2 إلى مستوى 19.912.250,40 دج أي ما يعادل نسبة انخفاض 48,45 %، بسبب اعتماد المؤسسة على ديون أخرى التي بلغت 33.378.202,02 دج بنسبة ارتفاع 255,58 % في تمويل دورة الاستغلال التي سجلت ارتفاعا في قيمة العملاء بنسبة 459,91 % عند حدود 6.990.293,99 دج خلال السنة بالإضافة إلى ارتفاع مبلغ مدينون آخرون إلى حدود 14.061.533,40 دج ما يعادل نسبة ارتفاع 115,74 %.

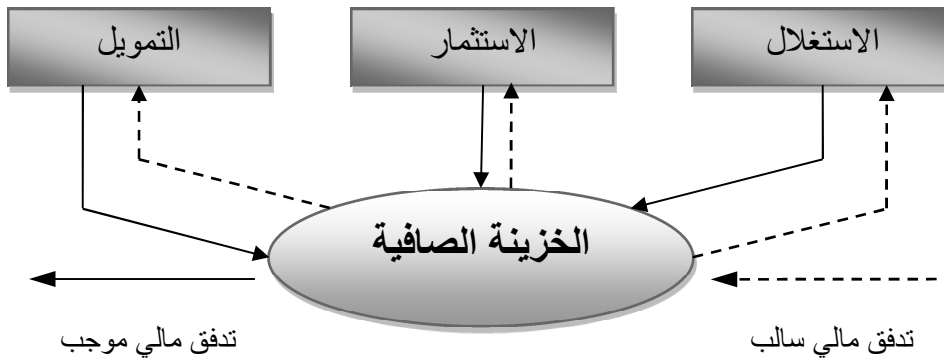
.III الخزينة (Tr)

يعطي المعيار IAS 7 مفهوما محددًا للخزينة، بحيث تضم: الأموال الموجودة في الصندوق، الودائع، الودائع الجارية و أشباه الخزينة (التوظيفات قصيرة الأجل الأكثر سيولة التي يمكن تحويلها إلى مبلغ معروف لكن خاضع لخطر تغير القيمة)¹.

تعتبر الخزينة عن الفرق بين رأس المال العامل و الاحتياج إلى رأس المال لمعرفة مدى قدرة رأس المال على تغطية هذا الاحتياج، كما يتم استنتاجها مباشرة عن طريق الفرق بين الخزينة الموجودة على مستوى الأصول و الخزينة الموجودة على مستوى الخصوم.

أصبحت الخزينة تحسب بناء على منظور ديناميكي بالاعتماد على حركة التدفقات المالية، و منظور تفصيلي يعتمد على تفكيك الخزينة الإجمالية على الدورات الأساسية المكونة للنشاط الأساسي للمؤسسة، كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (25): التركيبة الوظيفية للخزينة



المرجع: إلياس بن ساسي و يوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

تتمثل الأسهم المتقطعة في التدفقات النقدية السالبة من منظور الخزينة مثل نفقات الاستغلال، حيازة الاستثمار، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم و غيرها، أما الأسهم المتواصلة فتتمثل في التدفقات النقدية الموجبة من منظور الخزينة مثل تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، الاستدانة، الرفع في رأس المال و

¹ : Bruno BACHY et Michel SION, op.cit, P 85.

غيرها. بالتالي فالخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية و تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على مستوى التوازن المالي و درجة السيولة النقدية.¹

تتمثل أهمية الخزينة في ما يأتي:²

- إظهار العمليات النقدية لمختلف الأنشطة التي تمت داخل المؤسسة خلال السنة المالية، خلافا لما تظهره الميزانية أو حساب النتائج، المتمثل في إظهار الأرصدة فقط لهذه الأنشطة.

- إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة و في نهايتها، توزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة، مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة، هو ما لا يمكن إظهاره من خلال الميزانية و حساب النتائج، مثال ذلك، يظهر رصيد المدينين في الميزانية، كما يظهر رصيد المبيعات في حساب النتائج (المبيعات النقدية و الآجلة معا)، لكن من خلال جدول السيولة يتم إظهار بند المبيعات الإجمالية و النقدية المحصلة من المبيعات، ذلك عند ربط المبيعات الظاهرة في حساب النتائج مع التغير في المدينين في الميزانية.

- يتمثل هدف جدول سيولة الخزينة في إعطاء معلومات حول قدرة المؤسسة على توليد الخزينة و حاجات استعمال هذه الخزينة.³

يطلق على الخزينة باللغة الفرنسية « La trésorerie ».

سنقوم بحساب مستوى الخزينة للمؤسسة محل الدراسة لسنوات n ، $n+1$ و $n+2$.

1- السنة المالية n

سنقوم بحساب الخزينة بطريقتين:

◀ الطريقة الأولى

$$Tr = FR - BFR$$

Tr : الخزينة.

$$Tr_n = 32.690.496,91 - 14.665.082,09$$

¹: إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

²: وليد ناجي الحبالى، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 97-98.

³: Bruno BACHY et Michel SION, op.cit, P 85.

$$Tr_n = 18.025.414,82 Da$$

◀ الطريقة الثانية

$$Tr = Tr_{active} - Tr_{passive}$$

$$Tr_n = 18.025.415,07 - 0,25$$

$$Tr_n = 18.025.414,82 Da$$

حققت المؤسسة في سنة n خزينة موجبة بقيمة 18.025.414,82 دج، بسبب قدرة رأس المال العامل على تغطية إجمالي الاحتياج إلى التمويل خلال السنة المالية.

2- السنة المالية n+1

سنقدم الخزينة أيضا بطريقتين:

◀ الطريقة الأولى

$$Tr_{n+1} = 41.170.545,23 - 38.627.667,77$$

$$Tr_{n+1} = 2.542.877,46 Da$$

◀ الطريقة الثانية

$$Tr_{n+1} = 3.382.983,48 - 840.106,02$$

$$Tr_{n+1} = 2.542.877,46 Da$$

حققت المؤسسة في عام n+1 خزينة موجبة أيضا بقيمة 2.542.877,46 دج، بسبب تغطية رأس المال العامل لإجمالي الاحتياج إلى التمويل خلال السنة المالية.

3- السنة المالية n+2

سنقدم الخزينة أيضا بطريقتين:

◀ الطريقة الأولى

$$Tr_{n+2} = 25.558.365,19 - 19.912.250,40$$

$$Tr_{n+2} = 5.646.114,79 Da$$

◀ الطريقة الثانية

$$Tr_{n+2} = 5.646.115,04 - 0,25$$

$$Tr_{n+2} = 5.646.114,79 Da$$

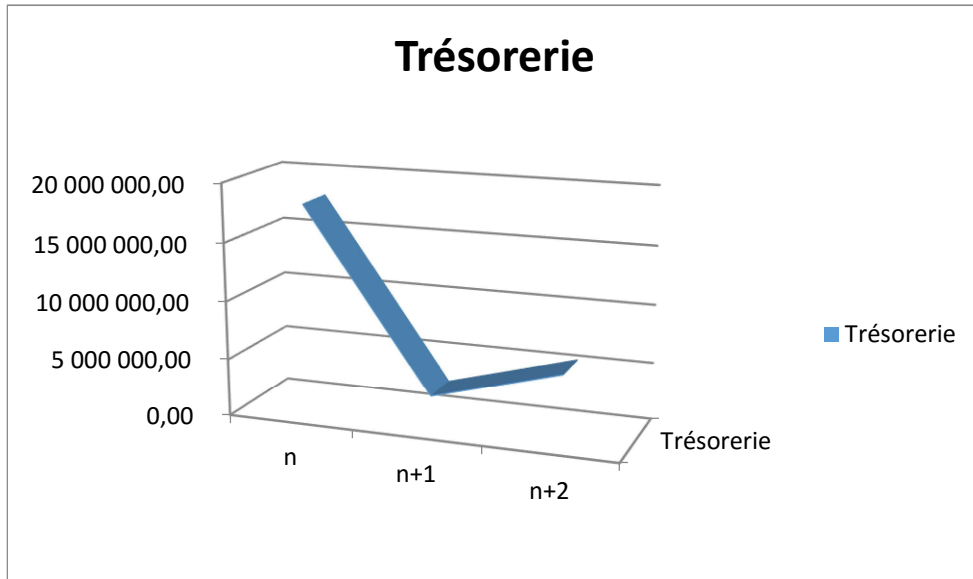
حققت المؤسسة في سنة $n+2$ خزينة موجبة أيضا بقيمة 5.646.114,79 دج، بسبب تغطية رأس المال العامل لإجمالي الاحتياج إلى التمويل طيلة السنة المالية.

الجدول (3-4): تغير الخزينة

Années	n	n+1	n+2
Trésorerie	18 025 414,82	2 542 877,46	5 646 114,79

المرجع: من إعداد الطالب.

الشكل رقم (26): تغير الخزينة



المرجع: من إعداد الطالب.

حققت المؤسسة فائضا في الخزينة خلال ثلاثة سنوات متتالية n ، $n+1$ و $n+2$ ، يرجع ذلك إلى كفاية

رأس المال العامل على تغطية إجمالي الاحتياج إلى التمويل في الثلاثة سنوات، حيث حققت المؤسسة في سنة n

خزينة موجبة بقيمة 18.025.414,82 دج بسبب تغطية رأس المال العامل لإجمالي الاحتياج إلى التمويل طيلة السنة المالية، تمكنت المؤسسة من تقليص الفائض في الخزينة عام $n+1$ إلى مستوى 2.542.877,46 دج بنسبة 85,89 % بسبب لجوء المؤسسة إلى قروض بنكية في شكل مساهمات بنكية جارية (concourts bancaires)، إلا أن الفائض في الخزينة عاد إلى الارتفاع من جديد خلال سنة $n+2$ أين بلغت قيمة الخزينة 5.646.114,79 دج بنسبة ارتفاع 122,04 % عن سنة $n+1$ بسبب لجوء المؤسسة إلى الاستدانة قصيرة الأجل من أجل تمويل دورة الاستغلال التي سجلت ارتفاعا ملحوظا في قيمة العملاء و مبلغ مدينون آخرون خلال السنة، الأمر الذي يوضح امتلاك المؤسسة لأموال غير إنتاجية لم توظف خلال السنوات الثلاثة بالرغم من الانخفاض المهم في سنة $n+1$.

المطلب الثاني: تحليل نشاط المؤسسة

تدرك المؤسسات أن تحليل الأعمال يتم من خلال قدراتها الذاتية،¹ يقصد بتحليل نشاط المؤسسة دراسة تطور نشاطها المتمثل في رقم الأعمال و قدرتها على خلق القيمة المضافة لتحديد مساهمتها في خلق الثروة على المستوى الوطني و تحديد قدرتها على تمويل نفسها ذاتيا. يسمح تحليل نشاط المؤسسة بمعرفة سلوك نشاطها و النمو الذي عرفته خلال فترة الدراسة، حيث سوف نحاول دراسة سلوك نشاط مؤسسة خنتر لمركبات السيارات اعتمادا على الكشوف المالية المقدمة و بالخصوص حساب النتائج الخاص بفترة الدراسة لسنة n ، $n+1$ و $n+2$.

الجدول (4-4): تحليل نشاط المؤسسة

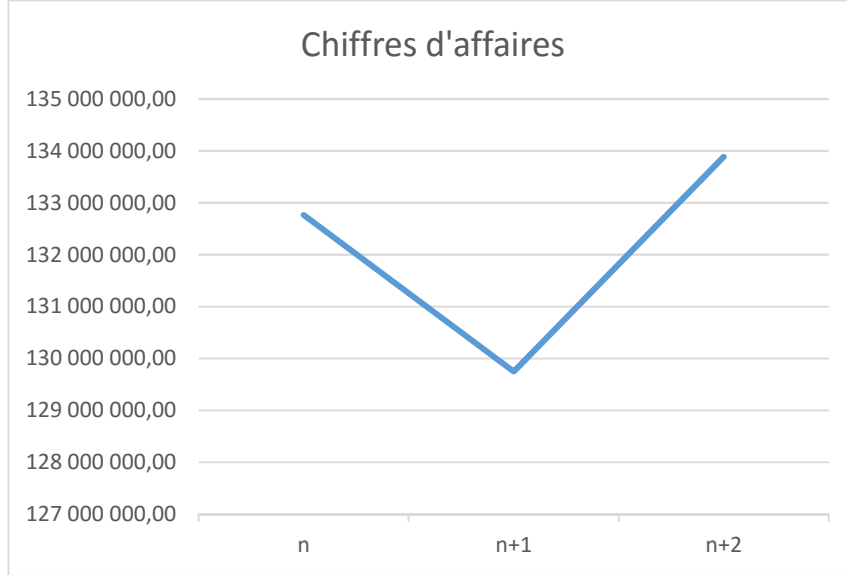
Libelle	n	n+1	n+2
Chiffres d'affaires	132 769 479,22	129 753 039,13	133 887 267,92
Production de l'exercice	131 889 159,22	129 093 039,13	133 887 267,92
Consommations de l'exercice	61 427 408,83	50 554 937,13	57 378 079,73
Valeur ajoutée	70 461 750,39	78 538 102,00	76 509 188,19

المرجع: من إعداد الطالب بالاستناد إلى حساب النتائج الخاص بالمؤسسة.

¹ : Evan Stubbs, Big Data Big Innovation, John Wiley & Sons, Inc, New jersey, 2014, P 90.

I. تحليل رقم الأعمال

الشكل رقم (27): نمو رقم الأعمال

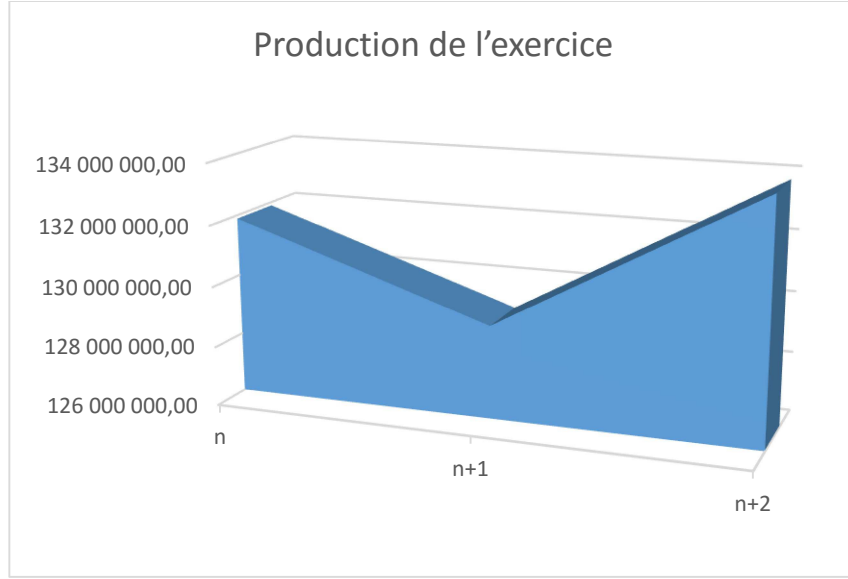


المرجع: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الشكل تذبذبا ملحوظا في رقم الأعمال على مستويات متقاربة، حيث بلغ عام n قيمة 132.769.479,22 دج، ثم انخفض سنة n+1 بنسبة 02,27 % إلى مستوى 129.753.039,13 دج، ثم ارتفع عام n+2 بنسبة 03,19 % ليبلغ قيمة 133.887.267,92 دج، هذا دليل على ارتفاع مبيعات المؤسسة خلال السنة. بالتالي تعتبر نقطة قوة.

II. تحليل انتاج و استهلاك السنة المالية

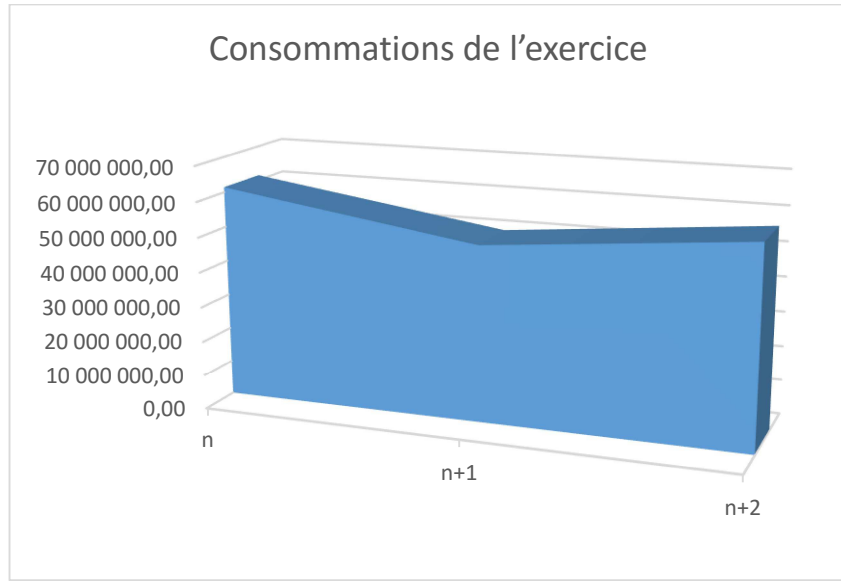
الشكل رقم (28): نمو انتاج السنة المالية



المرجع: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الشكل تذبذبا ملحوظا في انتاج السنوات المالية الثلاثة، حيث بلغ عام n قيمة 129.093.039,13 دج، ثم انخفض سنة n+1 بنسبة 02,12 % عند حدود 131.889.159,22 دج، ثم ارتفع عام n+2 بنسبة 03,71 % ليبلغ قيمة 133.887.267,92 دج. (نقطة قوة).

الشكل رقم (29): تغير استهلاك السنة المالية

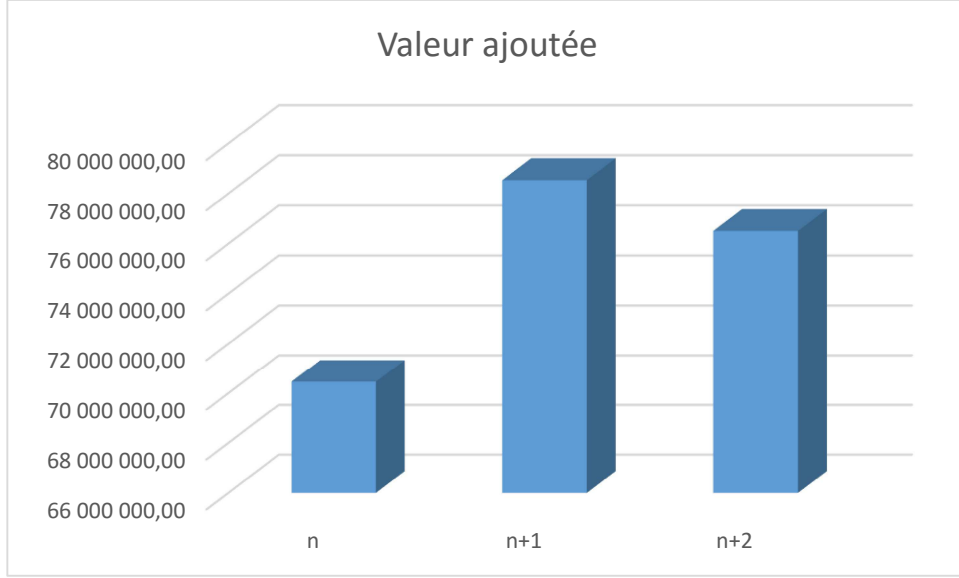


المرجع: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الشكل تذبذبا ملحوظا في الاتجاه الهابط في استهلاك السنوات المالية الثلاثة، حيث بلغ عام n قيمة 61.427.408,83 دج، ثم انخفض سنة n+1 بنسبة 17,70 % عند مستوى 57.378.079,73 دج، ثم ارتفع عام n+2 بنسبة 13,50 % ليبلغ قيمة 50.554.937,13 دج. (نقطة قوة).

III. تحليل القيمة المضافة

الشكل رقم (30): تغير القيمة المضافة



المرجع: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الشكل تذبذبا ملحوظا لمستويات القيمة المضافة خلال السنوات الثلاثة، حيث بلغت عام n قيمة 70.461.750,39 دج، ثم ارتفعت سنة n+1 بنسبة 11,46 % عند مستوى 78.538.102,00 دج و يعود ذلك إلى انخفاض استهلاك السنة المالية بأكثر من انخفاض انتاج السنة المالية، ثم انخفضت عام n+2 بنسبة 02,58 % عند حدود 76.509.188,19 دج لتسجيل ارتفاع في استهلاك السنة المالية بأكثر من ارتفاع انتاج السنة المالية. (نقطة ضعف).

توزع القيمة المضافة على الأطراف التي ساهمت في توليدها و هي: العمال، الآلة، الدولة، البنوك، المساهمين و المؤسسة ذاتها عن طريق القدرة على التمويل الذاتي.

سنقوم بتحديد حصة كل طرف ساهم في خلق القيمة المضافة على مستوى المؤسسة لسنة n+2 كالاتي:

$$\text{العمال: } 100 * \frac{\text{Charges personnel}}{Va}$$

$$\frac{42.639.070,93}{76.509.188,19} * 100 = 55,73 \%$$

$$\text{الآلة: } 100 * \frac{\text{Dotations amortissements}}{Va}$$

$$\frac{17.496.117,09}{76.509.188,19} * 100 = 22,87 \%$$

$$\frac{I.B.S}{Va} * 100 : \text{الدولة}$$

$$\frac{1.419.975}{76.509.188,19} * 100 = 01,86 \%$$

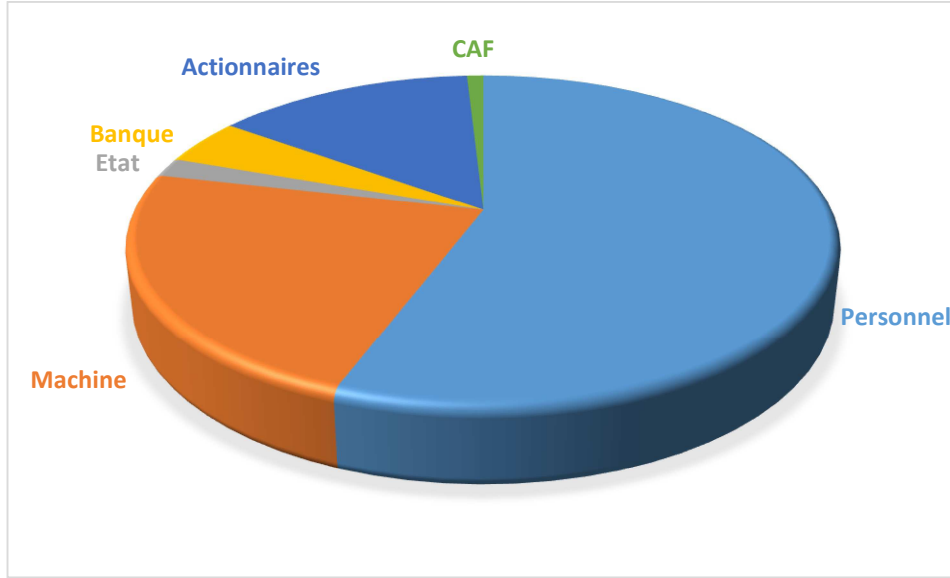
$$\frac{\text{Charges financières}}{Va} * 100 : \text{البنك}$$

$$\frac{3.437.819,18}{76.509.188,19} * 100 = 04,49 \%$$

$$\frac{\text{Résultat net}}{Va} * 100 : \text{المساهمون}$$

$$\frac{10.827.764,04}{76.509.188,19} * 100 = 14,15 \%$$

الشكل رقم (31): توزيع القيمة المضافة لسنة n+2



المرجع: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه توزيع ثروة المؤسسة المحققة سنة n+2 بين الأطراف التي شاركت في توليدها على شكل دائري. يحظى العمال بأكبر حصة من القيمة المضافة بنسبة 55,73% في شكل أجور، تليها حصة الآلة الإنتاجية المعبر عنها بالاهتلاك بنسبة 22,87% ثم تأتي حصة المساهمين بنسبة 14,15% على شكل أرباح، ثم حصة الدولة في الثروة ممثلة في ضرائب على أرباح الشركات بنسبة 01,86%، بعد ذلك تأتي

حصة البنك في صورة فوائد على القروض بنسبة 04,49%، لتبقى في الأخير حصة المؤسسة ممثلة في القدرة على التمويل الذاتي بنسبة 0,90% أي ما يعادل مبلغ 688.441,95 دج و هو مبلغ لا بأس به و الذي يعبر عن نقطة قوة للمؤسسة.

المطلب الثالث: دراسة المردودية و تقييم الخطر

سنحاول من خلال هذا العنصر تحليل المردودية الاقتصادية و المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال السنوات المالية الثلاثة n، n+1 و n+2 مستعينين في ذلك بالميزانية و حساب النتائج، ذلك لاهتمام المساهمين أكثر بالمردودية التي تقدمها المؤسسة، كما سنقوم في نفس السياق بتقييم الخطر الاقتصادي المتعلق برقم الأعمال الذي يعتبر مصدر ثروة المؤسسة و منبع إيراداتها، ثم الخطر المالي للمؤسسة الناتج أساسا عن لجوء المؤسسة إلى مصادر تمويل خارجية و المتمثلة في الديون المالية باختلاف آجالها، لأن لكل قرار نسبة معينة من الخطر، حيث يجب تحديده من حيث الفرصة البديلة، خلق القيمة، كذلك من حيث التهديدات و هدر الثروة.

I. دراسة المردودية الاقتصادية و المالية

يطلق مصطلح المردودية على كل عملية اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار استخدام الوسائل المادية، البشرية و المالية، حيث تقدم تقييم نقدي للفعالية، بصفة عامة تعبر المردودية عن العلاقة بين النتيجة و الوسائل المسخرة للحصول عليها.

1. المردودية الاقتصادية

يتم تقييم المردودية الاقتصادية بواسطة العلاقة الفائض الإجمالي الخام قسمة الأموال المستثمرة في الاستغلال، بحيث تتكون هذه الأخيرة من استثمارات الاستغلال و حاجة التمويل المرتبطة بدورة الاستغلال.¹ تحسب عن طريق العلاقة الآتية:

$$Re = \frac{EBE}{\text{Actif total}} \times 100$$

أ- السنة المالية n

$$Re_n = \frac{32.619.750,15}{164.409.587,70} \times 100$$

¹ : Christian Hoarau, Maîtriser le diagnostic financier, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2001, P 90.

$$Re_n = 19,84 \%$$

ب- السنة المالية n+1

$$Re_{n+1} = \frac{32.450.075,93}{155.379.849,27} \times 100$$

$$Re_{n+1} = 20,88 \%$$

ج- السنة المالية n+2

$$Re_{n+2} = \frac{32.726.735,26}{156.410.270,49} \times 100$$

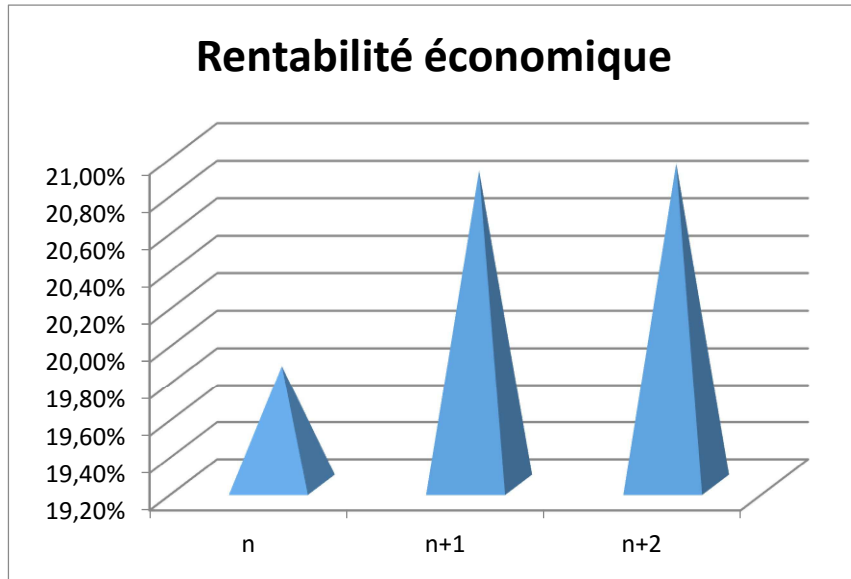
$$Re_{n+2} = 20,92 \%$$

الجدول (4-5): تطور المردودية الاقتصادية

Années	n	n+1	n+2
Rentabilité économique	19,84 %	20,88 %	20,92 %

المرجع: من إعداد الطالب.

الشكل رقم (32): تطور المردودية الاقتصادية



المرجع: من إعداد الطالب.

حققت المؤسسة مردودية اقتصادية حسنة خلال ثلاثة سنوات متتالية n، n+1 و n+2، حيث بلغت عام n نسبة 19,84 % ثم ارتفعت عام n+1 بنسبة 01,04 % لتبلغ نسبة 20,88 % كما واصلت مسيرتها الصاعدة عام n+2 لتبلغ مستوى 20,92 % أي بفارق 01,08 % عن سنة n. الأمر الذي يدل على فعالية الأداء و نشاط الاستغلال لتمويل رأس مال الاستغلال للمؤسسة خلال فترة الدراسة. (نقطة قوة).

2. المردودية المالية

تسمح المردودية المالية بقياس كفاءة المؤسسة في استعمال و حسن استثمار مواردها التي جلبها المساهمون، فهي تحسب من خلال العلاقة الآتية:

$$Rf = \frac{\text{Résultat net}}{\text{Capitaux propres}} \times 100$$

أ- السنة المالية n

$$Rf_n = \frac{7.211.784,10}{98.537.882,95 - 7.211.784,10} \times 100$$

$$Rf_n = 07,90 \%$$

ب- السنة المالية n+1

$$Rf_{n+1} = \frac{8.218.976,00}{106.756.858,95 - 8.218.976,00} \times 100$$

$$Rf_{n+1} = 08,34 \%$$

ج- السنة المالية n+2

$$Rf_{n+2} = \frac{10.827.764,04}{117.584.622,99 - 10.827.764,04} \times 100$$

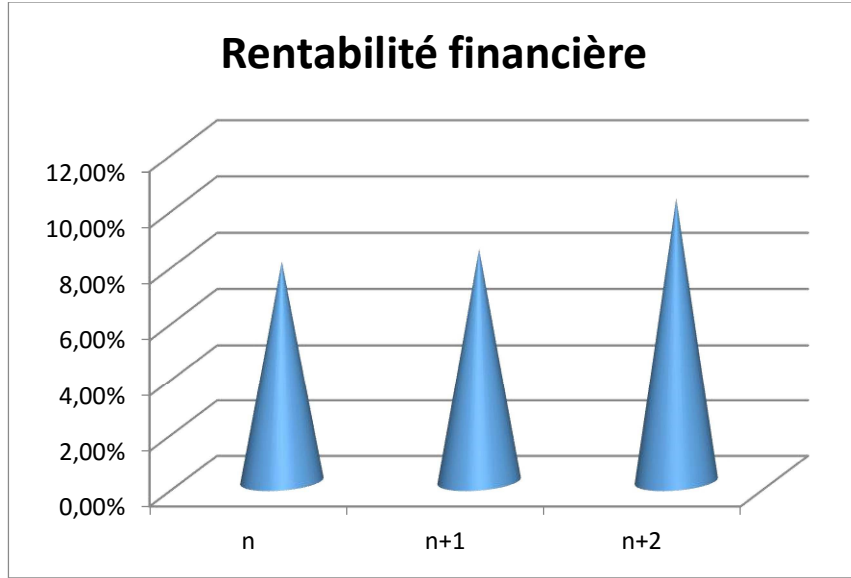
$$Rf_{n+2} = 10,14 \%$$

الجدول (4-6): تطور المردودية المالية

Années	n	n+1	n+2
Rentabilité financière	07,90 %	08,34 %	10,14 %

المرجع: من إعداد الطالب.

الشكل رقم (33): تطور المردودية المالية



المرجع: من إعداد الطالب.

حققت المؤسسة مردودية مالية حسنة في الاتجاه الصاعد في عام n ، $n+1$ و $n+2$ ، أي خلال ثلاثة سنوات متوالية، حيث بلغت عام n نسبة 07,90 % ثم ارتفعت عام $n+1$ بنسبة 0,44 % لتبلغ نسبة 08,34 %، حيث واصلت مسيرتها الصاعدة عام $n+2$ لتبلغ مستوى 10,14 % محققة بذلك نسبة ارتفاع 02,25 % عن سنة n ، بسبب ارتفاع قيمة الاحتياطات و الأموال الخاصة الأخرى / ترحيل من جديد خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة. (نقطة قوة).

II. تقييم خطر الاستغلال و الخطر المالي

يتضمن كل قرار نسبة معينة من الخطر، حيث يجب حسابه (تحديده) من حيث الفرصة البديلة و خلق القيمة و كذلك من حيث التهديدات وهدر الثروة، من أجل ذلك تركز إدارة الأخطار على التقليل من احتمال الخسارة المرتبطة بالقرار من جهة و تعظيم فرص النجاح من جهة أخرى.¹ يستعمل في تقييم خطر الاستغلال و الخطر المالي

¹ : Mondher CHERIF et Stéphane DEBREUILLE, Création de valeur et capital-investissement, Pearson Education France, Paris, 2009, P 125-126.

مصطلح الرافعة، التي لها معنيان مختلفان باختلاف الاستعمال: فالفيزيائي يعني بهذه الكلمة استعمال الرافعة (العتلة) لرفع الأوزان الثقيلة باستعمال قوة صغيرة، أما بالنسبة للمالي فتعني التغير الصغير في المبيعات قد يؤدي إلى تغير كبير في الربح و هذا ما يعرف بالرافعة العملية، كما تعني أيضا مدى الاعتماد على الدين في تمويل موجودات المؤسسة و هذا ما يعرف بالرافعة المالية.¹

1. خطر الاستغلال

يرتبط خطر الاستغلال برقم الأعمال الذي يعتبر مصدر ثروة المؤسسة و منبع إيراداتها، ما يميز رقم الأعمال أنه لا يمكن التحكم فيه بسبب ارتباطه بالبيئة التجارية، التي تعتبر عنصر خارجي غير خاضع لإدارة و رقابة المؤسسة، من ثم فرقم الأعمال يخضع لتغيرات عشوائية لارتباطه بمحيط يتميز بعدم التأكد، إذ لا يمكن التنبأ الدقيق بتغيراته، كما يرتبط بهيكل التكاليف (التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة).² يتشكل خطر الاستغلال من إمكانية الانحراف بين نتيجة الاستغلال المحققة و نتيجة الاستغلال المتوقعة.³

$$\text{Lever opératinnel} = \frac{\frac{\Delta \text{ Résultat opérationnel}}{\text{Résultat opérationnel}}}{\frac{\Delta \text{ Chiffres d'affaires}}{\text{Chiffres d'affaires}}}$$

أ- السنة المالية n+1

$$\text{Lever opératinnel}_{n+1} = \frac{\frac{14.082.084,65 - 14.520.500,29}{14.520.500,29}}{\frac{129.753.039,13 - 132.769.479,22}{132.769.479,22}}$$

$$\text{Lever opératinnel}_{n+1} = 1,33$$

إذا ارتفع رقم الأعمال بـ 1% فسوف ترتفع نتيجة الاستغلال بـ 1,33%، أما إذا انخفض رقم الأعمال بـ 1% فسوف تنخفض نتيجة الاستغلال بـ 1,33%.

¹: مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011، ص 393.

²: إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج1، ط2، دار وائل، عمان، 2011، ص 490.

³: Le diagnostic du risque – le risque d'exploitation [en ligne], P 6, Format PDF, disponible sur :

<http://www.comptalia.tv/swf/richmedia/elements/pdf/DC_06_04_03.pdf>, (consulté le 24/05/2013 à 11 :21).

ب- السنة المالية n+2

$$Levier\ opératinnel_{n+2} = \frac{\frac{15.088.266,37 - 14.082.084,65}{14.082.084,65}}{\frac{133.887.267,92 - 129.753.039,13}{129.753.039,13}}$$

$$Levier\ opératinnel_{n+2} = 2,24$$

إذا ارتفع رقم الأعمال بـ 1% فسوف ترتفع نتيجة الاستغلال بـ 2,24%، أما إذا انخفض رقم الأعمال بـ 1% فسوف تنخفض نتيجة الاستغلال بـ 2,24%.

2. الخطر المالي

يرتبط الخطر المالي بالهيكل المالي للمؤسسة، فهو ناتج أساساً عن لجوء المؤسسة إلى مصادر تمويل خارجية ممثلة في الديون المالية باختلاف آجالها، حيث إذا انعدم الهيكل المالي (مؤسسة غير مستدينة) ينعقد معه الخطر المالي و الخطر الوحيد الذي يمكن أن تواجهه المؤسسة في هذه الحالة هو خطر الاستغلال، كلما ارتفع مستوى الديون مقارنة بالأموال الخاصة كلما ارتفع الخطر المالي أي ارتفاع احتمال الانخفاض في المردودية، حيث تُوجّه المؤسسة أجزاء مهمة من المردودية الاقتصادية المحققة بفعل أنشطة الاستغلال نحو تغطية تكلفة الاستدانة.¹

$$Rf = \left[Re + (Re - i) \times \frac{D}{Cp} \right] (1 - t)$$

Rf : المردودية المالية؛

Re : المردودية الاقتصادية؛

i : معدل الفائدة على القروض؛

D : الديون الإجمالية؛

Cp : الأموال الخاصة؛

$\frac{D}{Cp}$: معدل الاستدانة أو الاستقلالية (ذراع الرافعة)؛

$(Re - i)$: هو الفرق بين المردودية الاقتصادية و تكلفة الديون؛

¹: إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، ج1، ط2، مرجع سبق ذكره، ص 497.

t: معدل الضريبة على أرباح الشركات.

الجدول (4-7): مؤشرات الرافعة المالية

Libelle	n	n+1	n+2
Re	19,84%	20,88%	20,92%
Rf	7,90%	8,34%	10,14%
t	25%	25%	25%
i	6,00%	6,00%	6,00%
Cp	98 537 882,95	106 756 858,95	117 584 622,99
D	65 871 704,75	48 622 990,32	38 825 647,50

المرجع: من إعداد الطالب.

أ- السنة المالية n

$$Rf_n = \left[0,1984 + (0,1984 - 0,06) \times \frac{65\,871\,704,75}{98\,537\,882,95} \right] (1 - 0,25)$$

$$(Re - i) = (0,1984 - 0,06) = 0,1384 > 0$$

$$\frac{D}{Cp} = \frac{65\,871\,704,75}{98\,537\,882,95} = 0,67 < 1$$

بما أن الفرق بين المردودية الاقتصادية و تكلفة الدين موجب فهذا يعني أن المردودية المالية دالة متزايدة لأثر الرافعة، كل ما ارتفعت استنادة المؤسسة كل ما كانت مربحة لمساهميها. (نقطة قوة).

أما الاستقلالية المالية للمؤسسة فهي متوسطة لأن ذراع الرافعة $\frac{D}{Cp}$ يساوي 0,67 و هذا يدل على تجاوز الاستنادة لنصف مجموع الأموال الذاتية و هذا ما يشكل الخطر المالي. (نقطة ضعف).

ب- السنة المالية n+1

$$Rf_{n+1} = \left[0,2088 + (0,2088 - 0,06) \times \frac{48\,622\,990,32}{106\,756\,858,95} \right] (1 - 0,25)$$

$$(Re - i) = (0,2088 - 0,06) = 0,1488 > 0$$

$$\frac{D}{Cp} = \frac{48\,622\,990,32}{106\,756\,858,95} = 0,46 < 1$$

بما أن الفرق بين المردودية الاقتصادية و تكلفة الدين موجب فهذا يعني أن المردودية المالية دالة متزايدة لأثر الرافعة، كل ما ارتفعت استنادة المؤسسة كل ما كانت مربحة لمساهميها. (نقطة قوة).

أما الاستقلالية المالية للمؤسسة فهي حسنة لأن ذراع الرافعة $\frac{D}{Cp}$ يساوي 0,46 و هذا يدل على تدني الاستنادة من خلال تفتن المؤسسة بالخطر المالي و اعتماد سياسة تغطية جزء من الديون الطويلة الأجل خلال السنة المالية n+1 و التي انخفضت بنسبة 27,34 %، مما أدى إلى تدني الخطر المالي. (تحويل نقطة ضعف إلى نقطة قوة).

ج- السنة المالية n+2

$$Rf_{n+2} = \left[0,2092 + (0,2092 - 0,06) \times \frac{38\ 825\ 647,50}{117\ 584\ 622,99} \right] (1 - 0,25)$$

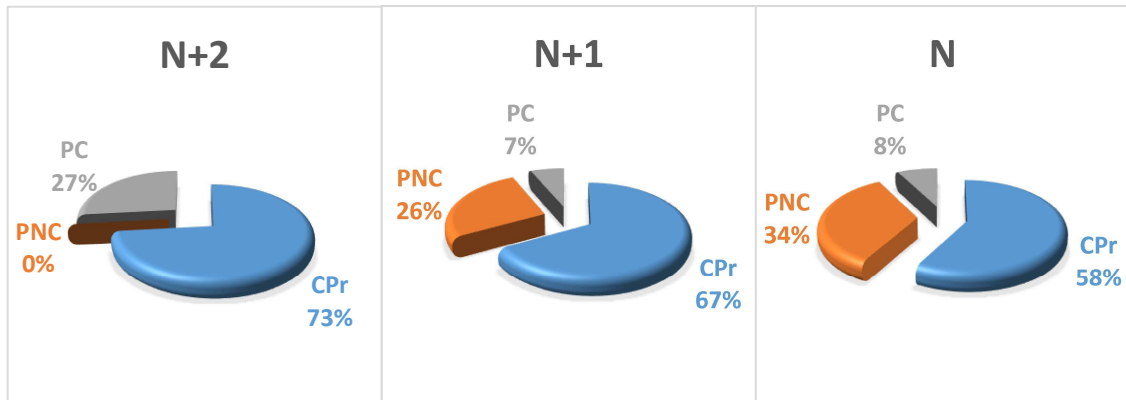
$$(Re - i) = (0,2092 - 0,06) = 0,1488 > 0$$

$$\frac{D}{Cp} = \frac{38\ 825\ 647,50}{117\ 584\ 622,99} = 0,33 < 1$$

بما أن الفرق بين المردودية الاقتصادية و تكلفة الدين موجب فهذا يعني أن المردودية المالية دالة متزايدة لأثر الرافعة، كل ما ارتفعت استنادة المؤسسة كل ما كانت مربحة لمساهميها. (نقطة قوة).

أما الاستقلالية المالية للمؤسسة فهي ممتازة لأن ذراع الرافعة $\frac{D}{Cp}$ يساوي 0,33 و هذا يدل على تدني الاستنادة و اعتماد سياسة تغطية كافة الديون الطويلة الأجل خلال السنة المالية n+2، الأمر الذي أدى إلى تلاشي الخطر المالي. (نقطة قوة).

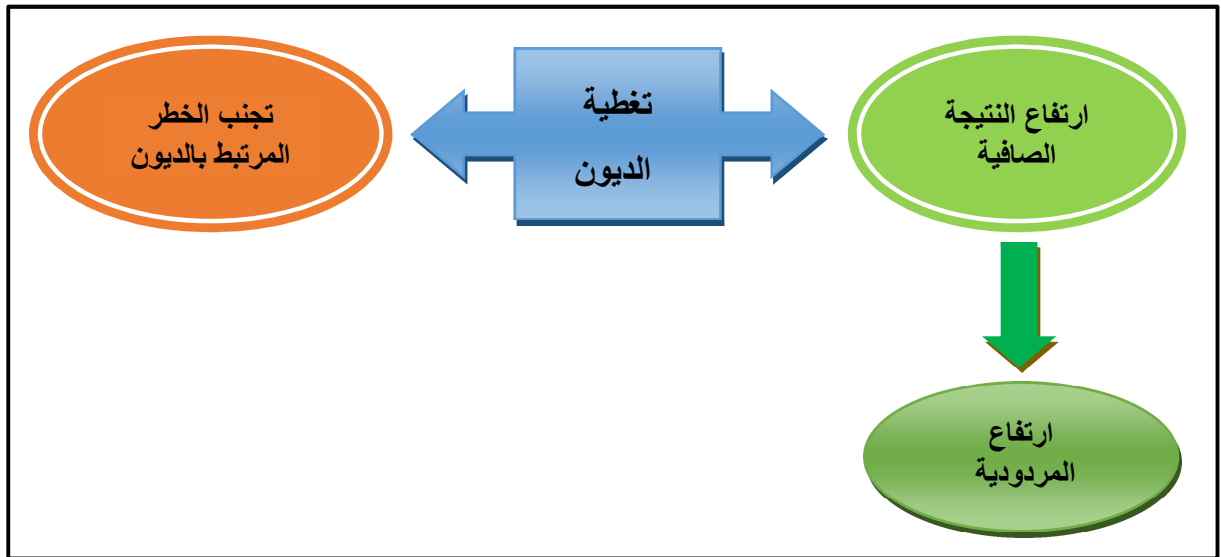
الشكل رقم (34): تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة



المرجع: من إعداد الطالب.

حققت المؤسسة الاقتصادية استقلالية مالية جيدة خلال السنوات الثلاثة، حيث اعتمدت على الأموال الذاتية في تمويل استثماراتها و دورة استغلالها، كما يوضحه الشكل أعلاه حيث فاقت نسبة الأموال خاصة نسبة الديون الطويلة و القصير الأجل، أين قامت المؤسسة بتقليل الديون الطويلة و القصيرة الأجل سنة $n+1$ حيث سجلت الديون الطويلة الأجل نسبة 26% من الهيكل المالي بعدما كانت تمثل 34% و نسبة 07% بالنسبة للديون قصيرة الأجل التي كانت تمثل 08% سنة n ، في حين ارتفعت الأموال الخاصة لتشكّل 67% بعدما كانت تمثل 58% سنة n الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المردودية الاقتصادية و المردودية المالية معا و تقليل الخطر المرتبط بالاستدانة، سجل عام $n+2$ رفاهية مالية للمؤسسة حيث تمكنت من تغطية كافة الديون الطويلة الأجل و بالمقابل ارتفعت الديون القصيرة الأجل إلى نسبة 27% من الهيكل المالي و التي وجهت لتمويل دورة الاستغلال خلال السنة المالية، في حين ارتفعت نسبة الأموال الخاصة لتشكّل نسبة 73% من الهيكل المالي الأمر الذي أدى إلى استمرار الارتفاع في المردودية الاقتصادية و المالية بالإضافة إلى تلاشي الخطر المالي و ارتفاع النتيجة الصافية للسنة المالية (نقطة قوة)، الأمر الذي يمكننا من استنتاج السياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (35): السياسة المالية لمؤسسة KCA



المرجع: من إعداد الطالب.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و المتمثلة في حالة مؤسسة خنتر لمركبات السيارات، باعتبارها مؤسسة رائدة في مجال انتاج مركبات السيارات و نظرا لما تقدمه من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، فمن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على مستوى هذه المؤسسة، تبين لنا أن محافظ الحسابات أجرى عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية و كذا البيانات، المستندات، الحسابات و الدفاتر المحاسبية بشكل يسمح له بالتأكد من صحة و سلامة العمليات المسجلة، من أجل الحكم على مدى دلالة الكشوف المالية على إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات المؤسسة، نجاعتها و وضعية خزينتها عند نهاية السنة المالية بهدف إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقرير لكل من السنوات المالية محل الدراسة، من أجل تقديمه إلى من يهمله الأمر من داخل أو خارج المؤسسة. فعند اطلالتنا على مجلس إدارة المؤسسة لم نجد له لجانا فرعية و التي من بينها لجنة المراجعة التي تؤدي دورا في غاية الأهمية من خلال مراقبة الإدارة و تحسين استقلالية محافظ الحسابات، بالإضافة إلى التخفيف من مشكلة المعلومات غير المتماثلة بين الإدارة و مجلس الإدارة، الأمر الذي يسجل نقصا في الرقابة على الكشوف المالية المقدمة، كما يجب الإشارة إلى أن المؤسسة محل الدراسة هي مؤسسة ذات أسهم غير مدرجة في بورصة الجزائر بالتالي فهي لا تخضع لرقابة هيئة البورصة التي تتولى مهام الاشراف على احترام المؤسسة لتطبيق معايير المحاسبة المعمول بها، إلا أنها تبقى خاضعة اجباريا إلى الرقابة القضائية في حال وجود قرينة غش بالمعلومة المالية المنشورة. بالتالي نستنتج خضوع المعلومة المالية المنشورة من طرف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و اعتماد مصداقيتها فقط على مهمة مجلس الإدارة، إجراءات الرقابة الداخلية و رقابة محافظ الحسابات من خلال تقريره النهائي بالإضافة إلى الرقابة القضائية. في هذا السياق و عند استخدامنا لأساليب التحليل المالي، اتضح لنا أن المؤسسة حققت توازنها المالي بعد أن حققت رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة، حيث تمتلك موارد دائمة تمويل جزء من أصولها الجارية و التي تمثل هامش الأمان للاشتغال الحسن لنشاطها، كما سجلت احتياجا إلى رأس المال موجبا و فائضا في الخزينة خلال السنوات الثلاثة، كما شهدت تذبذبا ملحوظا لمستويات القيمة المضافة بسبب التفاوت في الارتفاع و الانخفاض بين استهلاك و انتاج السنوات المالية، إلا أن المؤسسة حققت استقلالية مالية جيدة خلال السنوات الثلاثة، حيث اعتمدت على الأموال الذاتية في تمويل استثماراتها و دورة استغلالها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المردودية و تلاشي مستوى الخطر في مقابل ارتفاع النتيجة الصافية.

الخاتمة

دراستنا لموضوع درجة مصداقية المعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية، سمحت لنا بدراسة العلاقة بين مجموعة من المتغيرات، منها التابعة و منها المستقلة، حيث تضم مجموعة المتغيرات التابعة متغيرا وحيدا يتمثل في مصداقية المعلومة المالية، أما مجموعة المتغيرات المستقلة فتضم مختلف الآليات الرقابية و المصنفة في حد ذاتها إلى داخلية و خارجية، تتمثل الآليات الرقابية الداخلية في مجلس الإدارة، لجنة المراجعة و الرقابة الداخلية، أما الآليات الرقابية الخارجية فتتمثل في محافظة الحسابات، هيئة السوق المالي و الرقابة القضائية. الأمر الذي أدى بنا إلى دراسة كل متغير على حدة إضافة إلى تحليل العلاقة المتبادلة بين جميع المتغيرات و أثر ذلك على مجموعة المتغيرات التابعة. من أجل الإلمام بجوانب الموضوع و تحقيق هدف الدراسة، قسمنا بحثنا إلى أربعة فصول، تناولت الفصول الثلاثة الأولى الجانب النظري أما الفصل الرابع فتناول الجانب الميداني للدراسة. تطرقنا في الفصل الأول إلى دراسة الإطار المفاهيمي للمعلومة المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث ألقينا الضوء على القراءة المالية للمعلومة في المؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق إلى السياق الحديث للمؤسسة الاقتصادية إضافة إلى تأثيرها بمعايير المحاسبة الدولية و علاقتها بالعالم المالي، كما وضحنا في ذات السياق مفهوم المعلومة المالية و كيفية معالجتها داخل المؤسسة الاقتصادية من خلال نظام المعلومات المحاسبي، كذا نشرها و تأثيرها بمعايير المحاسبة الدولية، ملمين في ذلك بكافة خصائصها التي تميزها كمعلومة مالية، فضلا عن تقديم مختلف المستعملين لها وفقا لحاجاتهم لها و أهم استعمالاتها في التحليل المالي، كما تناولنا أيضا محتوى المعلومة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و النظام المحاسبي المالي. أما الفصل الثاني فخصصناه لتبيين دور محافظة الحسابات و الرقابة الداخلية في تحقيق جودة المعلومة المالية، حيث ساهم هذا الفصل إلى حد بعيد في توضيح الدور الذي يؤديه محافظ الحسابات و تقييمه لنظام الرقابة الداخلية في الرفع من جودة المعلومة المالية من خلال مهمته في المؤسسة الاقتصادية و المختومة بتقرير يتضمن رأيه الفني المحايد بخصوص عدالة عرض الكشوف المالية و كيفية إعدادها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. أما الفصل الثالث فتعلق بدراسة عنصر الحوكمة كمفهوم يساهم بشكل كبير في تعزيز مصداقية المعلومة المالية و ذلك في إطار النظام المحاسبي المالي باعتباره المصدر الرئيسي في إعداد و عرض المعلومة المالية في البيئة الجزائرية و مدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية، كما وضحنا من خلال هذا الفصل كافة الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية المعتمدة و المسخرة من خلال حوكمة الشركات، إضافة إلى العلاقة المتبادلة بين هذه الآليات و أثرها على مصداقية المعلومة المالية، تطرقنا أيضا في نفس الإطار إلى حرص الحوكمة على الإفصاح و الشفافية فضلا عن إضفاء عنصر الجودة للمعلومة المالية المنشورة

من خلال تدنية مستوى عدم تماثل المعلومة بين المستثمرين و المسيرين بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الوكالة، إضافة إلى ذلك تناول الفصل الثالث عنصرا في غاية الأهمية بالنسبة للمؤسسة و الاقتصاد الوطني في آن واحد يتمثل في حساسية السوق المالي بدرجة مصداقية المعلومة المالية في إطار الحوكمة، حيث وضحا الدور الذي تؤديه الحوكمة في الحرص على توفير عنصري الشفافية و الموثوقية في المعلومات المقدمة، دور هيئة السوق المالي في الاشراف على إعداد و نشر المعلومة المالية وفقا للمعايير المحاسبية المعتمدة حيث استعنا في ذلك بالنموذج الأمريكي، النموذج البريطاني و النموذج الفرنسي في أداء هذه المهمة، كما وضحا التأثير المتبادل بين الحوكمة و السوق المالي بالإضافة إلى دور الحوكمة في إعادة ثقة المتعاملين في السوق من خلال الحرص على الإفصاح و الشفافية من أجل توفير معلومة مالية ذات مصداقية في الوقت المناسب و بالتكلفة الملائمة. حظي بحثنا في فصله الرابع و الأخير بدراسة ميدانية لحالة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و التي أجريت على مستوى مؤسسة خنتر لمركبات السيارات كنموذج لتحديد درجة مصداقية المعلومة المالية المنشورة من طرف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في بيئة الأعمال الجزائرية.

اختبار الفرضيات

تعتبر عملية محافظة الحسابات وسيلة لاكتشاف ما قد تحويه الدفاتر و السجلات من أخطاء، غش، تلاعب و تزوير إضافة إلى التأكد من الدقة الحسابية، حيث يقوم محافظ الحسابات بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر و السجلات لإصدار رأي فني محايد حول مدى مصداقية المعلومات التي تحويها هذه الكشوف في تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام و صحة الوثائق السنوية و صورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر، كما يبدي رأيه أيضا في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة، لتقديمه إلى الجمعية العامة و الأطراف المعنية. بالرغم من ذلك و اعتماد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على تقرير محافظ الحسابات في تحديد درجة مصداقية كشوفها، إلا أن بيئة الأعمال الدولية كشفت عكس ذلك حيث أثارت الشكوك حول إمكانية الاعتماد على الكشوف المالية و مكاتب محافظة الحسابات في إعداد التقارير بشأن ذلك بسبب قضايا الفساد الناشئة عن مصادقة محافظي حسابات على كشوف مالية لمؤسسات اقتصادية لم تكن تعبر عن حقيقة ما كان يجري فيها، الأمر الذي أدى إلى إحداث فجوة ثقة بالمعلومات المالية في معظم الأسواق المالية، بالتالي إذا أضيف إلى تقرير محافظ الحسابات تقرير مجلس الإدارة، تقرير لجنة المراجعة، إضافة إلى خضوعها لإشراف هيئة السوق المالي و رقابة المحاكم و ما يتبعها من توقعات مالية، وصف الخطط و التأثير البيئي لنشاط الكيان، تصبح المعلومة المالية المنشورة ذات درجة عالية من المصداقية، لأنها ناتجة عن تقارير مالية صادرة عن جهات رقابية

متعددة من داخل و خارج المؤسسة تساعد مستعمليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، الأمر الذي ينفي صحة الفرضية الأولى.

تمثل الحوكمة أداة فعالة لنشر ثقافة الالتزام بأداب و أخلاقيات الأعمال بهدف تحقيق مستوى عال من صدق المعلومات، الشفافية و الإفصاح عنها للجمهور، لضمان الانضباط السلوكي و التوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة اجتناب مواقف تعارض المصالح و الحرص عوض ذلك على الأمانة، النزاهة، المسؤولية و روح الانتماء، كما يجب على محافظ الحسابات أن يحرص على مراعاة أخلاقيات المهنة خلال ممارسته للمهام المسندة إليه، عندما تكون رقابة هيئة السوق المالي على المعلومة المالية فعالة، فإنها توفر حماية كافية للمستثمرين من خلال تدنية عدم تماثل المعلومة، كما يفترض أن يجوز القاضي على سلطات تحقيق مكيفة للاستقبال السريع لعناصر الإثبات قبل إخفائها أو اتلافها من طرف أصحابها في حالة وجود قرينة غش في المعلومة المالية المنشورة. بالتالي يؤدي الاهتمام بالكفاءة المهنية إلى الالتزام بالسلوك المهني و أخلاقيات الأعمال، بمعنى أداء العمل على الوجه الصحيح من أجل تحقيق متطلبات السلامة في المعلومة المالية المنشورة، الأمر الذي يؤكد صحة الفرضية الثانية.

النتائج

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية للموضوع، قمنا باستخلاص مجموعة من النتائج تتمثل فيما يأتي:

- تساهم رقابة هيئة السوق المالي و الرقابة القضائية في تخفيض الجزء الأكبر من عدم تماثل المعلومة؛
- تستعمل المعلومة المالية في التحليل الأساسي للأسواق المالية، بالتالي فهي لا تؤثر على جلسات التداول إلا إذا حملت عناصر إعلام جديدة، مما يجعلها تؤثر على سلوك أسعار المنتجات المالية للمؤسسة على المدى المتوسط و البعيد؛
- تحرص الحوكمة على تحسين جودة و موثوقية المعلومة المالية من خلال تعزيز ثقة الأسواق في المؤسسات الاقتصادية و مختلف الآليات الرقابية المعتمدة؛
- يؤدي التزام المسيرين و مختلف الجهات الرقابية بالكفاءة المهنية و أخلاقيات الأعمال إلى تخفيض احتمال الخطأ و التحيز في الكشوف المالية، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في المعلومات التي تحويها هذه الكشوف، بالتالي زيادة درجة المصدقية في المعلومة المالية المنشورة؛

- يسمح التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية بالمتابعة المستمرة للأداء، الشفافية و الإفصاح، الأمر الذي يعزز من درجة مصداقية المعلومة المالية المنشورة؛
- تؤدي المصادقة على صحة حسابات المؤسسة من طرف هيآت الرقابة المختصة و اخضاعها إلى إجراءات التحليل المالي إلى الرفع من ثقة المتعاملين في المعلومة المالية المنشورة.

التوصيات

- ضرورة تكوين لجان المراجعة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- الاهتمام بلجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها على مستوى بورصة الجزائر من أجل تشجيع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على القيد في السوق المالي، بهدف جلب مستثمرين جدد لاسيما من الجمهور؛
- تحديث محتوى النظام المحاسبي المالي وفقا لمستجدات معايير المحاسبة الدولية باعتباره المرجع الرئيسي في إعداد و عرض المعلومة المالية؛
- اهتمام المشرع الجزائري بقواعد الأخلاق و السلوك المهني من خلال سن نصوص قانونية؛
- إعادة تأهيل الإطارات البشرية و أنظمة المعلومات المحاسبية بما يتماشى مع متطلبات تحقيق مصداقية المعلومة المالية.

آفاق الدراسة

يشكل بحثنا حلقة من حلقات الدراسات التي تتعلق بالمعلومة المالية من أجل تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للتكيف مع الوضع الاقتصادي الراهن، تزامنا مع انخفاض أسعار النفط على المستوى الدولي و حاجة الاقتصاد الجزائري إلى التمويل من خلال السوق المالي و استقطاب مستثمرين جدد من داخل و خارج الوطن، لذلك ارتأينا آفاقا عديدة لإمكانية التعمق بالموضوع و الاستفادة منه في دراسات ذات علاقة به، حيث يمكننا فتح المجال لدراسات مستقبلية من خلال اقتراح دراسة علاقة المعلومة المالية بحجم التداول في السوق المالي، تأثير جودة التواصل المالي على أسعار الأصول المالية للمؤسسة الاقتصادية، أهمية لجنة المراجعة في الحرص على مصداقية المعلومة المالية، دور أخلاقيات الأعمال في تحسين إجراءات التواصل المالي أو دراسة أهمية الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية للحكومة في تشجيع الاستثمار المالي.

قائمة المصادر و المراجع

الكتب

1. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ط 1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011.
2. أحمد محمد نور و آخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
3. اسماعيل يحيى التكريتي و آخرون، أسس و مبادئ المحاسبة المالية، ج1، ط1، دار الحامد، الأردن، 2010.
4. أكمن عبد الحليم، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، قصر الكتاب، البلية، 2006.
5. إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ج1، ط2، دار وائل، عمان، 2011.
6. إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، دار وائل، عمان، 2006.
7. إيمان فاضل السامرائي و هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، ط1، دار صفاء، عمان، 2004.
8. إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حادثة و تطور، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2009.
9. إيهاب نظمي و هاني العزب، تدقيق الحسابات، ط1، دار وائل، عمان، 2012.
10. حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي و دوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
11. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، ط6، دار وائل، عمان، 2012.
12. خالد جمال جعارات و آخرون، مبادئ المحاسبة المالية، ج1، ط1، إثراء، عمان، 2009.
13. سامي محمد الوقاد و لؤي وديان، تدقيق الحسابات (1)، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010.
14. شوام بوشامة، تقييم و اختيار الاستثمارات، ط1، دار الغرب، وهران، 2003.
15. طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
16. طواهر محمد التهامي و صديقي مسعود، المراجعة و تدقيق الحسابات، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
17. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير المؤسسة، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
18. عبد الوهاب نصر علي، معايير الرقابة و المراجعة الداخلية وفقا لأحدث الإصدارات الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2016.
19. علاء فرحان طالب و ايمان شيجان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان، 2011.
20. كمال عبد العزيز النقيب، المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية، ط 1، دار وائل، عمان، 2004.
21. مبارك بن سليمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، ط1، مركز النشر العلمي، جدة، 2010.

22. محمد اسماعيل بلال، نظم المعلومات الإدارية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
23. محمد عباس بدوي، المحاسبة و تحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.
24. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
25. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط1، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011.
26. مؤيد راضي خنفر و غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2006.
27. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق، ط3، دار وائل، عمان، 2006.
28. وليد ناجي الحيايلى، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.

Livres

29. Ahmed NACIRI, Traité de gouvernance d'entreprise, Presses de l'Université du Québec, Québec, 2011.
30. ALBERT David, MBA l'essentiel du management par les meilleurs professeurs, 2^e éd, Eyrolles, Paris, 2008.
31. Andrew Gillespie, Maxi fiches de gestion, Dunod, Paris, 2009.
32. Béatrice et Francis GRANDGUILLLOT, Analyse financière, 14^e éd, Gualino, Paris, 2011.
33. Benoît Pigé, Audit et contrôle interne, 3^e éd, EMS, Paris, 2009.
34. Bernard RAFFOURNIER, Les normes comptables internationales (IFRS), 4^e éd, Economica, Paris, 2010.
35. Bertrand Blancheton, Maxi fiches de sciences économiques, Dunod, Paris, 2009.
36. Brigitte Doriathe et autres, Comptabilité et gestion des organisations, 7^e édition, Dunod, Paris, 2010.
37. Bruno Bachy et Christine Harache, Toute la fonction management, Dunod, Paris, 2010.
38. Bruno BACHY et Michel SION, Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS, 2^e éd, Dunod, Paris, 2009.
39. Christian Hoarau, Maîtriser le diagnostic financier, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2001.
40. Cyrille Mandou, Comptabilité générale de l'entreprise, 1^e éd, De boeck, Bruxelles, 2003.
41. D-Claude Laroche et autres, Le gestionnaire et les états financiers, 4^e éd, ERPI, Québec, 2004.
42. Dov Ogien, Comptabilité et audit bancaire, 2^e éd, Dunod, Paris, 2008.
43. ERIC DUCASSE et autres, Normes comptables internationales IAS/IFRS, de boeck, Bruxelles, 2005.
44. Frédéric Bernard et autres, Contrôle interne, 4^e éd, Maxima, Paris, 2013.
45. Georges Legros, Mini manuel de finance d'entreprise, Dunod, Paris, 2010.
46. Gérard Marie HENRY, Les hedge funds, Eyrolles, Paris, 2008.
47. Hervé Stolowy et autres, Comptabilité et analyse financière, 2^e édition, de boeck, Bruxelles, 2011.
48. Hervé Stolowy et autres, Comptabilité et analyse financière, 3^e éd, De boek, Bruxelles, 2014.

49. Hugues Angot et autres, Audit comptable Audit informatique, 3^e éd, De Boeck, Bruxelles, 2004.
50. Institut Français des Administrateurs, La gouvernance des associations et fondations, Eyrolles, Paris, 2009.
51. Jacques Renard, Comprendre et mettre en œuvre le contrôle interne, Eyrolles, Paris, 2012.
52. Jacques Renard, Théorie et pratique de l'audit interne, 6^e éd, 3^e tirage, Eyrolles, Paris, 2008.
53. Jean-Guy DEGOS et Amal ABOU FAYAD, Premier pas en comptabilité financière, éthique, Onnaing, 2003.
54. Jean-Michel DO CARMO SILVA et Laurent GROSCLAUDE, DSCG 1 Gestion juridique, fiscale et sociale, 5^e éd, Dunod, Paris, 2011.
55. Jonathan Berk et Peter Demarzo, Finance d'entreprise, Pearson éducation France, Paris, 2008.
56. Karine CERRADA et autres, Comptabilité et analyse des états financiers, 3^e éd, De boeck, Bruxelles, 2013.
57. Kemissi Chiha, Finance d'entreprise approche stratégique, Houma, Alger, 2009.
58. Michel Salva, Comprendre l'analyse financière, 4^e éd, Vuibert, Paris, 2014.
59. Mokhtar BELAIBOUD, Pratique de l'audit, BERTI, Alger, 2005.
60. Mondher CHERIF et Stéphane DEBREUILLE, Création de valeur et capital-investissement, Pearson Education France, Paris, 2009.
61. Nacer Eddine Sadi, Innovations comptable internationales et analyse des états financiers, presses universitaires, Grenoble, 2011.
62. Olivier Lacoste, Comprendre les crises financières, Eyrolles, Paris, 2009.
63. Olivier MEIER, DICO du manager, Dunod, Paris, 2009.
64. Pascal BARNETO et Georges GREGORIO, DSCG 2 Finance, 2^e éd, Dunod, Paris 2009.
65. Paul AMADIEU et Véronique BESSIERE, Analyse de l'information financière, 2^e éd, ECONOMICA, Paris, 2010.
66. Philippe Senaux et Dorothée Soret-Catteau, Economie générale Economie d'entreprise Droit, Hachette éducation, Paris, 2008.
67. Pierre conso et Farouk Hemici, gestion financiere de l'entreprise, Dunod, paris, 1999.
68. Pierre SCHICK et autres, Audit interne et référentiels de risques, Dunod, Paris, 2010.
69. Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, 10^e édition, Dalloz, Paris, 2012.
70. Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DCG 10 Comptabilité approfondie, Dunod, Paris, 2015.
71. Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 2^e éd, Dunod, Paris, 2009.
72. Robert OBERT et Marie-Pierre MAIRESSE, DSCG 4 Comptabilité et audit manuel et applications, 4^e éd, Dunod, Paris, 2012.
73. Roger Perrotin et autres, Le manuel des achats, Eyrolles, Paris, 2007.
74. Stéphane BRUN, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, Gualino, Paris, 2006.
75. Stéphane BALLAND et Anne-Marie BOUVIER, Management des entreprises en 24 fiches, Dunod, Paris, 2008.
76. Wolfgang Dick et Franc Missonier-Piera, Comptabilité financière en IFRS, 2^e éd, Pearson, Paris, 2009.

77. Zvi Bodie et Robert Merton, Finance, 3^e éd, Pearson Education France, Paris, 2011.

Books

78. Evan Stubbs, Big Data Big Innovation, John Wiley & Sons, Inc, New jersey, 2014.
 79. Frederic S. Mishkin, The Economics of Money, Banking & Financial Markets, 9th ed, Pearson Education, Boston, 2010.
 80. Graham Mott, Accounting for Non-Accountants a manual for managers and students, 6th edition, Kogan page, London, 2005.
 81. John Stittle and Robert Wearing, Financial accounting, Sage publications, London, 2008.
 82. K H Spencer Pickett, The essential handbook of internal auditing, John Wiley & Sons, Ltd, Chichester, 2005.
 83. Martin Fridson and Fernando Alvarez, Financial statement analysis a practitioner's guide, 3rd edition, John Wiley & Sons, New York, 2002.
 84. Michael W. Maher and others, Managerial accounting, 10th edition, Thomson south-western, United States of America, 2008.
 85. Pascal Quiry and others, "Pierre Vernimmen" Coporate finance theory and practice, 2nd ed, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, 2009.

المجلات

86. بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات و آلياتها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 8، العدد 22، جامعة الكوفة، 2012.
 87. بوركايب محمد عبد الماجد، متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على ضوء المعايير الدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 01، العدد 12، جامعة خميس مليانة، 2015.
 88. خالد نيب، الأزمات المالية... و تطور الحوكمة، مجلة التنفيذ، الجيزة، فبراير-أبريل 2009.
 89. صبري ماهر مشتهى، العلاقة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي وجهة نظر المدققين الخارجيين - دراسة حالة قطاع غزة-، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 2، غزة، 2013.
 90. طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، دفاثر السياسة و القانون، العدد 9، جامعة ورقلة، جوان 2013.
 91. علي عبد الغني اللايد و آخرون، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقني، المجلد 26، العدد الرابع، بغداد، 2013.
 92. علي عبد القادر ذنبيات و باسل خالد شناق، تقويم مدقق الحسابات الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي في ظل تطبيق معيار التدقيق الدولي ذي الرقم (610): دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين و الداخليين في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 2، جامعة الأردن، 2006.

93. فاطمة الزهراء رفايكية، مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات -دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 01، جامعة ورقلة، ديسمبر 2014.
94. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS\IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، السداسي الأول 2009.
95. محمد بشير غوالي، دور مراجع الحسابات في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية -دراسة حالة عينة من ممارسي مهنة المحاسبة بولايات الجنوب الشرقي الجزائري-، مجلة الباحث، عدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
96. محمد عطية مطر، أثر النظم المحاسبية و المعايير المهنية في تعزيز فعالية و كفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 2، الجامعة الأردنية، 2009.
97. مصطفى عوادي، المعالجة المحاسبية لاهتلاك التثبيات حسب النظام المحاسبي المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 5، جامعة الوادي، 2012.
98. نعمة كاظم حسين و أحمد محسن حسن، دور الرقابة الداخلية في حماية أصول و أموال المنظمة - دراسة تطبيقية في جامعة بابل-، مجلة جامعة بابل، المجلد 15، العدد 3، 2008.
99. نوي الحاج، مقارنة جودة المعلومة المحاسبية في النظام المالي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013.
100. يحي سعيدي و لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 5، جامعة الوادي، 2012.
101. يونس زين، أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجع الحسابات، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 6، جامعة الوادي، جوان 2014.

الملتقيات العلمية

102. براق محمد و قمان عمر، دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية للحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 06-07 ماي 2012.
103. بلعادي عمار و جاوحدو رضا، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة -واقع، رهانات و آفاق-، جامعة العربي بن مهيدي لأم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010.
104. بن الطاهر حسين و بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح و جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 06-07 ماي 2012.

105. تيقاوي العربي، النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة و تحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.
106. حسين عثماني و سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات و أثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 06-07 ماي 2012.
107. دبله فاتح و بن عيشي بشير، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية و الأنظمة المحاسبية و أثرها على مستوى أداء الأسواق، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.
108. شريقي عمر، محافظ الحسابات بين المهام و المسؤوليات: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر -الواقع و الآفاق-، جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، يومي 11-12 أكتوبر 2010.
109. صديقي مسعود و دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة -واقع، رهانات و آفاق- ، جامعة العربي بن مهيدي لأم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010.
110. عبد الغني دادن و عبد الوهاب دادن، المنظور المالي للنظام المحاسبي المالي حسب معيار IAS 32-39 و حول الصنف الأول و الخامس، الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011.
111. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة و معاييرها، المؤتمر العلمي الدولي حول الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان بطرابلس، 15-17 ديسمبر 2012.
112. مسعودي دراوسي ضيف الله محمد الهادي، مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) (قياس و تقييم لبنود القوائم المالية)، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة (ISA)، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011.
113. مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات و دورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق، 15-16 أكتوبر 2008.

Séminaires

114. Nicola VERON et autres, l'information financière en crise. Comptabilité et capitalisme, séminaire en philosophie et management, université Paris Dauphine, 2004.

القوانين

115. القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 74.
116. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42.
117. القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20.
118. القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس 2009، العدد 19.
119. المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 يناير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07.
120. المرسوم التنفيذي رقم 11-73 المؤرخ في 16 فبراير 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 07.
121. تعليمية وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010 الصادرة عن وزارة المالية.

المراجع الإلكترونية

122. أحمد لعماري و حكيمة مناعي، ترشيد أداء المراجعين و المحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر الانحراف في إنتاج و توصيل المعلومات المحاسبية [عبر الخط]، مجلة علوم انسانية، العدد 45، شتاء 2010، صيغة PDF، متاح على: <www.ulum.nl>، (أطلع عليه يوم 2014/11/04 على 21:11).
123. أساسيات الحوكمة: مصطلحات و مفاهيم [عبر الخط]، مركز أبوظبي للحكومة، أبوظبي، صيغة PDF، متاح على: <<http://www.oecd.org/finance/financial-markets/42229620.pdf>>، (أطلع عليه يوم 2014/11/25 على 10:22).
124. جبرائيل جوزيف كحالة، تحسين جودة القرارات الاستثمارية باستخدام معلومات المحاسبة الإدارية [عبر الخط]، صيغة DOC، متاح على: <[http://eco.asu.edu.io/ecofaculty/wp-](http://eco.asu.edu.io/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/11.doc)>، (أطلع عليه يوم 2013/01/05 على 11:48).
125. فيحاء عبد الله يعقوب و فرقد فيصل جدعان الغانمي، أثر تطبيق حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية و في تحديد وعاء ضريبة الدخل [عبر الخط]، صيغة PDF، متاح على: <<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=717>>، (أطلع عليه يوم 2015/04/09 على 22:29).
126. محمد حسين علي صواف، أثر الرقابة و التدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية [عبر الخط]، صيغة PDF، متاح على: <<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=28379>>، (أطلع عليه يوم 2015/04/10 على 11:12).

127. نور الدين مزياي، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تحديات البيئة الجزائرية [عبر الخط]، جامعة سكيكدة، صيغة DOC، متاح على : <http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/69.doc>، (أطلع عليه يوم 2013/01/04 على 15:18).

Publications électroniques

128. Ali Mezghani et Ahmed Ellouze, Gouvernement de l'entreprise et qualité de l'information financière [en ligne], HAL, 2011, Format PDF, disponible sur : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00544934>, (consulté le 16.11.2015 à 22 :53).
129. Claudine CARLUER, Quelle régulation mondiale pour l'information financière [en ligne], Montréal, 24 au 27 Avril 2002, Format PDF, disponible sur : < <http://www.er.uqam.ca/nobel/gricis/actes/bogues/Carluer.pdf> >, (consulté le 22.02.2015 à 11 :31).
130. Constant Djama, fraude à l'information comptable et financière : le rôle des autorités de régulation [en ligne], HAL, 2010, Format PDF, disponible sur : <<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00522510>>, (consulté le 22.02.2015 à 11 :51).
131. Contrôle interne et organisation comptable de l'entreprise [en ligne], Format PDF, disponible sur : <http://www.procomptable.com/qualite/Contrôle_interne.pdf>, (consulté le 12.04.2015 à 22 :14).
132. Gérard Charreaux, Gouvernement d'entreprise et comptabilité [en ligne], Format PDF, disponible sur : <<http://leg.u-bourgogne.fr/wp/0990601.pdf>>, (consulté le 02.12.2015 à 23 :32).
133. Laurent Vilanova, Diagnostic financier [en ligne], Format PDF, disponible sur : <<http://masterman.ish-lyon.cnrs.fr/IMG/pdf/DiagFinEcoMgt.pdf>>, (consulté le 29/01/2013 à 19:54).
134. Le diagnostic du risque – le risque d'exploitation [en ligne], Format PDF, disponible sur : <http://www.comptalia.tv/swf/richmedia/elements/pdf/DC_06_04_03.pdf>, (consulté le 24/05/2013 à 11 :21).
135. Le marché financier et son rôle économique [en ligne], Format PDF, disponible sur : <<http://cours-tertiaires.fr/wp-content/uploads/2014/04/Chap-2-Le-march%C3%A9-financier-et-son-r%C3%B4le-%C3%A9conomique.pdf>>, (consulté le 31.07.2015 à 21 :28).
136. Norbert MUSELIER, Le contrôle interne : un outil pour faire vivre le projet associatif [en ligne], Juris associations, n° 311, Janvier 2005, Format PDF, disponible sur : <<http://www.pkfaudit.fr/articles/11%20Contrôle%20interne.pdf>>, (consulté le 12.04.2015 à 22 :18).
137. Phu DAO-LE FLECHER, Contrôle de la conformité de l'information financière des sociétés cotées aux normes comptables par l'AMF en France : Analyse comparative avec deux modèles anglo-américains (la SEC et le FRRP) [en ligne], HAL, 2010, Format PDF, disponible sur : <<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00543229>>, (consulté le 26.06.2015 à 15 :37).

138. Réal Labelle et Stéphane Rousseau, Réglementation financière et gouvernance [en ligne], Format PDF, disponible sur : <<https://www.lautorite.qc.ca/files/pdf/fonds-education-saine-gouvernance/promo-gouvernance/sc-74-labelle-rousseau.pdf>>, (consulté le 15.05.2015 à 23 :42).
139. Saidatou Dicko et Hanen Khemakhem, L'impact attendu de l'adoption des IAS/IFRS sur le marché financier français [en ligne], HAL, 2010, Format PDF, disponible sur : <<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00522509>>, (consulté le 16.02.2015 à 16 :48).
140. Xavier Paper, Le passage aux normes IAS/IFRS au service de la sécurité de l'information financière [en ligne], Format DOC, disponible sur : <<http://www.xavierpaper.com/documents/art/p.Magsecurs.18.12.03.ias1.doc>>, (consulté le 16.02.2015 à 16 :54).

Electronic publications

141. About IAASB [in line], Format HTM, available on : <<https://www.iaasb.org/about-iaasb>>, (consulted in 30.05.2016 at 20:45).
142. The role and function of external auditors [in line], The Institute of Chartered Accountants in Australia, Format PDF, available on : <<http://www.charteredaccountants.com.au/audit>>, (consulted in 09.02.2015 at 23:50).

الملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية مؤسسة خنتر لمركبات السيارات (جانب الأصول) للسنة المالية n+1

K.S.A / SPA
ZONE INDUSTRIELLE
SIDI BEL ABBES

BILAN (ACTIF)
AU 31 / 12 / N+1

ACTIF	MONTANTS BRUTS N+1	AMORT.OU PROV. N+1	MONTANTS NETS N+1	MONTANTS NETS N
ACTIF IMMOBILISES (NON COURANT) :				
* ECART D'ACQUISITION				
* IMMOBILISATIONS INCORPOREELLES				
* IMMOBILISATIONS CORPORELLES	60.000,00		60.000,00	
TERRAINS	23.285.826,00		23.285.826,00	23.285.826,00
BATIMENTS	29.880.273,60	13.446.124,72	16.434.148,88	17.928.162,88
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELLES	147.924.490,06	83.100.414,44	64.824.075,62	78.335.043,66
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION				
* IMMOBILISATIONS EN COURS				
IMMOBILISATIONS FINANCIERS				
TITRES EN EQUIVALENT				
AUTRES MIS EN EQUIVALENT				
AUTRES PARTICIPATION ET CREANCES RATTACHES				
PRETS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS				
TOTAL ACTIF NON COURANT	201.150.589,66	96.546.539,16	104.604.050,50	119.549.032,54
ACTIF COURANT :				
STOCKS ET ENCOURS	40.246.952,03		40.246.952,03	16.078.583,92
* CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES				
* CLIENTS	470.147,05		470.147,05	1.248.468,56
* AUTRES DEBITEURS	2.620.997,93		2.620.997,93	6.517.709,61
* IMPOTS ET ASSIMILES	4.054.718,28		4.054.718,28	2.990.378,00
* AUTRES ACTIFS COURANTS				
* DISPONIBILITES ET ASSIMILES				
* PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS				
* TRESORERIE	3.382.983,48		3.382.983,48	18.025.415,07
TOTAL ACTIF COURANT	50.775.798,77		50.775.798,77	44.860.555,16
TOTAL GENERAL	251.926.388,43	96.546.539,16	155.379.849,27	164.409.587,70

الملحق رقم (02): ميزانية مؤسسة خنتر لمركبات السيارات (جانب الخصوم) للسنة المالية n+1

K.S.A / SPA
ZONE INDUSTRIELLE
SIDI BEL ABBES

BILAN (PASSIF)
AU 31 / 12 / N+1

PASSIF	N+1	N
CAPITAUX PROPRES :		
* CAPITAL EMIS	80.000.000,00	80.000.000,00
* CAPITAL NON APPELE		
* PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES (1))	3.773.194,23	2.691.427,23
* ECART DE REEVALUATION		
* ECART D'EQUIVELENT (1)		
* RESULTAT NET	8.218.976,00	7.211.784,10
* AUTRES CAPITAUX PROPRES-REPORT A NOUVEAU	14.764.688,72	8.634.671,62
* PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE (1)		
• PARTS DES MINORITAIRES (1)		
TOTAL I	106.756.858,95	98.537.882,95
PASSIFS NON COURANTS :		
* EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES	39.017.736,78	53.701.646,50
* IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES)		
* AUTRES DETTES NON COURANTES		
* PROVISIONS ET PRODUITS CONSTATES D'AVANCE		
TOTAL PASSIFS NON COURANT II	39.017.736,78	53.701.646,50
PASSIFS NON COURANTS :		
* FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES	73.378,83	116.143,70
* IMPOTS	3.131.507,60	2.666.825,68
* AUTRES DETTES	5.560.261,09	9.387.088,62
* TRESORERIE PASSIF	840.106,02	0,25
TOTAL PASSIF COURANT II	9.605.253,54	12.170.058,25
TOTAL GENERAL PASSIF 1	155.379.849,27	164.409.587,70

الملحق رقم (03): ميزانية مؤسسة خنتر لمركبات السيارات (جانب الأصول) للسنة المالية n+2

K.C.A / SPA
ZONE INDUSTRIELLE
SIDI BEL ABBES

BILAN (ACTIF)
AU 31 / 12 / N+2

ACTIF	MONTANTS BRUTS N+2	AMORT.OU PROV. N+2	MONTANTS NETS N+2	MONTANTS NETS N+1
<u>ACTIF IMMOBILISES (NON COURANT) :</u>				
ECART D'ACQUISITION				
IMMOBILISATIONS INCORPOREELLES	60.000,00		60.000,00	60.000,00
IMMOBILISATIONS CORPOREELLES				
ERRAINS	23.293.026,00		23.293.026,00	23.285.826,00
ATTACHEMENTS	29.880.273,60	14.940.138,72	14.940.134,88	16.434.148,88
AUTRES IMMOBILISATIONS CORPOREELLES	152.835.614,45	99.102.517,53	53.733.096,92	64.824.075,62
IMMOBILISATIONS EN CONCESSION				
IMMOBILISATIONS EN COURS				
IMMOBILISATIONS FINANCIERS				
ACTIFS EN EQUIVALENT				
AUTRES MIS EN EQUIVALENT				
AUTRES PARTICIPATION ET CREANCES RATTACHEES				
ACTIFS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS NON COURANTS				
TOTAL ACTIF NON COURANT	206.068.914,05	114.042.656,25	92.026.257,80	104.604.050,50
<u>ACTIF COURANT :</u>				
STOCKS ET ENCOURS	35.212.223,26		35.212.223,26	40.246.952,03
* CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES				
* CLIENTS	6.990.293,99		6.990.293,99	470.147,05
* AUTRES DEBITEURS	14.061.533,40		14.061.533,40	2.620.997,93
* IMPOTS ET ASSIMILES	2.473.847,00		2.473.847,00	4.054.718,28
* AUTRES ACTIFS COURANTS				
* DISPONIBILITES ET ASSIMILES				
* PLACEMENTS ET AUTRES ACTIFS FINANCIERS				
* TRESORERIE	5.646.115,04		5.646.115,04	3.382.983,48
TOTAL ACTIF COURANT	64.384.012,69		64.384.012,69	50.775.798,77
TOTAL GENERAL	270.452.926,74	114.042.656,25	156.410.270,49	155.379.849,27

TIZI Noureddine
Commissaire aux Comptes
2, Rue de Robert
SIDI-BEL-ABBES

Commissariat aux Comptes Exercice N+2

K.C.A / SPA
ZONE INDUSTRIELLE
SIDI BEL ABBES

الملحق رقم (04): ميزانية مؤسسة خنتر لمركبات السيارات (جانب الخصوم) للسنة المالية n+2

K.C.A / SPA
ZONE INDUSTRIELLE
SIDI BEL ABBES

BILAN (P A S S I F)
AU 31 / 12 / N+2

PASSIF	N+2	N+1
PITAUX PROPRES :		
* CAPITAL EMIS	80.000.000,00	80.000.000,00
* CAPITAL NON APPELE		
* PRIMES ET RESERVES (RESERVES CONSOLIDEES (1)	5.006.040,23	3.773.194,23
* ECART DE REEVALUATION		
* ECART D'EQUIVELENT (1)		
* RESULTAT NET	10.827.764,04	8.218.976,00
* AUTRES CAPITAUX PROPRES-REPORT A NOUVEAU	21.750.818,72	14.764.688,72
* PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE (1)		
• PARTS DES MINORITAIRES (1)		
TOTAL I	117.584.622,99	106.756.858,95
PASSIFS NON COURANTS :		
* EMPRUNTS ET DETTES FINANCIERES		39.017.736,78
* IMPOTS (DIFFERES ET PROVISIONNES		
* AUTRES DETTES NON COURANTES		
* PROVISIONS ET PRODUITS CONSTATES D'AVANCE		
TOTAL PASSIFS NON COURANT II		39.017.736,78
PASSIFS NON COURANTS :		
* FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES	2.583.530,18	73.378,83
* IMPOTS	2.863.915,00	3.131.507,60
* AUTRES DETTES	33.378.202,07	5.560.261,09
* TRESORERIE PASSIF	0,25	840.106,02
TOTAL PASSIF COURANT II	38.825.647,50	9.605.253,54
TOTAL GENERAL PASSIF 1	156.410.270,49	155.379.849,27

TIZI Noureddine
Commissaire aux Comptes
2, Rue de Rebot
SIDI-BEL-ABBES

Commissariat Aux Comptes Exercice N+2

K.C.A / SPA
ZONE INDUSTRIELLE
SIDI BEL ABBES

الملحق رقم (05): حساب النتائج (حسب الطبيعة) لمؤسسة خنتر لمركبات السيارات للسنة المالية n+1

K.S.A / SPA
ZONE INDUSTRIELLE
SIDI BEL ABBES

COMPTE DE RESULTAT
PAR NATURE
AU 31 / 12 / N+1

LIBELLE	N+1	N
* CHIFFRES D'AFFAIRES	129.753.039,13	132.769.479,22
* VARIATIONS STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS	(-) 660.000,00	- 880.320,00
* SUBVENTIONS D'EXPLOITATION		
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	129.093.039,13	131.889.159,22
* ACHATS CONSOMMEES	40.577.335,92	51.719.633,98
* SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS	9.977.601,21	9.707.774,85
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	50.554.937,13	61.427.408,83
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	78.538.102,00	70.461.750,39
* CHARGES DE PERSONNEL	44.471.704,15	35.500.253,97
* IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES	1.616.321,92	2.341.746,27
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	32.450.075,93	32.619.750,15
* AUTRES PRODUITS OPERATIONNELLES	503.029,59	146.052,13
* AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES	223.748,89	19.871,82
DOTATION AUX AMORTISSEMENTS, PROVISIONS ET PERTES DE VALEUR	18.649.156,35	18.225.430,17
REPRISE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS	1.884,37	
V - RESULTAT OPERATIONNEL	14.082.084,65	14.520.500,29
* PRODUITS FINANCIERS	492.408,06	531.201,17
* CHARGES FINANCIERES	5.241.153,71	6.148.264,29
VI - RESULTAT FINANCIER	- 4.748.745,65	- 5.617.063,12
VI - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V-VI)	9.333.339,00	8.903.437,17
* IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES	1.114.363,00	1.691.653,07
* IMPOTS DIFFERES (VARIATION SUR RESULTATS ORDINAIRES)		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	130.090.361,15	132.566.412,52
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	121.871.385,15	125.354.628,42
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	8.218.976,00	7.211.784,10
* ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUIT) A PRECISER		
* ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) A PRECISER		
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	8.218.976,00	7.211.784,10
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENT (1)		
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		
DONT PART DES MINORITAIRES		

الملحق رقم (06): حساب النتائج (حسب الطبيعة) لمؤسسة خنتر لمركبات السيارات للسنة المالية n+2

K.C.A / SPA
ZONE INDUSTRIELLE
SIDI BEL ABBES

COMPTE DE RESULTAT
PAR NATURE
AU 31/12/N+2

LIBELLE	N+2	N+1
CHIFFRES D'AFFAIRES	133.887.267,92	129.753.039,13
VARIATIONS STOCKS PRODUITS FINIS ET EN COURS	- 1.000.000,00	(-) 660.000,00
SUBVENTIONS D'EXPLOITATION		
PRODUCTION DE L'EXERCICE	133.887.267,92	129.093.039,13
ACHATS CONSOMMEES	49.519.064,52	40.577.335,92
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMMATIONS	7.859.015,21	9.977.601,21
- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	57.378.079,73	50.554.937,13
- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	76.509.188,19	78.538.102,00
CHARGES DE PERSONNEL	42.639.070,93	44.471.704,15
IMPOTS, TAXES ET VERSEMENTS ASSIMILES	1.143.382,00	1.616.321,92
- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	32.726.735,26	32.450.075,93
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELLES	306.204,39	503.029,59
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES	448.556,19	223.748,89
DOTATION AUX AMORTISSEMENTS, PROVISIONS ET PERTES DE VALEUR	17.496.117,09	18.649.156,35
PREPRIETE SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS		1.884,37
- RESULTAT OPERATIONNEL	15.088.266,37	14.082.084,65
PRODUITS FINANCIERS	597.291,85	492.408,06
CHARGES FINANCIERES	3.437.819,18	5.241.153,71
- RESULTAT FINANCIER	- 2.840.527,33	- 4.748.745,65
- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V-VI)	12.247.739,04	9.333.339,00
IMPOTS EXIGIBLES SUR RESULTATS ORDINAIRES	1.419.975,00	1.114.363,00
IMPOTS DIFFERES (VARIATION SUR RESULTATS ORDINAIRES)		
MONTANT DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	134.790.764,16	130.090.361,15
MONTANT DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	123.963.000,12	121.871.385,15
II - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	10.827.764,04	8.218.976,00
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUIT) A PRECISER		
ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) A PRECISER		
- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	10.827.764,04	8.218.976,00
PART DANS LES RESULTATS NETS DES SOCIETES MISES EN EQUIVALENT (1)		
- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		
DONT PART DES MINORITAIRES		

TIZI Noureddine
Commissaire aux Comptes
2, Rue de Robot
SIDI BEL-ABBES

Commissariat Aux Comptes Exercice N+2

K.C.A / SPA
ZONE INDUSTRIELLE
SIDI BEL ABBES

الملحق رقم (07): نماذج منتجات مؤسسة خنتر لمركبات السيارات

Contacteurs de feux de stop



Régulateurs



Thermo-contacts pour ventilateurs



Centrales clignotantes



Manocontacts pression d'huile



Electrovannes arrêt gasoil



Indicateur de température



ملخص

يتمثل الهدف من هذه الأطروحة في تحديد نمط رقابي غايته الرفع من مصداقية المعلومة المالية المنشورة من طرف المؤسسة الاقتصادية في السياق الجزائري، أين توجد اجبارية النظام المحاسبي المالي في إعداد الكشوف المالية، من خلال الآليات الرقابية المسخرة من طرف حوكمة الشركات لاسيما الداخلية و الخارجية. بينت نتائج الدراسة حرص الحوكمة على تحسين جودة و موثوقية المعلومة المالية من خلال تعزيز ثقة الأسواق في المؤسسات الاقتصادية و مختلف الآليات الرقابية المعتمدة، كما يسمح التنسيق بين هذه الآليات بالمتابعة المستمرة للأداء، الشفافية و الإفصاح، الأمر الذي يعزز من درجة مصداقية المعلومة المالية المنشورة. كما وضحت الدراسة أن التزام المسيرين و مختلف الجهات الرقابية بقواعد الأخلاق يخفف من احتمال الخطأ و التحيز في الكشوف المالية، ما يؤدي إلى زيادة الثقة في المعلومات التي تحويها هذه الكشوف و بالتالي الرفع من درجة المصداقية في المعلومة المالية المنشورة.

كلمات مفتاحية

معلومة مالية، حوكمة شركات، آليات رقابية، سوق مالي، أخلاقيات أعمال.

Résumé

L'objectif de cette thèse est de déterminer une typologie de contrôle dans le but d'élever la sincérité de l'information financière publiée par l'entreprise économique dans le contexte Algérien, où le système comptable financier est obligatoire pour la préparation des états financiers, par le biais des mécanismes de contrôle consacrés par la gouvernance d'entreprise, notamment internes et externes. Les résultats obtenus de cette étude montrent que la gouvernance vise à améliorer la qualité et la fiabilité de l'information financière à travers le renforcement de la confiance des marchés aux entreprises économiques et les divers mécanismes de contrôle, ainsi que la coordination entre ces mécanismes permettant le suivi de la performance, la crédibilité et la divulgation, ce qui renforce le degré de sincérité de l'information financière publiée. L'étude montre également que l'engagement des gestionnaires et les organes de contrôle par les règles d'éthique réduisent la probabilité d'erreur et de favoritisme dans les états financiers, ce qui conduit à la confiance dans les informations que contiennent ces états, et ce qui fait par conséquent d'élever le degré de sincérité à l'information financière publiée.

Mots clés

Information financière, gouvernance d'entreprise, mécanismes de contrôle, marché financier, éthique.

Abstract

The objective of this thesis is to determine a typology of control in order to raise the sincerity to the financial information published by the economic enterprise in the Algerian context, where the financial accounting system is compulsory for the preparation of the financial statements, through the mechanisms of control consecrated by corporate governance, in particular internal and external. The results of this study show that governance aims to improve the quality and reliability of financial information by strengthening markets confidence in economic enterprises and the various control mechanisms, as well as the coordination between these mechanisms, to permit the followed of performance, credibility and disclosure, which reinforce the sincerity of the published financial information. The study also shows that the commitment of managers and control bodies through ethical rules reduce the likelihood of error and favoritism in the financial statements, leading to confidence in the information that contains these statements, and consequently raises the level of sincerity to the published financial information.

Key words

Financial information, corporate governance, mechanisms of control, financial market, ethics.